

2020
EGYPT



Thlrd World Forum
ForoDel TercerMundo
ForumDuTires Mundo

منتدى العالم الثالث

الموارد المعدنية

وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠

مهندس / عاطف هلال



المكتبة الأكاديمية

EBSCO Publishing : eBook Collection (EBSCOhost) - printed on 3/25/2018 9:45 AM via NAJRAN UNIVERSITY

AN: 848576 ; . ; 2020

Account: ns153310

الموارد المعدنية

وأفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠

مهندس
عاطف هلال



الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية

٢٠٠١

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠١م - ١٤٢٢هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر ٩,٩٧٣,٨٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٢٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .



EBSCOhost®

مقدمة

رأيت عند إعداد هذه الدراسة أن أربط ما بين فصولها قدر إمكاني بفكرة واضحة ومتميزة، تدور حول إمكان فهمنا للواقع الحالي للموارد المعدنية في مصر، وكيف نستطيع أن نفكر في مستقبل تلك الموارد، وأن يتحدد إحساسنا به، لنتمكن بعد ذلك من صياغته وصناعته. وأثرت إتباع الأسلوب السهل قدر جهدي في تناول موضوعات تلك الدراسة رغم عدم بساطتها. وكان هدفي رغم وعورة تلك الموضوعات وتعقيداتها، أن أجعل المعاني تناسب إلى ذهن القارئ غير المتخصص في غير إجهاد، وأن لا أهمل في نفس الوقت إشباع رغبة المتخصص، بحيث لا تتوه الفكرة أو أن يتوه المعنى عن ذهن القارئ المستنير. وأرجو من الله أن يكون قد لازمني التوفيق في تحقيق ذلك. وآمل أن تكون هذه الدراسة مجرد شرارة نبدأ بها الشعلة التي يمكن أن تضيئ عدة مسارات لمستقبل أفضل واستغلال أمثل لمورد هام من موارد بلادنا.

وإن دراسة من نوع هذه الدراسة مدينة بالفضل لكثيرين عبر سنوات عديدة، هي سنوات الخبرة الطويلة في مجال التعدين وهمومه، مما يتعذر علىّ معه أن أفي للجميع بحقوقهم. غير أن الأساتذة الأفاضل الذين يشكلون القيادة التنفيذية لمشروع مصر ٢٠٢٠ وهم: الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله والدكتور إبراهيم سعد الدين عبد الله والدكتور إبراهيم حسن العيسوي، قد غمروني بثقتهم وتشجيعهم وصبرهم، كما غمروني بنقدهم وملاحظاتهم في مختلف مراحل الدراسة. فإن كنت لم أستوعب كل ملاحظاتهم، فلا أنكر أنهم أصحاب فضل واضح لتحقيق هدف هذه الدراسة، بحيث يجد فيها القارئ المستنير الإجابات

على تساؤلاته بالنسبة للنشاط التعديني، ويمكنه بعد ذلك أن يطور إهتماماته في هذا الشأن على أرض الواقع مستقبلاً.

ولا أنسى في هذا المقام أن أتقدم بخالص شكري للأستاذ الدكتور رضا محرم الذي رشحني لهذا العمل، ثم بدأ يدق بكل أدواته على رأسي كأى مغامر، معتقداً أنه سوف يعثر تحت غلافها الصلب على شئ ما له قيمة في مجال الثروة المعدنية. وسعدت كثيراً بدق أدواته ودقاتها. كما أشكر له ملاحظاته العلمية والنقدية التي أفادتني كثيراً في المراجعة والتصحيح.

ولتقتي الكبيرة في علم وخبرة الدكتور إبراهيم العيسوي، ومعرفته عن كيف يعمل الإقتصاد؟ ولماذا لا يعمل في بعض الأحيان؟. ولتقتي في أنه يملك القدرة على فهم الفروق الدقيقة في التحليلات الإقتصادية. أجدني أسجل هنسا شكري وتقديري لنقده وملاحظاته للجانب الإقتصادي بهذه الدراسة. ولو أنه شاء أن يكون أكثر قسوة في نقده لما ترددت أن أفسح له صدري وأفتح له أبواب عقلي. وإن كان قد حدث إختلافاً خفيفاً للحجج أحياناً، فلأن الحقيقة البسيطة كانت هدفنا الذي نسعى إليه لإستكمال الوعي للمواطن العادي المستتير في مجال إقتصاديات الموارد المعدنية.

وأذكر هنا مساهمات الفريق البحثي الذي تشرفت برئاسته، وكان له الأثر الإيجابي بالنسبة لإخراج الفصل الثاني من الباب الأول فيما يختص بحصر الموارد المعدنية:

الأستاذ الدكتور جيولوجي عبد العزيز عبد القادر حسين: عالم فاضل متخصص في مادته "الجيولوجيا"، عايش تفاصيل الخامات المعدنية بصحراء مصر الشرقية، وسار في ميدانها بحذائه الثقيل فاحصاً ودارساً. أفاد كثيراً في مراجعة الفصل الثاني من الباب الأول من ناحية الحصر وناحية التخصص، واقترح تصوراً لخطوات الإستكشاف التعديني خلال السنوات القادمة بإيجاز دقيق في الفصل الثالث من نفس الباب، كما قدم تعريفاً لمشروع المنجم الصغير ساعدنا في إبراز أهمية المشروعات التعدينية الصغيرة في نفس الفصل، وإعتذر عن المشاركة في الباب الثاني.

ب

الأستاذ الدكتور مهندس عبد المجيد عامر: صاحب الفضل في ضم الدكتور عبد العزيز عبد القادر في الفريق البحثي. سهل لنا الاجتماعات برابطة خريجي المعاهد الألمانية، وأدار مناقشات مثمرة تتعلق بالفصل الثاني من الباب الأول، وقدم مرجعاً مفيداً أصدرتها المجالس القومية المتخصصة ومجلس وزراء مصر.

المهندس حسن أمين: سهل لنا بحكم عمله في هيئة المساحة الجيولوجية الحصول على بعض المطبوعات والدراسات التي إسترشدنا بها في حصر الموارد المعدنية، وخاصة الأربعة مصادر الأولى في الهامش رقم ٢ بالفصل الثاني من الباب الأول. ونشكره على ذلك.

الأستاذ عزت هلال: تخرج من علوم القاهرة، وتكف بالتدريس كمعيد في هندسة عين شمس، إلا أنه إنجذب إلى علوم الكمبيوتر في بداياته الأولى وهجر التدريس في وقت مبكر، وأصبح من خبراء البرمجة وتحليل النظم.. بدون له لم يكن هذا العمل ليكتمل، فقد شارك في مناقشة كل شئ يوعى المتقف المصري، وساعد كثيراً في تنظيم العمل ونسخ الخرائط والأشكال، وصمم قاعدة بيانات الموارد المعدنية، وأمد بمعلومات مطلوبة من شبكة معلومات الإنترنت.

وفيما بين حماسي ونياتي الطموحة، ونتيجة جهدي المتواضع لتنفيذ هذا العمل، أرجو القارئ أن يلتبس لي العذر إن كنت متحمساً بعض الشيء لأن يتفق معي في رؤية المستقبل. ولكن إن حدث واختلف معي دون تفرق، فقد نجحت عندئذ على الأقل في أن أجعله يفكر معي في هذا المستقبل، بشرط أن لا يحكمنا النقاؤل الخادع، أو أن يحكمنا شعارا نتخذه من قصة جحا والحمار والملك، فإما أن يموت جحا، أو أن يموت الحمار، أو أن يموت الملك، ونجعل المستقبل كله متروكا للموت أو للقدر الأعمى، رغم أن الإيمان أقوى من القدر بكثير.

مهندس/عاطف عبد المنعم هلال

جدول المحتويات

صفحة	فهرس الموضوعات	
١	يتضمن عرض تاريخي وعرض لخمس إعتبارات لرسم السياسة التعدينية	تمهيد
١٥	إقتصاديات الموارد المعدنية وآفاق التنمية	الباب الأول
١٧	الموارد المعدنية والنمو الإقتصادي	الفصل الأول
٢١	تناقص احتياطي الخامات المعدنية وحوافز الإستثمار	
٢٦	أثر السلوكيات المضادة للمنافسة، وأثر السياسة الدولية على أسعار الخامات	
٥٥	تلوث البيئة كخارجيات منسوبة للنشاط التعدينى	
٧٧	النمو الإقتصادي وعلاقته بالتنمية التكنولوجية	
٨٩	الموارد المعدنية والمشروعات التعدينية "الواقع وإمكانات التنمية"	الفصل الثانى
٩٣	مجموعة خامات الفلزات الحديدية	
١١٤	مجموعة خامات الفلزات غير الحديدية	
١٢٦	مجموعة خامات الفلزات النفيسة	
١٤٤	مجموعة خامات المعادن اللافلزية	
١٩٦	مجموعة الخامات الصلبة للطاقة	
٢٠٧	مجموعة خامات مواد البناء وأحجار الزينة	
٢٢٢	خامات أخرى	
٢٣٠	مجموعة الأحجار الكريمة	
٢٤١	مشاكل نقل التكنولوجيا وتمويل المشروعات التعدينية	الفصل الثالث
٢٧٩	رؤية إستشرافية للفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ قاعدة البيانات وأهم محاور الحركة بالسيناريوهات المقترحة	الباب الثانى الفصل الأول
٣٠٣	الصورة العامة لمسارات السيناريوهات محل إهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠	الفصل الثانى
٣٠٣	حول إمكانات رسم ملامح الحركة والصورة حتى عام ٢٠٢٠	
٣١٨	التحليل الوصفى والإتجاه العام للسيناريوهات محل الإهتمام	
٣٤٦	الملاحم الكمية لقطاع التعدين حتى عام ٢٠٢٠	

تمهيد وعرض تاريخي

إن التاريخ المكتوب يعود بنا إلي ما قبل عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد أي إلي أكثر من ٥٠٠٠ سنة، ويمكن تقسيمه إلي ثلاث عصور رئيسية : التاريخ القديم، والعصور الوسطى، والعصور الحديثة – ولكن فيما قبل هذا يمتد عصر ما قبل التاريخ ضاربا في القدم إلي آماذ أطول من التاريخ المدون كله.. حيث كان الصيد أو القنص أو البحث عن الماء هو كل أعمال إنسان ما قبل التاريخ، فكانت أدواته في الصيد هي الأدوات التي تقدمها الطبيعة بنفسها إليه فيختار منها ما يلائم أغراضه. وكانت أولى هذه الأدوات هي الأحجار ولذلك سمي هذا العصر بالعصر الحجري وقد دام هذا العصر الي ٧٠٠٠ سنة.. وتم خلاله إنتاج بعض السلع من الطين أيضا، وبذلك يعد الطين أول خامة طبيعية يتم تشكيلها بحالتها بمعرفة الإنسان. ولعل الرجل البدائي الذي عاش منذ ٢٥ ألف سنة استعمل الطين لتكسية السلال المجدولة من الغصون اللدنة للأشجار و تركها لتجف في الشمس وتتصلب لجعلها صالحة لاحتواء المياه التي كان يحملها من المجارى القريبة من كهفه.

كما أن الحفائر التي أجريت في مناطق الاستيطان المبكرة في وادي النيل كشفت عن قطع من الأواني " المحروقة " عند أعماق من الأرض تشير إلي أنها كانت مدفونة أغلب الظن منذ حوالي ١٥ ألف عام قبل الميلاد. وباكتشاف المعادن أتاحت للإنسان بعض الإمكانيات التي ساعدته على تطوير وتحسين

طرق صنع الأسلحة والأدوات التي كان يستعملها في العصر الحجري، وإنتاج أنواع عديدة منها متعددة الأشكال. وقد جرى العرف على تقسيم عصور ما قبل التاريخ المصري^١ إلى ثلاثة مراحل رئيسية^٢ :

- العصر الأول : ويطلق عليه إسم عصر ما قبل الحجري القديم وقد استعملت فيه الأحجار كما وجدت في الطبيعة مع بعض التهذيب.
- العصر الثاني : ويطلق عليه إسم العصر الحجري القديم، وهو عصر إستعمال الحجر المهذب تهذيبا بسيطا بعد القطع، ومنه يتفرع العصر الحجري الحديث، وهو عصر الحجر المصقول بعد التهذيب.
- العصر الثالث : هو الذي ظهر فيه إستعمال المعادن، ويطلق عليه عصر بداية إستعمال المعادن. وقد استعمل في هذا العصر الحجر والنحاس، ومنه يتفرع عصر البرونز وعصر الحديد.

وكان معدن الحديد من أول المعادن التي عُرفت للإنسان، لأنه يتساقط بصورة نقية تقريبا من السماء في شكل نيازك. وعلى أية حال فقد ظل الإنسان حتى حوالي سنة ١٣٠٠ قبل الميلاد لا يعلم كيف يستخلص الحديد من خاماته.

وقد عرفت الخامات المعدنية واستُغلت في مصر القديمة منذ عصر ما قبل الأسرات وخاصة خامات الذهب والنحاس وأحجار الزينة.. ومع تزايد الطلب في مصر القديمة على الذهب والنحاس والأحجار الكريمة وخامات الألوان بدأت علوم الجيولوجيا الإقتصادية بتسجيل كيفية وجود الخامات ووضع نظريات عن نشأتها وإرسال البعثات الجيولوجية للكشف عن الخامات وإستغلالها.

^١ ما قبل التاريخ المصري: يبدأ من ظهور الإنسان في وادي النيل إلى بداية الأسرة الأولى حوالي علم ٣٢٠٠ ق.م. ؛ وهذا العام هو التاريخ الذي بدأ فيه ملوك مصر المتحدة (الملك مينا موحد الوجهين القبلى والبحرى) يحكمون البلاد، ويعرف ببداية التاريخ المصري المصدر : سليم حسن؛ موسوعة مصر القديمة؛ الجزء الأول / الهيئة المصرية العامة للكتاب .

^٢ المصدر : نفس المصدر السابق .

ويسجل التاريخ أن رئيس أحد كتائب إستكشاف المناجم بالصحراء الشرقية، نقش إسم الفرعون "زت" على صخرة بطريق المناجم بالصحراء الشرقية من إدفو إلى مرسى علم. والفرعون "زت" هو أحد ملوك الأسرة الأولى التي حكمت مصر القديمة مائتي عام من عام ٣٢٠٠ ق.م. إلى عام ٣٠٠٠ ق.م.. كما أن خوفو أحد ملوك الأسرة الرابعة (٢٩٠٠ - ٢٧٥٠ ق.م.)، لم يشغله بناء الهرم الأكبر عن إرسال حملات مكثفة إلى الصحراء للحصول على المعادن والأحجار. وترك خوفو إسمه منقوشا في مناجم النحاس والفيروز في شبه جزيرة سيناء^٢.

والمعادن التي عرفت في مصر تشمل الذهب والنحاس والقصدير والتنجستن والنيوبيوم والتنتالوم والرصاص والزنك والنيكل والكروم والحديد والتيتانيوم والبريليوم والتلك والباريت والأسبستوس والجرافيت والفوسفات والرخام والألباستر. وإستغل معظم هذه الخامات في فترة أو أخرى على امتداد تاريخ مصر إلا أنه في الوقت الحاضر لايستغل سوى الحديد والفوسفات والتلك وخامات البناء وبعض أحجار الزينة وقليل من غير ذلك من الخامات.

وبدأت الدراسة المنظمة للخامات المعدنية في مصر مع بدايات هذا القرن عندما أعد هيوم Hume قائمة بالخامات المعدنية المصاحبة لصخور البريكامبرى في مصر وتقسيمها، وكيفية وجود هذه الخامات وطريقة تكوينها (Hume , 1937) والتقسيم الذي يتبعه الجيولوجيون حاليا هو الذي وضعه حسين (١٩٩٠)^٤ ونشر ضمن كتاب رشدى سعيد (١٩٩٠) عن جيولوجية مصر. وفي نطاق هذا التقسيم، قُسمت الرواسب المعدنية في مصر إلى مجموعات ووضعت قائمة تضم كل الرواسب المنتمية لكل مجموعة مع عرض لجيولوجية المجموعات المختلفة وكيفية تكونها والظروف والبيئات الجيوتكتونية التي نشأت

^٢ المصدر : نفس المصدر السابق .

^٤ هو الدكتور عبد العزيز عبد القادر حسين عضو الفريق البحثي للدراسة الحالية .

في ظلها كل مجموعة متوافقة في ذلك مع النماذج المقبولة لنشأة وتطور الدرع (Shield) ° العربي النوبي وصخور الغطاء.

وحيثما يتحدث رجال التعدين عن الخامات المعدنية فهم يتحدثون عن تركيزات لبعض العناصر داخل القشرة الأرضية، أو على سطحها، أو في البحار والمحيطات أو في قيعانها، مما يتخذ أشكالاً يمكن إستخراجها بطريقة إقتصادية، وقد يكون الناتج النهائي بعد الاستخراج والمعالجة عنصراً فلزياً أو غير فلزي. فلزياً مثل الحديد والنحاس والزنك، أو غير فلزي مثل الكبريت والزيئق. وقد يكون الناتج مركباً كيميائياً مثل ملح الطعام أو أحد أملاح البوتاسيوم، وقد يكون الناتج معدناً مثل الأسبستوس والكورندم، وقد يكون الناتج صخوراً مثل الحجر الجيري و الحجر الرملي أو الرخام.

ويمكن القول بصفة عامة أن الثروة المعدنية تصنف الى ثلاث مجموعات رئيسية هي :

١- خامات الطاقة. ٢- الخامات الفلزية. ٣- الخامات اللافلزية.

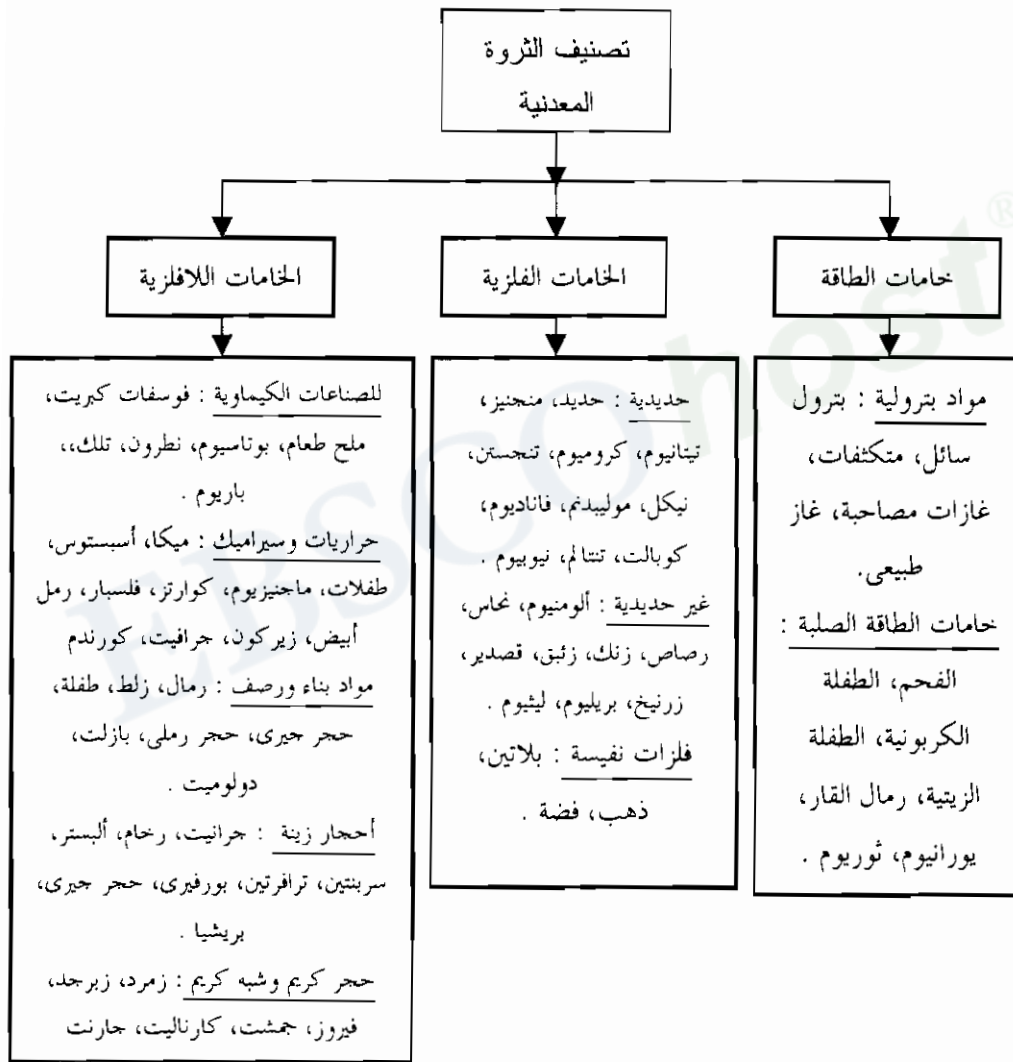
وتضم كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث مجموعات تفصيلية فرعية طبقاً لما هو موضح بالشكل رقم (١). وتنقسم خامات الطاقة الي مواد بترولية، وخامات الطاقة الصلبة. وسوف لا نتعرض في هذه الدراسة عند حصر الموارد المعدنية للمواد البترولية لانفرادها بطبيعة خاصة تميزها عن بقية الخامات المعدنية.

ويحدد رجال التعدين احتياطات الخامات التعدينية Ore reserves ويحسبونها ويفرقون بينها وبين موارد الخامات التعدينية Ore resources باعتبار أن الاحتياطي جزء من الموارد تم تأكيد جدواه الفنية والاقتصادية. ومن الواضح أن الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية تتبنى حالياً النظام الأمريكي في

Shield : A large area of very old igneous and metamorphic rocks . °

تعريف المصطلحات الدالة على تصنيف احتياطي الخامات ومواردها وتحديد الفئات Categories التي تتضمنها كل منها ويتضح ذلك من تقريرها الصادر بعنوان "تحو استراتيجية للمناجم والمحاجر في مصر حتى عام ٢٠٢٠" المقدم للمجالس القومية المتخصصة عام ١٩٩٥. وهذا النظام تم اقراره في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٠ بالنشرة رقم ٨٣١ الصادرة من مصلحة المناجم USBM ومن مصلحة المساحة الجيولوجية الأمريكية USGS.

شكل رقم (١)



وكان النظام المتبع - عندما كانت مصر تعتمد على الاتحاد السوفيتي السابق في المساعدات الفنية والاقتصادية - في الستينيات هو النظام الروسي في تصنيف احتياطات الخامات ومواردها في كافة تقارير الأبحاث الجيولوجية مع إضافة معايير محلية أو سياسية بالمفهوم السائد وقتها على حساب النواحي الاقتصادية للمشروعات التعدينية و ربطها باتجاهات السوق العالمي ومتطلباته. وسوف نتعرض للمشكلة المصرية في هذا الشأن في موضعها بهذه الدراسة، وهي المشكلة التي كانت تظهر دائما ومازالت عند كتابة تقارير احتياطي الخامات، أو عند التصريح بها للجهات المختصة، أو الإعلان عنها بالمؤتمرات العلمية. وهذه المشكلة ناتجة عن عدم وضع التزام بكود واضح يتم فيه تعريف وتحديد المصطلحات الدالة على تصنيف احتياطي الخامات بفئاته المختلفة بدقة واعية مدروسة قبل البدء في ضخ الأموال في تنفيذ مشروعات لم يتم تأكيد جدواها الاقتصادية.

والحقيقة فإن هذه المشكلة ليست مصرية فقط، بل إن أرقى الدول وأكثرها تطورا وتقدما في صناعة التعدين، مازالت تسعى حتى الآن في تطوير أنظمتها في هذا المجال ونذكر على سبيل المثال أن مجلة E & MJ أشارت في أحد مقالاتها بعدد أغسطس ١٩٩٣ إلى أنه قد أصبح من الضروري وضع تصنيف دقيق ومحدد لهذه الفئات يعتمد على معايير تكنولوجية واقتصادية وبيئية محددة، حيث أن ذلك أصبح لازما عند التعامل مع أسواق المال و جهات التمويل المختلفة.

ومن هنا نرى أهمية إصدار كود مصرى له قوة التشريع ويكون ملحقا بقانون المناجم والمحاجر، وملزما لجهات التعدين المختلفة وأشخاصه عند تقديم تقارير الميزانيات وبيانات المراكز المالية أو عند التعامل مع أسواق المال و جهات التمويل المختلفة. كما يحدد هذا الكود الشخص أو الأشخاص المسؤولين المرخص لهم إصدار البيانات والمعلومات بشأن تحديد صفة احتياطات الخامات وفئاتها، كما يحدد الكود شروطا واضحة لصلاحيتهم وخبرتهم سواء كان هذا

الشخص يعمل في الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية، أو عضواً في جمعية التعدين والبتروول، أو كان أحد العاملين في شركات التعدين المختلفة، أو كان يعمل لحسابه. كما يجب أن يحدد الكود الجهة المسئول أمامها هذا الشخص أدبياً ومهنياً. وأخيراً أن يتلاءم هذا الكود مع المرحلة الحالية التي تمر بها مصر ويساير الاتجاهات العالمية. ولهذا الموضوع أهميته القصوى حيث أن الثروة المعدنية من الموارد الهامة الحساسة التي يلزم التعامل معها بعلم وحذر أى كلن نوع الخام الذي يجرى التعامل معه زلطا أو رمالا أو حديداً كان أو ذهباً.

ومما سبق نرى أن التعدين منذ عصور ما قبل التاريخ كان متممابل وضرورياً لحياة الإنسان وتلبية احتياجاته، وأنه كان مصاحباً في ذلك للنشاط الزراعى باعتبار أن الزراعة تشمل أعمال الفلاحة والقنص وصيد الأسماك واستئناس بعض الحيوانات وتربيتها واستغلال الغابات خشباً وثماراً. أما النشاط الصناعى فقد كان وما زال نشاطاً لاحقاً بهدف تحقيق أفضل استفادة ممكنة من الثروة المعدنية والثروة الزراعية.

ونرى أيضاً أن حركة التاريخ كلها تقريباً حتى عصرنا الحالى يحكمها رغبة الانسان الجامحة في السيطرة على مصادر الثروة الزراعية والثروة المعدنية التي يملكها الآخرين بأى شكل حتى ولو أدى ذلك إلى قهرهم واستعبادهم. ونرى في الجانب الآخر أن رسالات السماء باعتبارها مؤثرة هي الأخرى على حركة التاريخ إنما نزلت لهدف نهائى هو الحد من أطماع الانسان في هذا الشأن وتعمير الأرض على أساس أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه لتحقيق الأمن النفسى والاجتماعى له وللآخرين.

ومصر ليست بعيدة عن حركة التاريخ، وإن كان معظمه قهراً وظلماً سواء من داخلها أو من خارجها. وذلك نتيجة لضعف وخلل النظم السياسية والاقتصادية الحاكمة، أو لعدم انضباط وجدية تنفيذ النظم الجيدة المتاحة، أو نتيجة لاستبداد الحكام وعدم تمكينهم الشعب من أن يكون سيداً لمصالحه. وإن

كان أحد أهدافنا الرئيسية في هذه الدراسة هو بحث إمكانات إعادة ترتيب الأوضاع بما يؤدي إلى تطوير وضبط الأنشطة المتعلقة بمجال الموارد المعدنية واقتصادياتها وآفاق تنميتها، فإننا يجب أن نضع الإنسان المصري تأهيلا واستثمارا وأمنا اجتماعيا على قمة اهتمامنا لكي يمكن بلورة منهجا جديدا ناجحا لإدارة تلك الموارد، ساعين في ذلك إلى أمل التخلي عن أسوأ سيناريو تُدار به حاليا موارد الثروة المعدنية في مصر. حيث يحكم مسار هذا السيناريو إدارة غير فعالة أو مؤهلة لوضع استراتيجية صحيحة للتنمية، ويوجه أحداثه سوء اختيار رجال تلك الإدارة أو العجز عن اختيارهم، أو غياب النظام الفعال لتأهيلهم واختيارهم ثم متابعتهم ومراقبتهم.

والوضع الراهن في مصر بعيدا عن مناهة المصطلحات السياسية والإقتصادية هو انتقال من رأسمالية الدولة التي تملك وسائل الإنتاج وتختار الإدارة وتفرض السياسات إلى رأسمالية القطاع الخاص التي تقوم على حرية السوق وآلياته، أي أن الدولة قد تخلت عن الإقتصاد الموجه الذي تتحكم فيه بقراراتها المتعلقة بالإنتاج والإستثمار إلى نظام يضمن المبادرة الشخصية والملكية الخاصة.. والتساؤل المطروح هنا: هو كيف السبيل إلى حماية الإنسـلن المصري من أن يصبح - بفعل لعبة الملكية الخاصة أو ملكية الدولة - أجيرا مُستغلا ومقهورا.. وهو بقوة عمله مصدرا أساسيا وهامسا لتمويل المنشأة الإقتصادية ذاتيا..!؟.

وعند تناولنا عرض أفضل الخيارات الممكنة بهدف إخراج مصر من دائرة التخلف الحالية في مجال تنمية الموارد المعدنية سوف يكون أمامنا عدة محاور نركز عليها من أهمها :

< ضرورة الإدارة الواعية الرشيدة للموارد المعدنية، وضرورة تحديد دور الدولة في هذا الشأن بناءً على الشعار القائل "على الدولة أن تقلل من تدخلها بقدر ما هو ممكن، وأن تزيد من تدخلها بقدر ما هو لازم"

وهو شعار استعرناه من النظام الألماني لملائمته وجدواه في هذا المجال.

< بحث إمكان تحقيق التوازن بين قوة رأس المال وقوة العمل.

< بحث كيفية تجنب الخطر الإقتصادي الذي يمكن أن يواجه قوة رأس المال في مجال التعدين مع تحقيق السلام الاجتماعي للقوى العاملة عن طريق إحاطتها بشبكة كثيفة من الضمانات الإجتماعية.

وأنه إذا أريد للنشاط التعدينى ومشروعاته في مصر أن يكون خلية حية فعالة بالنسيج الإقتصادي والاجتماعى يجب أن يكون لهذا النشاط ثلاث أبعاد كما يلي:

■ بعد اقتصادى : وهو أن ننتج - بحد أعلى من الكفاءة والفعالية وبإدارة مثلى للموارد، منافع وخدمات ذات نفع إجتماعى واقتصادى مؤكد وغير مشكوك فيه.

■ بعد إجتماعى وبيئى : وهو أن تحقق هذه المشروعات مهمتها في ظروف إجتماعية تحقق السلام الإجتماعى للإنسان ولا تؤدى إلى إستلابه وإرتفانه وإهدار إنسانيته، وأن لاينتج عن هذه المشروعات تلوثا لبيئته أو ضررا بحياته وصحته.

■ بعد ثقافى : ليس فقط لتأمين الثقافة المهنية المتخصصة المستجيبة لحاجات المشروعات التعدينية وللإرتقاء بالمهنة في هذا المجال بل أيضا..

+ لمنح الثقافة "الإقتصادية" التى تتيح فهم تسيير المنشأة والمشاركة فيه
+ ولمنح الثقافة "الجمالية" التى تنمى الأمل في الفعل الخلاق وتنمى الإستعداد للإستباق في هذا الشأن.

+ ولمنح الثقافة "الإستقبالية" كتأمل في الغايات والأهداف، والنمى غايتها الأخيرة تنشيط الإستجابة للخلافة لدى كل فرد.

ولرسم سياسة للنشاط التعدينى فى البلاد فإن ذلك يحتاج فى المقام الأول - إلى المعرفة العلمية المنظمة للموارد الطبيعية للبلاد حتى يأتى تخطيطنا لها مبنيًا على حقائق موضوعية وليس على افتراضات وإحساسات شخصية حتى لا تتقلب سياستنا بين التفاؤل الخادع الذى يصحبه الإقدام، أو التشاؤم الذى يعقبه الإحجام، وأن نضع فى الإعتبار ما يلى عند رسم هذه السياسة :

١ أن مشروعات التعدين يصاحبها مجازفة مالية كبيرة بالمقارنة بأى مشروعات لأى نشاط آخر بدءً من المجازفة بتكلفة الأبحاث الجيولوجية وانتهاءً بتكلفة إستخراج الخامات وتجهيزها للسوق أو لمرحل التصنيع التالية. ويجب فى جميع الأحوال وضع هذه المجازفة فى الإعتبار حيث أنه وبصرف النظر عن تقلبات أسعار الخامات فى السوق العالمى وتأثير الإحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية - فإن تحليل وحساب التدفقات النقدية المتوقعة عند تقييم أى مشروع تعدينى هو من الأعمال البعيدة عن أن تكون علما منضبطا بقواعد ثابتة ودقيقة لكافة أنواع الخامات على إختلاف أنواعها أو مواقعها، حيث يسود عدم اليقين بدرجات متفاوتة لعدم ضمان إنتظام وثبات التركيبات الجيولوجية وكذلك عدم ضمان إنتظام وثبات الرتبة والتركيب المعدنى لنفس الخامة محل الإستغلال، بالإضافة إلى صعوبة حساب الكميات التى يمكن إستخراجها أو الكميات الناتجة بعد تجهيز الخامات حسابا دقيقا، ولذلك يجب فى جميع الأحوال توقع هذه المجازفة وتحديد درجة الثقة - بقدر الإمكان - فى البيانات المتاحة من الأبحاث الجيولوجية ووضع ذلك فى الإعتبار عند تقييم المشروعات التعدينية.

٢ إنطلاقا من الإعتبار السابق نرى أن حاجة مشروعات التعدين إلى الإستثمارات تفوق حاجة أى مشروعات أخرى فى أى قطاع آخر، وذلك لحجم الإنفاق الكبير المغامر لجمع البيانات الكافية عن طريق الأبحاث الجيولوجية، وجمع العينات واختبارها وإجراء التجارب عليها، ثم دراسة

الجدوى والدراسات المكتملة لها لكي يمكن بعد ذلك إتخاذ القرار المناسب للإستمرار في المشروع أو للتوقف عنه. يضاف إلى ذلك حاجة قطاع التعدين في مصر إلى استثمارات ضخمة إضافية لإنشاء المرافق والبنية الأساسية لتواجد معظم الخامات في الصحراء التي تتعدم فيها تماما المرافق والبنية الأساسية.

٣ وبما أن أعمال البحث والدراسة هي الخطوة الأولى في صناعة التعدين وأن هذه الأعمال تلتهم نصيبا كبيرا من الإستثمارات المشكوك في عائدها.. لذا يجب أن يكون للدولة دورا هاما في هذا المجال عن طريق الدعم والحوافز المختلفة وحشد الإمكانيات في برنامج طويل المدى للتعرف على الخامات والثروة المعدنية الكامنة في البلاد تمهيدا لإختيار الصالح منها للإستغلال الإقتصادي طبقا للأولويات المحددة. ويجب أن نضع في إعتبارنا أنه حتى في ظل إقتصاديات السوق، ومع الوصول إلى مرحلة الخصخصة الكاملة بمعنى الإنتقال الكامل إلى إقتصاديات القطاع الخاص الذي يتأثر فقط بآليات السوق ورغبات المستهلك ولا يتأثر بأى معايير أو متغيرات مركزية، فستظل الحكومات المركزية في أى بلد من بلاد العالم هي صانعة السياسات الإقتصادية في البلاد بالمشاركة الإيجابية في صياغة توجهات التنمية لتحقيق الحشد المطلوب لموارد المجتمع.

٤ يتميز التعدين بأنه إحدى الصناعات التي لا يمكن أن تنقل خبرتها بالكامل من أى مصدر من مصادر الخبرة العالمية، حيث لا توجد ظروف تكوين واحدة وخواص طبيعية وكيميائية وبيئية واحدة لخامة واحدة، وكل منجم هو حالة خاصة قائمة بذاته، بما يعنى أن خبرة كل خامة هي خبرة غير متكررة طبق الأصل، وهي خبرة محلية بالدرجة الأولى. مما يؤكد على ضرورة تنمية الخبرات المحلية الواعية التي يمكنها تطوير النظريات الحديثة والإستفادة من التطور العلمى والعالمى السريع المتلاحق في التكنولوجيا ومعدات التعدين لحل المشاكل المحلية للخامات.

٥ يجب المحافظة بكل قدراتنا على مصادر الخامات التعدينية وبالأخص الفلزات لأن احتياطياتها العالمية قليلة - ويجب الإقلال من الفاقد في عمليات الإنتاج والاستخراج وتركيز الخامات، وأخيرا في الإستخدام، ووضع خطة ونظاما للإستغلال الأمثل للموارد التعدينية وعدم إهدارها، واستخدام البدائل كلما أمكن ذلك كما يحدث منذ زمن -على سبيل المثال- في إحلال الألومونيوم محل النحاس في بعض الصناعات والإستخدامات.

وسوف تشمل الدراسة الحالية على بابين؛ الأول يشمل ثلاثة فصول. الفصل الأول موضوعه الموارد المعدنية والنمو الإقتصادي، والثاني يستعرض حصرا للموارد المعدنية وواقعها وإمكانات التنمية، والثالث يدور موضوعه حول مشاكل نقل التكنولوجيا وتمويل المشروعات التعدينية. ونوضح هنا أننا لانعتمد في هذا الباب محاكمة الماضي أو الحاضر، بل نقصد بذل الجهد فى العرض والتحليل لإستخلاص بعض النتائج لتغذية الدراسة المستقبلية التى نستهدفها فى الباب الثانى، حيث يدور الباب الثانى حول الرؤية المستقبلية وإستطلاع تداعيات الواقع الحالى خلال الزمن حتى عام ٢٠٢٠، وذلك بإدارة بعض السيناريوهات المطروحة فى ساحة العمل الوطنى، والتعامل معها فى إطار المفاهيم التى يتبناها المفكرون فى كل منها. وسوف تكون أدواتنا فى هذا الشأن هى إستخدام أساليب "التحليل الوصفى" وأساليب "تحليل الإتجاه ثم الإسقاط"، مع مراعاة الشمول والنظرة الكلية للأمور، والتعلم من تجارب الماضى القريب، والبعد عن التعقيد مع تفادى الإفراط فى التبسيط. ويشمل الباب الثانى فصليين. الأول يستعرض قاعدة بيانات الموارد المعدنية المبرمجة التى تم إنشاؤها بحيث يمكن إدخال أو تصحيح أى بيانات مستقبلا، أى يمكن إستخدامها كقاعدة بيانات ممتدة خلال الزمن. كما إستعرضنا فى هذا الفصل رؤيتنا لأهم محاور الحركة فى السيناريوهات المطروحة محل إهتمام مشروع مصر ٢٠٢٠ الذى يتبناه منتدى العالم الثالث / مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة. ويستعرض الفصل الثانى من الباب الثانى رؤيتنا للصورة العامة لمسارات السيناريوهات المطروحة. ونرجو

أخيرا أن نُوفّق في تسليط الضوء على مداخل المسارات التي تمثّل – من وجهة نظرنا – أفضل الخيارات الممكنة لإخراج مصر من دائرة التخلف الحالية في مجال تنمية الموارد المعدنية والإنطلاق بها على طريق التنمية الشاملة والمطرّدة وما يتبع ذلك من إقتراحات للتغيير المطلوب في الوضع الراهن "وإعادة ترتيب البيت" في مجال من أهم المجالات في رأينا وهو إدارة المجتمع وتنمية موارده الطبيعية والبيئية.

EBSCOhost®

الباب الأول

اقتصاديات الموارد المعدنية وآفاق التنمية

الفصل الأول : الموارد المعدنية والنمو الإقتصادي.

الفصل الثاني : الموارد المعدنية والمشروعات التعدينية - الواقع وإمكانيات التنمية.

الفصل الثالث : مشاكل نقل التكنولوجيا وتمويل المشروعات التعدينية.

EBSCOhost®

الموارد المعدنية والنمو الاقتصادي

إذا إستطلعنا التاريخ كله منذ نشأة الانسان وظهوره على سطح الأرض حتى هذه اللحظة، نجد أن التقدم الإقتصادي والإرتقاء بمعيشة هذا الانسان يرتبطان إرتباطا وثيقا بطبيعة ونوع المادة أو المواد المستخدمة في حياته على مدى أحقاب هذا التاريخ وعصوره. وأن مدى تفوق وتميز كل عصر عن سابقه يتوقف بالدرجة الأولى على مدى الإستخدام الأفضل لتلك المادة أو على إكتشاف مادة أو مواد أفضل في الإستخدام. ومن الواضح أن إرتفاع درجة الإنتفاع بالمواد المستخدمة وتطويرها يؤدي إلى الإرتقاء بمستوى معيشة الإنسان في كل عصر عن سابقه، كما يتوقف ذلك أيضا على مدى كفاءته في إستغلال الطاقة الممكنة من المواد المتاحة في كل عصر عن سابقه، بغرض إنتاج الغذاء والكساء والمأوى المناسب لمعيشته، وبغرض تصنيع أدواته وتسهيل حياته وتيسير إنتقاله وإتصاله لتبادل المنافع والخدمات.

وإذا إتفقنا على صحة الإرتباط السابق بين الإرتقاء بمستوى معيشة الإنسان في كل عصر عن سابقه وبين طبيعة وخواص المادة أو المواد المستخدمة في كل عصر والإستفادة منها في تصنيع أدواته أو في توليد الطاقة اللازمة لتسهيل حياته ومصالحه، وإذا إتفقنا كذلك على أنه من المحتمل أن يكون الإنسان قد ظهر على سطح الأرض منذ مليون سنة تقريبا. فإننا نواجه تساولين يرتبطان ببعضهما برابطة منطقية بسيطة هما:

١ - لماذا توقف الإنسان أحقاباً كثيرة تمتد إلى مئات الآلاف من السنين عند العصر الحجري ثم عصر النحاس والبرونز، ولم يتمكن - بقفزة واحدة أو حتى أن يخطو بخطوات أسرع - من الوصول في وقت أقصر إلى عصر الحديد وسبائك الصلب المتطورة..؟

٢- ماهى العلاقة بين معدل النمو الإقتصادى وإحتياطى الخامات المتاحة في أى زمن..؟

بالنسبة للتساؤل الأول فإن إجابته بسيطة ومباشرة وهى: أن إكتشاف وإستخراج وتجهيز المواد لإستخدامها هو أمر لاحق بالضرورة لإكتشاف وتطوير التكنولوجيا المطلوبة لذلك. وطالما أتاحت التكنولوجيا المناسبة فسوف يكون من السهل على الإنسان إكتشاف المواد وإستخراجها وتجهيزها ثم تشغيلها لتطوير أدواته وإنتاجه والإرتقاء بحياته ونقله من عصر إلى عصر آخر أكثر تطوراً.

والمبدأ الأساسى السائد في أى وقت بالنسبة إلى إقتصاديات الموارد هو أن الموارد المتاحة تعتمد أساساً على التكنولوجيا المتاحة، ولن يصبح أى معدن مورداً أو أى مادة خام مورداً متاحاً طالما أن التكنولوجيا المناسبة لإكتشافه وإستغلاله لم تكتشف أو تتطور بعد لإتاحة الوسائل الممكنة لإكتشاف هذا المورد والإستفادة منه لتحقيق النمو الإقتصادى ورفع مستوى المعيشة.

وهذا المبدأ يقيد بعض الإعتبارات، منها على سبيل المثال، أن بعض الحكومات أو الأنظمة قد تمنع إستغلال بعض الموارد لأسباب سياسية أو بيئية، أو أسباب أخرى منها أن بعض الموارد قد تقع في مناطق غير مأهولة وخالية من البنية الأساسية، بحيث تصبح أعباء النقل وتكلفة البنية الأساسية عائقاً إقتصادياً يمنع إستغلال هذه الموارد. ومثل هذه الاعتبارات لا تغير مع ذلك من سلامة الحجة القائلة بأنه طالما توفرت التكنولوجيا المناسبة فإنها تصبح العامل الرئيسى في إتخاذ قرار الإستغلال.

أما بالنسبة إلى التساؤل الثاني، فمن الواضح أن هناك تناسباً طردياً إلى درجة معينة بين حجم إحتياطي الخامات المتاحة وبين معدل النمو الإقتصادي. وحيث يوجد في الجانب الآخر تناسبا عكسيا بين حجم هذه الإحتياطيات وبين معدل إستهلاكنا منها - بمعنى أن هذه الإحتياطيات تتناقص كلما إستهلكنا منها. فإن معدل النمو الإقتصادي في النهاية سيكون مقيدا. ويرتكز هذا النوع من الإستدلال على فكر علمي واضح حيث أن إستنفاد (Depletion) إحتياطيات الموارد يؤدي إلى تناقصها وندرتها (Scarcity) مما يؤدي بالتالي إلى فرض قيود على النمو الإقتصادي لإرتفاع أسعارها المترتب على ندرتها مما يعوق نشاط إنتاج السلع التي تعتمد على هذه الموارد كمدخلات رئيسية ويزيد من تكلفتها، كما أن هذه القيود تؤدي في النهاية إلى تحجيم معدلات إستهلاكها. ومؤدى ذلك أن يقل إجمالي الناتج القومي. ومع ذلك فإن هناك تحفظين على صحة هذا الإستدلال - أي يؤديان إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي مع الزمن. وأول هذين التحفظين هو إمكانية التطوير في التكنولوجيا وإستحداث طرق جديدة إقتصادية لإستخراج الخامات وتجهيزها وجعل إمكان الإستفادة من الخامات الفقيرة متاحا، وهي التي كانت تعتبر من النفايات المرفوضة قبل ذلك. وهذا التحفظ هو نفسه يمثل الإجابة على التساؤل الأول. ومع التكنولوجيا المتطورة والمتغيرة، فإن أسعار الخامات والمواد المستخلصة منها سوف تنخفض بشكل مطلق أو نسبي، ولن ترتفع كما كان متوقعا مع زيادة معدل إستهلاكها.

وثاني هذين التحفظين هو أن حجم الإحتياطيات المعروفة والمتاحة في وقت ما هو دالة للطلب، أي يتغير هذا الحجم تغيرا تابعا لحجم الطلب. وحيث أن أعمال البحث الجيولوجي والتجهيز الأولى لفتح مناجم جديدة لخلق إحتياطيات مطلوبة هي من الأعمال المكلفة وتتضمن مجازفة مالية كبيرة إلى حد ما، لذلك فإن هذه الأعمال تتم فقط في حالة الحاجة إلى الحفاظ على رصيد مناسب يواجه معدلات الإستهلاك المتوقعة. يضاف إلى ذلك أن أعمال البحث الجيولوجي تتأثر هي الأخرى بأى تقدم أو أى تحسن في التكنولوجيا مما يجعل

الإرتفاع الطبيعي في تكلفة البحث عن إحتياطيات جديدة لا يكون إرتفاعا حقيقيا، متى وضعنا في الإعتبار ضرورة توفر هذه الإحتياطيات لإشباع الحاجات الضرورية للإنسان في الدول المختلفة، وأن استفادنا للخامات والمعادن التي لم تكلف كثيرا في إكتشافها أو في أعمال البحث عنها - لظهور أجزاء منها (Outcropping) دالة على امتداداتها في باطن الأرض - أصبح هو الإعتبار الوحيد الحاكم في إتخاذ القرار.

ولكن هل يفرض النمو في صناعة التعدين واستخراج الخامات مشكلات في المدى الطويل، قد تكون أكبر من الصعوبات التي نواجهها دون النمو؟. أو بعبارة أخرى هل يمكن للنمو في هذا المجال أن يجلب مصائب أكبر عما يجلبها عدم النمو؟. هناك إعتقاد لدى معظم دعاة حماية البيئة- وإن كان لاوجود له بين الكثيرين من الإقتصاديين وغيرهم- ممن يهتمون بصغر وهشاشة كوكبنا بأن الإندفاع وراء الإنتاج الأكثر في هذا المجال هو في النهاية نقيض الإنتاج، لأنه يؤدي إلى تناقص البيئة المادية، ومن ثم تدهور أو تناقص الوجود الإنساني. ومع ذلك، لاينبغي التقليل من شأن مايحيط بالنمو من شكوك باعتباره الهدف الإجتماعي والإنساني النهائي. وبالرغم من تزايد الوعي أو التوقع بأن معركة كبيرة - إلى حد ما وفاصلة - في انتظارنا.. فإن هذا الوعي أو الشعور لم يترجم بعد إلى مجالات لرسم سياسة إقتصادية ترفض النمو، أو تتقبل مثلا فكر المهاتما غاندي - ذلك البطل الهندي الدؤوب - الذي قام بدور رائد في حمل بريطانيا العظمى على الرحيل من الهند في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ وذلك عندما بشر بفضائل الحياة القروية البسيطة والإنتاج الحرفي بهدف الإكتفاء الذاتي الذي لايزيد كثيرا على حد الكفاف. كان غاندي معارضا للإنتاج الكبير والإعتماد الزائد على التكنولوجيا وغيرها من سمات المجتمعات الصناعية في القرن العشرين. وكان تفضيل غاندي للزراعة والصناعة المحلية الصغيرة رفضا تاما للفروض الأساسية في الفكر الإقتصادي التقليدي والحديث.

لقد سلطنا بعض الضوء فيما سبق على العلاقة بين إحتياطي الخامات المعدنية وبين النمو الإقتصادي، ويجب في هذا الشأن أن نتقبل ضرورة إتفاق أهداف النمو مع حقيقة ندرة الموارد المعدنية وتناقصها وكذلك مع متطلبات الحفاظ على قدر ما من التوازن البيئي. ولكي نضع تحت الإختبار إفتراضات تناقص إحتياطي الموارد المعدنية وإستفادها وبالتالي تزايد ندرتها مع الوقت؛ يجب أن نناقش أولاً بعض التصورات والمفاهيم وأن نوضح بشكل مستقل بعض المسائل المؤثرة على إقتصاديات الموارد المعدنية فيما يلي:

أولاً: تناقص إحتياطي الخامات المعدنية وحوافز الإستثمار في مجال إكتشاف وإستغلال الثروات المعدنية

إن أغلب الدراسات المتعلقة بالتحليل الإقتصادي لأى نشاط تعديني، تتم عادة في إطار خاص وفريد في نوعه مع إستبعاد عامل إحتتمالات تغيير التكنولوجيا أو تطورها وقت إجراء هذه الدراسات. وبداية وضع معايير لهذه الدراسات كانت مع بدايات القرن العشرين، والمثال الملحوظ لها هي تلك الدراسة التي أجراها جيفون Jevon عام ١٩٠٦. وهذه الدراسة تشير إلى أن النمو الإقتصادي السريع الذي حققته بريطانيا العظمى خلال المائة عام السابقة لدراسة جيفون، قد تأسس معظمه على إستخدام الفحم الحجري كوقود في هذه الفترة؛ وواكب ذلك عدة إستخدامات فعالة لإختراع الآلة البخارية التي أشعلت الثورة الصناعية وقتها والتي كان وقودها هو الفحم الحجري أيضاً. قد إفترض جيفون في هذه الدراسة أن الكمية الكلية المبدئية لموارد الفحم في بريطانيا ثابتة مع بداية النمو الإقتصادي المشار إليه. وإنتهى إلى أن النمو الذي إحتفظ بمعدلاته السريعة خلال الفترة كلها والمتمثل في إجمالي الناتج الصناعي وإزدهار التجارة الخارجية لم يكن ليحدث في حالة نضوب الكمية الكلية المبدئية لموارد الفحم

^١ المصدر : /Economics of the Mineral Industries / Seely Mudd Series / 4th.Edition /AIME

دون الإستمرار في تنمية تلك الكمية بأعمال الإستخراج في المناطق الصعبة تحت الأرض وتقليل الفاقد من الفحم أثناء أعمال الحش والنقل إلى سطح الأرض، وكذلك أثناء أعمال التجهيز والتركيز والنقل إلى أماكن الإستهلاك. وذلك لم يكن ليتم لولا التحديث المستمر في تكنولوجيا البحث والإستخراج والتجهيز والنقل. ويلاحظ أنه في تلك الفترة (المائة عام) لم توجد بدائل أخرى للفحم الحجري مثل البترول والغاز الطبيعي أو المواد النووية كمصادر بديلة للطاقة سوى ماكان موجودا من المصادر البدائية.

وباعتبار أهمية صناعة التعدين وأنها صناعة معرضة إلى نسبة عالية من المجازفة المالية، فإن معظم الدول تضع نظاما خاصا لمنح المزايا والحوافز الضريبية المختلفة لجذب المستثمرين ورعوس الأموال لهذه الصناعة، وعلى رأس هذه الحوافز مايسمى بعلاوة النفاذ (Depletion allowance)، وهو خصم من الدخل الخاضع للضريبة يمنح لشركات التعدين العاملة مقابل إستخراج الخامات من الأرض وتناقص الإحتياطي. ويؤدى هذا الخصم إلى تخفيض ضريبة الدخل المطلوبة منها. وهذه العلاوة تمنح لهذه الشركات لأن قسما من دخلها يشكل في الواقع تخفيضا أو إنقاصا لموجوداتها وأصولها المخزونة. وتحفظ شركات التعدين بهذا الخصم كأموال إحتياطية للصرف على إيدال الموجودات المتناقصة نتيجة أعمال الإستخراج، كما يجوز إستثمارها في مشاريع أخرى بهدف التنويع لتقليل نسبة المجازفة المالية^٢.

أما بالنسبة لكافة مصروفات التي يتم إنفاقها في الأبحاث الجيولوجية وإكتشاف الخامات^٢، كذلك مصروفات الدراسات المتعلقة بإثبات الجدوى الفنية والإقتصادية لها. فإن النظم الضريبية في كل دول العالم تقريبا تسير على نهجين: النهج الأول، هو إعتبار مصروفات الأبحاث والدراسات أموال إحتياطية مخصصة للإستهلاك، أو إعتبارها قرضا معدا للإستهلاك والسداد. وحيث أن

^١ ملاحظة : لا يوجد مثل هذا الحافز في النظام الضريبي المصري .

^٢ ملاحظة : يتولى الإنفاق على هذه الأنشطة اهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية .

قيمة هذه المصروفات لا تكون معلومة بالدرجة الكافية من الدقة لتداخل فترة الأبحاث والدراسات مع فترة تجهيز الموقع للإنتاج وإستمرارها أحيانا مع فترة الإنتاج والإستخراج، فإن مؤدى ذلك تعذر رسملتها (capitalization) بطريقة دقيقة لخصمها كقسط إهلاك من العائد خلال العمر الإنتاجي للمشروع، لذلك فإن معظم النظم تبدأ الخصم بالكامل لمصاريف الأبحاث والدراسات من الدخل الخاضع للضريبة إبتداءً من أول عام يخضع فيه المشروع لضريبة الدخل.

أما النهج الثانى: هو الخصم المتغير بالتناسب العكسى مع حجم الإنتاج كل عام على مدى عمر المشروع، أو على أساس خصم نسبة مئوية محددة كل عام. وفى حالة نجاح الأبحاث والدراسات يبدأ عادة الإنفاق على تجهيز الموقع والمنجم للإنتاج، لكن لا يوجد فنيا حداً فاصلاً ودقيقاً بين فترة الأبحاث والدراسات وفترة التجهيز ولا بد من تداخل الفترتين. حيث أن الآبار والأنفاق التي يتم إنشائها في فترة الأبحاث بغرض الدراسة وأخذ العينات، يتم تصميمها من الناحية العملية عادة بحيث تصلح كذلك لأغراض تجهيز المنجم للإستخراج والإنتاج في حالة نجاح هذه الدراسات. والعكس صحيح فإن بعض أعمال التجهيز للمنجم يتم تنفيذها أيضاً بغرض إستكمال الدراسات والأبحاث بجانب الأغراض الإنتاجية. وهذا الموضوع يمثل مادة دائمة للنزاع والجدال في كافة النظم الضريبية التي تضع حدوداً مميزة بين فترة الأبحاث والدراسات وبين فترة تجهيز الموقع للإنتاج، حيث تعتبر أن الإنفاق على تجهيز المنجم للإنتاج يبدأ مباشرة بعد الإنتهاء من إثبات الجدوى الفنية والإقتصادية للمشروع وإمكانية الإستغلال التجارى للخام المنتج. ومن الطبيعى أن تبدأ أعمال التجهيز للإنتاج طالما أصبح احتياطي الخام صالحاً للإستغلال التجارى لأن ذلك يقلل كثيراً من حجم المجازفة المالية ولكنه لا يلغيها. ولذلك فإن إستمرار الدراسات في هذه الحالة بغرض رفع درجة الثقة في البيانات المتاحة وتأكيدتها يصبح ضرورياً للإستمرار في تقليل حجم المجازفة المالية المحتملة في مشروعات التعدين.

ومصروفات تجهيز الموقع عادة يتم رسملتها (capitalization) وإهلاكها بالتناسب مع حجم الإنتاج السنوي، أو على أساس نسبة مئوية محددة كل عام.

في كندا، على سبيل المثال، يتم خصم سنوي بنسبة 30% من إجمالي تكلفة أعمال التجهيز مع بدأ الإنتاج والإستغلال التجاري من إجمالي الدخل الخاضع للضريبة على أساس القيمة المتناقصة لإجمالي هذه التكلفة سنويا بعد خصم (declining balance basis)، وذلك لتشجيع صناعة التعدين الخطرة وحفز المستثمرين للعمل في مجال إستخراج الثروات المعدنية من الأرض وتشجيع الأبحاث والدراسات لفتح مناجم جديدة. وإن معظم الحكومات تضع حوافزا خاصة للمستثمرين في مجال التعدين تضاف إلى أفضل المزايا والحوافز الممنوحة لأي أنشطة إقتصادية أخرى في البلاد. ويتم تنظيم وتوجيه هذه الحوافز عادة من خلال النظم الضريبية في البلاد، وهي إما أن تكون حوافز مباشرة على هيئة دعم حكومي مباشر أو دعم غير مباشر. ومثال تلك الحوافز المباشرة هو منح إعفاء ضريبي (tax holiday) شامل لعدد من السنين، فالحكومة الكندية مثلا كانت تمنح إعفاء ضريبيا شاملا لمدة 3 سنوات للمناجم الجديدة قبل عام 1971، وفي أيرلندا كانت الحكومة تمنح هذا الإعفاء لمدة 20 عاما قبل عام 1974.

وهناك طريقة أخرى تقدم بها الحكومات حوافزا للعمل في النشاط التعديني مثل التعجيل بخصم التكلفة الرأسمالية لأعمال البحث والتنقيب ودراسات الجدوى وتجهيز المنجم للإنتاج (amortization)، وكذلك التعجيل بخصم التكلفة الرأسمالية للأصول الثابتة (depreciation)، وعملية التعجيل هذه تعتبر مثالا شائعا لهذا النوع من الحوافز. فإذا تم مثلا خصم من الضرائب المستحقة بالكامل مقابل الإستهلاك الكامل للتكلفة الرأسمالية للأصول الثابتة وتكلفة أعمال البحث والتنقيب والدراسة والتجهيز في الأعوام الإنتاجية الأولى من عمر المشروع، فهذا يعني أن المستثمر لن يدفع ضريبة إلى أن يحقق المشروع تدفقات نقدية إيجابية (positive cumulative cash flow). أما إذا تم إهلاك

التكلفة الرأسمالية من إجمالي الدخل الخاضع للضريبة سنويا من بدأ الإنتاج على مدى عمر المنجم المتوقع فهذا يعنى أن المستثمر سوف يبدأ في دفع الضرائب من أول عائد للإنتاج مما يؤثر تأثيرا سلبيا واضحا على عائد الإستثمار.

وهناك نظاما آخرًا للحوافز تتم إدارته من خلال النظم الضريبية أيضا، وهو أن تمنح الحكومات إعتمادا ضريبيا (tax credit) بقيمة تساوى نسبة مئوية معينة من إجمالي التكلفة الرأسمالية لكافة المعدات والمنشآت المستخدمة في المشروع يتم إستهلاكها من إجمالي الضريبة المستحقة على الدخل. وتتراوح هذه النسبة بين ٥% و ١٠% حسب نوع الخامة المستخرجة وأهميتها الاقتصادية. وتطبق الحكومة الكندية وحكومة الولايات المتحدة هذا النظام. وفي كندا يتم تقديم ميزة إضافية عند تطبيق هذه النسبة حيث جرى خفض مدة إهلاك الإعتماد الضريبي خصما من الضريبة المستحقة سنويا بنفس نسبة الإعتماد الضريبي من إجمالي التكلفة الرأسمالية، أما الولايات المتحدة فلا تقدم مثل هذه الميزة الإضافية.

أما بالنسبة للحوافز الغير مباشرة، والتي تمنحها الحكومات من خلال النظم الضريبية أيضا، فمنها على سبيل المثال: عمل خفض للضرائب المستحقة بالنسبة لبعض الأفراد أو المؤسسات الصغيرة عند توفر شروط معينة بشرط مساهمتهم ماليا بقيمة هذا الخفض في أعمال الأبحاث الجيولوجية وذلك لتشجيع الأفراد والمؤسسات الصغيرة على الإستثمار في هذا النشاط. وفي حالة نجاح الأبحاث الجيولوجية، يصبح هؤلاء الأفراد وتلك المؤسسات من المساهمين المؤسسين للمشروع. كما يمكن تطبيق هذا النظام أيضا بالنسبة للمؤسسات والشركات الكبيرة المتكاملة والمتعددة الأنشطة بأن يتم خفض الضريبة المستحقة على بعض أنشطتها الغير تعدينية بنسب معينة بشرط المساهمة بقيمة هذا الخفض في تكلفة أعمال الأبحاث والدراسات بأنشطتها التعدينية. وتعتبر مثل تلك الحوافز غير المباشرة تشجيعا كبيرا لتنمية النشاط التعديني في البلاد دون أن يتحمل صاحبه مجازفة مالية كبيرة عند الفشل أو عدم التوفيق في العثور على احتياطي مناسب من الخامات المعدنية يمكن إستغلاله إقتصاديا.

ثانياً: أثر السلوكيات المضادة للمنافسة وأثر السياسة الدولية على أسعار الخامات المعدنية

الإحتكار (monopoly) هو من السلوكيات الشائعة المضادة للمنافسة أو الغير تنافسية - ويعنى هذا الإصطلاح في الأعمال التجارية إمتلاك جزء من إمدادات السلع أو الخدمات التي ترد إلى السوق يكفى لخنق المنافسة بين التجار والمنتجين بحيث يؤدي ذلك إلى السيطرة على الأسعار وتقييد حرية التجارة. وهناك نوع آخر من الإحتكار يسمى monopsony عندما يتحكم في السوق مشتري واحد أو مجموعة واحدة من المشترين. ويوجد أشكال كثيرة أخرى للسوق غير التنافسي. والشكل الإحتكاري للسوق الذي له تأثير بالغ على حركة أسعار الخامات المعدنية هو الكارتلات (cartels) ويعنى هذا الإصطلاح في الأعمال التجارية أية إتفاقية بين مؤسسات تجارية تهدف إلى التحكم في أسعار منتجات معينة أو التحكم في حجم إنتاجها أو تسويقها.

والمثال المعروف الواضح للكارتلات هو المنظمة المعروفة بإسـم منظمة الدول المصدرة للبتـرول (الأوبك opec)، التي أسسها عام ١٩٦٠ خمسة أعضاء من الدول المنتجة للبتـرول، إنضم إليهم ستة أعضاء آخرين في نهاية عام ١٩٧١، فأصبح إنتاجها يمثل نصف إنتاج العالم تقريباً، ونصيبها في السوق العالمي أكثر قليلاً من النصف في ذلك الوقت.. ثم هبط بعد ذلك إلى ٣٩ %، ثم ارتفع مرة أخرى إرتفاعاً طفيفاً. ويؤكد خبراء الطاقة في العالم أن هذه النسبة سوف تصل إلى ٥٨ % بحلول عام ٢٠١٠ وإلى ٦٥ % بحلول عام ٢٠٢٠. ويلاحظ أن ستة دول فقط من أعضاء الأوبك سيكون في مقدورها الوفاء بنحو ٥٠ % من إحتياجات العالم من النفط، وهي السعودية والكويت والإمارات والعراق وإيران وفنزويلا. وبتأسيس منظمة الأوبك تكون قد إنتقلت السيطرة على أسعار البترول الخام من الولايات المتحدة (تكساس وأوكلاهوما ولويزيانا) إليها.

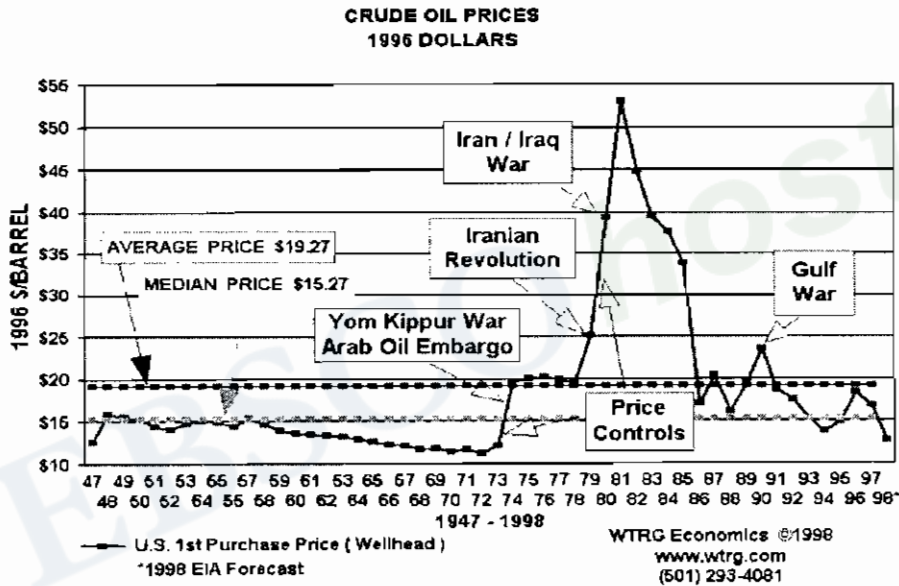
ويمكن للكارتلات أن تعمل بطرق عديدة بغرض السيطرة على السوق والتحكم في الأسعار، منها مثلا تحديد حصة كل عضو فيها من الإنتاج والتسويق (كوتا quota)، أو الإتفاق على حد أدنى لسعر البترول لكل عضو من أعضائها مع وضع علاوات أو خصومات للسعر تتناسب مع مواصفات النفط لكل دولة من الأعضاء.

ونجحت منظمة الأوبك في رفع سعر برميل النفط من ٣ دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٣٥ دولار عام ١٩٨١. ويعد هذا الرفع من الأحداث الأكثر غرابة في العصر الحديث. ولكن يجب أن لانسى الظروف السياسية التي أحاطت بهذا الحدث وسهلت له، حيث قذفت إسرائيل بطائراتها خط أنابيب البترول في ميناء طرسوس - إنتقاما لحرب الثأر التي شنتها القوات المصرية والسورية لتحرير أراضيها في أكتوبر ١٩٧٣ - فأدى ذلك إلى خنق حجم البترول المصدر إلى دول أوروبا، ثم أوقفت الدول العربية معظم إنتاجها. ورفعت منظمة الأوبك سعر البترول في ظل تلك الظروف، من ٣ دولار للبرميل إلى ٥ دولار في أكتوبر ١٩٧٣، ثم تبع ذلك زيادات أخرى إلى أن وصل سعر البرميل إلى ١١,٦٥ دولار في ديسمبر من نفس العام. وثبت السعر عند ١١,٦٥ دولار حتى حدث إختلاف داخلي بين دول الأوبك فتفاوتت الأسعار حول السعر السابق إلى أن تم الإتفاق بينهم على تثبيت سعر البرميل عند ١٢,٧٠ دولار في نهاية عام ١٩٧٤، ومن عام ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ تزايد السعر بمعدلات بطيئة من \$١٢ إلى \$١٤ (ولاعتبر هذه الزيادة زيادة حقيقية إذا تم إعتبار معدلات التضخم في هذه الفترة).

ثم أدت أحداث الثورة الإسلامية بإيران التي أطاحت بالشاه إلى إنخفاض إنتاج إيران من البترول الخام بمقدار يتراوح بين ٢ إلى ٢,٥ مليون برميل يوميا، فكانت النتيجة مجتمعة مع نتيجة أحداث الحرب بين إيران والعراق، هي زيادة أسعار البترول من \$١٤ عام ١٩٧٨ إلى \$٣٥ عام ١٩٨١، وكان ذلك بمثابة الصدمة البترولية الثانية بعد الصدمة الأولى التي صاحبت أحداث حرب أكتوبر مع إسرائيل.

وأدت الزيادات السريعة في أسعار البترول الخام إلى ترشيد إستهلاك الطاقة وخاصة في الدول الصناعية، وإلى ردود أفعال مختلفة بين المستهلكين، فكانت النتيجة إنخفاض الطلب على البترول، مما إضطر منظمة الأوبك مع بداية عام ١٩٨٤ إلى تخفيض سعر برميل البترول إلى \$٢٩، وإستمر الإنخفاض بعد ذلك إلى أن وصل إلى \$١٨ للبرميل عام ١٩٨٦. ولكنه عاد ليرتفع إلى حوالي \$٣٠ في خلال ثلاثة شهور من بدأ إقتحام دبابات صدام حسين رئيس العراق أرض الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠، وإمتلاك صدام حسين ٢٠% من إحتياطيات بترول العالم بعد أن كان يمتلك ١٠% فقط. وهذه هي الصدمة البترولية الثالثة التي تلقاها العالم في سبعة عشر عاما.. (أنظر الشكل رقم ٢).^٤

(الشكل رقم ٢)



ملاحظة : Yom Kippur War..حرب النأر التي شنتها القوات المصرية والسورية لتحرير أراضيها في أكتوبر ١٩٧٣

For more oil and gas analysis and forecast (also if you have comments or suggestions) : contact ^٤

(لمزيد من المعلومات)

email : WRTG at wrtg@cswnet.com .

ويجب ونحن نفكر لمستقبل مصر أن نفكر في مستقبل المنطقة العربية كذلك، وأن نقرأ الأحداث قراءة واعية، ولانقرأها بسطحية أو بظاهر كلام وتصريحات الساسة الذين يقودون العالم اليوم. فمثلا هل تسبب صدام حسين رئيس العراق بغزوه للكويت في أغسطس ١٩٩٠ في إيجاد حالة من الذعر في الأسواق المالية العالمية، أم كان وراء هذا السيناريو كله الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تتكلف الكثير من أعباء حرب تحرير الكويت وتخليصه من أيدي صدام حسين. كما لم تتكلف بعد ذلك الكثير لتقييم بقواتها قواعد عسكرية شبه دائمة في منطقة الخليج بدعوى الدفاع عن الكويت. فتكاليف الحرب التي وصلت إلى ٥٠٠ مليون دولار يوميا علاوة على تكلفة إقامة قواتها والقوات الحليفة (بريطانيا) سددت الكويت معظمها مع السعودية ودول الخليج، وساهم في سداد الباقي الدول التي لم تشارك في الحرب (٦ مليار دولار دول أوروبا، ٤ مليار دولار اليابان)°. كل ذلك للسيطرة على منابع البترول وضمان حرية مروره وتدفقه إلى أمريكا وأوروبا واليابان، رغم أن المظهر الخارجي لهذه الحرب هو مظهر المدافعين عن مصالح " الأسرة الدولية " وإنقاذ الدول المسالمة في منطقة الخليج...!.

وإذا اعتبرنا أن البترول أصبح الوقود الرئيسي الذي يعتمد عليه إقتصاد العالم وذلك بدءاً من أوائل القرن العشرين، وإستغرق هذا الأمر عدة عقود لكي يصل عصر البترول إلى النضوج، ويشكل تقريبا إقتصاديات العالم كله ويتشابك بعمق مع مختلف جوانب الحياة اليومية. فإننا نجد في المقابل، أن كل الزيادة في البترول المستهلك تُستمد من بعض دول الشرق الأوسط والتي لا تتعدى أصابع اليد الواحدة، وهي منطقة تعاني من ضغوط النمو السكاني والنظم السياسية المستبدة والفقير المدقع والمشاكل الدائمة على الحدود بينها، وسباق للتسلح ينذر بالفناء.

° المصدر : بيار ميكال / تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١ / ترجمة يوسف ضومط / دار الجيل بيروت .

نلاحظ أن التوزيع غير المتوازن لموارد البترول في العالم يزداد ميلا طيلة الوقت. فبينما كانت دول الخليج العربي تمتلك ٥٥ % من موارد البترول المؤكدة في العالم عام ١٩٨٠ تزايد هذا الرقم بمجئى عام ١٩٨٩ ليصبح ٦٥%، فمعظم الإكتشافات البترولية الرئيسية أثناء العقد الماضى كانت في تلك المنطقة. وأغلب دول الخليج العربى لديها إحتياطى مؤكد بما لا يقل عن مائة سنة من السحب بالمعدلات الحالية في مقابل أقل من ٢٠ سنة في أوروبا وأمريكا الشمالية ودول الإتحاد السوفييتى السابق.

وقد تم إستهلاك قدرا كبيرا من البترول الرخيص المتوفر خارج نطاق الشرق الأوسط. كما يتضاءل الآن إنتاج دول الإتحاد السوفييتى القديم والولايات المتحدة. والأمر ليس غريبا في حالة الولايات المتحدة إذ أن الحقول الأمريكية المستنزفة تحتوى على ٤ % فقط من الإحتياطى العالمى بينما يستمد منها ١٢% من إنتاج العالم.

ومما سبق يمكن القول أنه حيث أمكن لمنظمة الأوبك إستعراض هيمنتها على أسعار البترول مع الصدمة البترولية الأولى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومع الصدمة البترولية الثانية بعد ثورة إيران الإسلامية في عام ١٩٧٨. فإن تلك الهيمنة أدت إلى رفع أسعار باقى الخامات المعدنية أيضا وخاصة في السبعينيات، كما أدت إلى خلق مصالح مشتركة في إعادة إحياء أو إنشاء كارتلات دولية للخامات المعدنية نذكر منها مايلي:

- ١- الإتحاد الدولى للدول المصدرة للنحاس CIPEC الذي تأسس عام ١٩٦٧.
- ٢- جمعية الدول المصدرة لخام الحديد AIEC تأسست عام ١٩٧٥.
- ٣- الجمعية الدولية لمنتجى الزئبق IAMP تأسست عام ١٩٧٦.
- ٤- الجمعية الدولية لمنتجى التنجستن TPA تأسست عام ١٩٧٦.

٥- المجلس الدولي للتصدير ITC، انضم إليه في عام ١٩٧٩ كل من ماليزيا وبوليفيا وتايلاند ونيجيريا وزائير، حيث تساهم تلك الدول وحدها بنصيب من الإنتاج العالمي للتصدير يقدر بحوالي ٨٦ %.

٦- الجمعية الدولية للبوكسيت IBA، وتعاني هذه الجمعية منذ ولادتها في السبعينات من مشكلتين رئيسيتين: الأولى هي أنه رغم أن البوكسيت يعتبر من المصادر الإقتصادية الهامة لصناعة الألومنيوم - لكنه ليس هو المصدر الوحيد لهذه الصناعة. المشكلة الثانية أن أستراليا وهي من أكبر منتجي البوكسيت في العالم تفضل أن تعمل بشكل مستقل عن هذه الجمعية إلى حد كبير.

وعلى الجانب الآخر فإن هيمنة منظمة الأوبك على أسعار البترول في السبعينات لم تؤدي إلى إحياء أو إنشاء كارتلات لمنتجي ومصدري الخامات المعدنية فقط، بل أدت إلى أن تزيد الدول الصناعية من أسعار منتجاتها الصناعية وتكنولوجياتها المصدرة بنسب عالية وبشكل مطرد لايقابل مجرد زيادة أسعار البترول، وإنما يتجاوز ذلك بمراحل. وأمكن لمنتجي البترول ومنتجي السلع الصناعية أن يتعادلا في كثير من الأحيان.

وبقيت الدول غير المنتجة للبترول أو السلع الصناعية تعاني بقدر كبير من هذه الموجة التضخمية. أما بالنسبة لكارتلات الخامات المعدنية غير الطاقة (non-energetic) فقد ولدت ضعيفة ولم تستطع رفع أسعار سلعها الأولية من الخامات بنفس نسب الزيادة في أسعار البترول أو السلع الصناعية وذلك رغم نقص بعض الموارد الحيوية المعدنية على الصعيد العالمي في ذلك الوقت. ولم تنخفض - في المقابل - إحتياجات دول العالم الثالث من السلع الصناعية بل زاد حجم إستيرادها للسلع الصناعية والتكنولوجيا المتطورة في تلك الفترة. ولم تستطع بالتالي تلك الدول ومنها مصر مواجهة عبء الزيادة في الأسعار العالمية وإختلت موازين التجارة والمدفوعات بها.

وكانت النتيجة في بلد كالولايات المتحدة يستورد نصف إحتياجاته من البترول من الخارج هي إرتفاع تكلفة إنتاج كل السلع والخدمات.. وإندفاع إقتصادها إلى الكساد عام ١٩٧٤ حيث بلغ معدل التضخم ١١ %، ومعدل البطالة ٥,٦ %، وأعقبه في عام ١٩٧٥ معدل تضخم ٩,١ % وبلغ معدل البطالة ٨,٥ % . ومع الصدمة البترولية الثانية، إنصرف إهتمام إدارة كارتر (رئيس الولايات المتحدة في ذلك الوقت) إلى تطوير سياسة جديدة للطاقة، وهو مجهود لم يسفر عن نتائج ملموسة في وقته.

والتساؤل هنا هو: هل هناك أصابع خفية تدخلت بعد ذلك لإضعاف هيمنة منظمة الأوبك على أسعار البترول وخاصة مع بداية التسعينيات؟. وهل هذه الأصابع هي التي أدارت سيناريو أزمة الخليج منذ بدايته بدخول دبابات صدام حسين رئيس العراق أرض الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠. والتساؤل هنا منطقي لأن أسعار البترول عندما إرتفعت بعد غزو الكويت خلال الثلاثة أشهر التالية للغزو، كان إرتفاعها سوريا، وأخذت بعد ذلك في الإنخفاض بمعدلات سريعة رغم إرتفاعها بصورة عرضية عام ١٩٩٦ - إلى أن وصلت حالياً (منتصف عام ١٩٩٩) إلى أقل من ١٠ دولار للبرميل الواحد^٦.

ويمكن القول في النهاية أن الدول العربية المنتجة للبترول، بعد أن خرجت من حرب الخليج الثانية، سلمت قيادتها تقريبا للدول الصناعية المستهلكة التي عادت تستنزف هذا الذهب الأسود بالأسعار التي ترغبها- وهذا هو مخطط الأصابع الخفية بعد الصدمة البترولية الأولى، وحيث كانت " الهيئة الدولية للطاقة " من بنات أفكار "هنري كيسنجر" وزير خارجية الولايات المتحدة ليواجه بها جبروت الأوبك.

^٦ ملاحظة مضافة في مارس عام ٢٠٠٠: يشير الإتجاه الحالي إلى تحسن ملموس في أسعار البترول الخام حيث بلغ سعر سلة خامات أوبك السبع ٢٤,٥٥ دولار للبرميل وفي إتجاهه للزيادة (المصدر صحيفة الأهرام اليومية عدد ٣١ مارس ٢٠٠٠).

وبعد إنهيار هيمنة الأوبك على أسعار البترول فما هو المتوقع من باقى كارتلات الخامات المعدنية غير الطاقية؟.. نقول أولا أن هذه الكارتلات قد ولدت من الأصل ضعيفة وغير مؤثرة بصفة عامة، لأن كل منظمة فيها لاتضم كل الأعضاء المنتجين للمعدن أو لاتضم على الأقل الأعضاء الذين في مقدورهم التحكم في السوق. ويتلخص مستقبل تلك الكارتلات بصفة عامة كما يلي:

- ١- أن معظمها لايمثل تهديدا إقتصاديا على المدى البعيد للدول المستوردة.
- ٢- أن مناخ الإقتصاد العالمى لايتحمل الإحتكارات في المعادن ويعمل على إضعافها.
- ٣- أن المدخل لتقوية مستقبل أى منظمة إحتكارية للمعادن يتحكم فيه إلى حد كبير أربعة دول مصدرة في العالم هم : أستراليا والبرازيل وكندا وجنوب أفريقيا. فلا توجد معادن لايتحكم في إنتاجها وتصديرها على مستوى العالم تقريبا واحدة من تلك الدول. وفى حالة أستراليا مثلا كان هناك إتجاها لتتضم إلى الكارتلات، ولكنها فضلت في النهاية أن تحتفظ بإستقلالها وأن تضع بنفسها أسعار خاماتها وخطه إنتاجها وتصديرها.
- ٤- الإختلاف الواضح في الثقافات والعادات والنظم الإقتصادية والسياسية لأعضاء أى كارتل يمثل عائقا كبيرا فى نجاحه.
- ٥- الضغوط الداخلية التى تخضع لها معظم الدول الأعضاء فى تلك الكارتلات لخلق تدفقات نقدية لخدمة إستيراد إحتياجاتها وتغطية نفقات حكوماتها وسداد ديونها المتزايدة مع الوقت تمثل هى الأخرى عائقا كبيرا.

ولنا أن نتساءل بعد العرض السابق فنقول: هل التيار السياسى العالمى يتجه فعلا إلى تحجيم السلوكيات غير التنافسية ويعمل على تحرير التجارة الدولية..؟. وهل ذلك هو إنعكاس طبيعى وصحيح لمصلحة المجتمع الدولى ككل..؟. أم أن

بعض المصالح لبعض الدول تتعارض مع هذا الإتجاه وتسعى إلى خنق المنافسة وتقييد حرية التجارة الدولية.. وأن المصلحة الخاصة وليس مصلحة الكل هو المنطق الغالب في هذا الشأن، ودائما ماتكون تلك المصلحة في جانب الأقوى والأفضل تخطيطا للمستقبل..؟

وهنا نضرب مثالا - لسوق القصدير في العالم - لتأكيد أن المصلحة الخاصة هي دائما هدف الأقوى بصرف النظر عن أي مثاليات مفترضة للسوق أو للسياسة الدولية المعلنة.. فبعد تاريخ طويل من المحاولات لتثبيت أسعار القصدير في السوق العالمي، إتفق المنتجون مع المستهلكين على إنشاء مجلس القصدير الدولي (The International Tin Council) ITC وضم هذا المجلس أستراليا وبوليفيا وأندونيسيا وماليزيا ونيجيريا وتايلاند وزائير كمنتجين، وضم ٢٢ دولة أخرى كمستهلكين من بينهم الولايات المتحدة، وتم إنشاء هذا المجلس في عام ١٩٦٥. أي أنه كان مجلسا يضم المنتجين والمستهلكين معا، ويهدف أساسا للعمل على إستقرار أسعار القصدير وإنضباطها مع الزيادة المتوقعة لمعدلات الإستهلاك العالمي. وكانت الوسيلة في ذلك هي إدارة مخزون أمان بحد أدنى لمواجهة التقلبات الحادة المحتملة بالعجز في إمدادات السوق العالمي - أي أن الهدف يميل لصالح المستهلكين مع ضمان حد أدنى للسعر في أي وقت. ورغم أن خمسة دول من السبعة المنتجين وهم ماليزيا وبوليفيا وتايلاند ونيجيريا وزائير وصل حجم إنتاجهم إلى ٨٦ % من إنتاج العالم من القصدير، إلا أن كافة الأعضاء منتجين ومستهلكين لم يتوصلوا إلى إتفاق ناجح فيما بينهم على كيفية إدارة مخزون الأمان (buffer storage)، لأن الإدارة المفوضة في ذلك وهي من الدول المستهلكة لم تكن تملك القصدير وإختلفت على إنفاق المال اللازم لدعم سياسات هذا المجلس. ورغم إتفاق دول المجلس على كمية قدرها ٤٠ ألف طن كمخزون أمان، إلا أن الدول المستهلكة قوضت هذا الإتفاق لإختلافها مع الدول المنتجة على سعر شراء الطن لتكوين هذا المخزون. ثم إتفقت دول المجلس بعد ذلك - منتجين ومستهلكين - في إجتماعهما السادس في

أول يوليو ١٩٨٢ على نظام لانضباط تصدير القصدير وعلى زيادة حجم مخزون الأمان ليصبح ٥٠ ألف طن، ولكن كان هناك شك في فعالية هذا الإتفاق. فماذا كانت هذه المشاكل وراء كل إتفاق يصل إليه مجلس القصدير الدولي ITC.؟!.

أول هذه المشاكل وأهمها هو أن الولايات المتحدة بإعتبارها من الأعضاء المستهلكين كانت تعطل أى إتفاق يصل إليه المجلس، رغم أنها أكبر الدول المستهلكة للقصدير على مستوى العالم حيث تستهلك وحدها ٤٠ % من إنتاج العالم. وإتبعته الولايات المتحدة أسلوبا إحتكاريًا، خاصة وأن أهم الدول المنتجة للقصدير هي دول فقيرة ومدينة وتقاسى من أعباء القروض وفوائدها. وبدأت الولايات المتحدة أسلوبها بتطوير نظام ناجح في تدوير نفايات وخردة القصدير، واستطاعت أن تغطي ٢٠ % من إجمالى إحتياجاتها بهذا النظام. والأهم من ذلك أن حكومة الولايات المتحدة بدأت في تكوين إحتياطي إستراتيجي كبير من القصدير وتمكنت من تخزين ٣٣,٠٠٠ طن زادته سنويا إلى أن وصلت إلى أقصى تخزين ١٧٤,٣٤٨ طن في ١٩٨٨/٩/٣٠. وكانت نتيجة ذلك أن فصل مجلس القصدير الدولي موظفيه في أغسطس ١٩٨٨ وأوقف نشاطه عمليا منذ هذا التاريخ، إلى أن أغلق أبوابه نهائيا بعد ذلك نظرا لإنكماش إستخدامات القصدير في أعمال التعليب وفي الأغراض العسكرية وإحلال بدائل كثيرة مكانه في هذه الأغراض، وكذلك لدخول الصين والبرازيل كدول منتجة في سوق القصدير العالمي، وأخيرا للإختلاف الواضح في النظم السياسية والإقتصادية للدول الأعضاء وبالتالي إختلاف مصالحها.

المثال الآخر والذي يمثل حاليا الإتجاه العالمي الظاهر لتحرير التجارة الدولية ومنع الإحتكارات، هو الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة بإسم الجات . GATT وتضم هذه الإتفاقية ١٠٨ دولة، وهي ليست إتفاقية واحدة بل عدة إتفاقيات تمت من خلال سبعة جولات للمفاوضات على مدى أربعين عاما، أولها بعد الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٧. وبعد أن كانت مفاوضات

الجات في بدايتها تقتصر على تحرير التجارة الدولية في السلع فقط، إمتدت مفاوضات جولة أوروغواي من سبتمبر ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣ لتشمل التجارة في الخدمات والإستثمار والتجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، وبهذا بدأت الجات التعرض لكافة أنواع النشاط الإقتصادي.

ولتصور صراع المصالح الذي تحدثنا عنه فيما سبق نذكر الصراع الذي حدث في بداية المفاوضات الأخيرة بين الولايات المتحدة وأوروبا، فالولايات المتحدة تريد إنهاء كل أنواع الدعم للزراعة خلال عشر سنوات، وهو ما يعتبره الساسة في أوروبا وخاصة فرنسا نوعا من الإنتحار السياسي. وهنا يجب أن ننتبه أن هذا الخلاف لم يكن من المفروض أن ينحصر بين الدول المتقدمة والولايات المتحدة فقط، حيث أن إلغاء الدعم على صادرات الزراعة كالقمح مثلا يمتد آثاره إلى الدول التي تعتمد على الخارج اعتمادا كبيرا في إستيراد مايشبع إحتياجاتها الغذائية، مثل مصر التي تعتمد على الخارج في إستيراد حوالي ٣٥ % من إحتياجاتها الغذائية. وإلغاء الدعم الذي كانت تمنحه الدول المتقدمة المصدرة لمثل هذه السلع سوف يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصر وتتمثل الأضرار هنا في تدهور الميزان التجاري نتيجة إرتفاع أسعار الواردات و حدوث موجات تضخمية واضحة، وسوف تعوض هذه الدول مزارعيها عن أى أضرار تلحق بهم بشكل أو بآخر. أما بالنسبة للولايات المتحدة فإن إنهاء الدعم للزراعة سيجعل المنتجات الأمريكية أكثر تنافسا وتزيد الصادرات الأمريكية بـ ٢٠ مليون دولار سنويا..

أما الصراع الثاني فكان يتمثل في الإعتراض على إقتراح الولايات المتحدة بخصوص الخدمات، وأتى هذا الإعتراض أساسا من دول العالم الثالث الصناعي وخاصة البرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان والصين وتايلاند والهند. وتؤكد الولايات المتحدة أن القرصنة على العلامات المسجلة وحقوق الملكية من دول العالم الثالث الصناعي تخفض الصادرات الأمريكية بمبلغ قدره ٤٠ مليار دولار سنويا.

وفى الحقيقة، أن كل جولات الجات وإتفاقياتها منذ أول جولة بعد الحرب العالمية الثانية هي صراع أمريكي بغرض تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى. وإن الدول الصناعية وبعض الدول الأخرى تحاول أن تنفذ إلى تلك الإتفاقيات وتشارك فيها هي الأخرى للإستحواذ على أكبر نصيب ممكن في التجارة العالمية وتحقيق مصالحها أيضا. ومحاولات الولايات المتحدة ونشاطها الخاص في السنوات الأخيرة لتنفيذ إتفاقيات الجات له أسبابه ومبرراته، حيث نجد -على سبيل المثال- أن حصة شركاتها في ذات السوق الأمريكية تنخفض بمعدلات سريعة وخاصة في مجال الحاسبات الآلية وشبه الموصلات (semi-conductors) وفى السيارات أمام الغزو الأوروبى واليابانى لأسواقها وأسواق العالم.

وإذا تتبعنا محاولات الولايات المتحدة في هذا المجال من بعد الحرب العالمية الثانية، حيث نجد أن التفوق المالى والزراعى والصناعى لها كان ساحقا بعد الحرب مباشرة (صيف عام ١٩٤٥). وفى المقابل نجد أوروبا - وليس ألمانيا وحدها - قد أصبحت أثرا بعد عين، وباقى العالم تقريبا يعانى من التخلف الإقتصادى. وأصبح الدولار الأمريكى هو العملة المتداولة في الأسواق العالمية والمضمونة بكميات كبيرة من الذهب. ذلك أن طريقة التعامل النقدى على مبدأ "البيع نقدا" والمتبعة منذ مطلع الحرب، قد أجبرت الأطراف الأوروبية المحاربة على تسديد مشترياتها من السلاح بالذهب والنقد النادر، وتكدس بذلك ٦٠ % من ذهب العالم في البنوك الأمريكية. وأدى تكدس وسائل الدفع المتوافرة بيد الولايات المتحدة إلى الإخلال في عمليات التبادل التجارى وإلى تعريض الإزدهار الإقتصادى للولايات المتحدة نفسها للخطر. فبدأت الولايات المتحدة تؤمن بأن الصناعة الأمريكية إذا أرادت الحفاظ على إيقاعها بعد الحرب، فيتعين عليها إجراء عملية إعادة توزيع للثروات بغية تشجيع التجارة، وخاصة بعد أن أصبحت أوروبا المفلسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لاتجد أى وسائل لدفع قيمة الواردات الضرورية التى ترد لها من الولايات المتحدة. وتم وقتها إتخاذ

قرارات رهنّت مستقبل العالم لمدة طويلة بالنقد الأمريكي للتبادل الإقتصادي وتم تحديد قيمته وقتها بمبلغ ٣٥ دولار لكل أوقية ذهب. ومن بين تلك القرارات أن وجهت حكومة الولايات المتحدة الدعوة إلى ٤٤ دولة لتتقابل في مؤتمر نقدي دولي للأمم المتحدة في " بريتون وودز " في أول يوليو ١٩٤٤، حيث وضع المؤتمر نصوص إتفاقية صندوق النقد الدولي IMF، فضلا عن نصوص إتفاقية البنك الدولي للتعيمير والتنمية IBRD والتسمية المختصرة له التي تتردد في النشرات الدورية هي البنك الدولي (World Bank)، وأصبحت نصوص الإتفاقية بالنسبة لصندوق النقد الدولي نافذة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ حيث نصت في أحد بنودها على أن وحدة التحاسب هي الدولار الأمريكي، كما وافقت الدول المشاركة رسميا على إتفاقية البنك الدولي قبل هذا التاريخ، ولكنه بدأ في ممارسة نشاطه الفعلي في ٢٥ يونيو ١٩٤٦، حيث سمحت إتفاقية البنك بأن تكون الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أعضاء بالتبعية في البنك الدولي^٧. وهكذا تحولت الولايات المتحدة إلى حارس يسهر على النظام النقدي العالمي. وقد تزامن مع إنشاء صندوق النقد الدولي إنشاء مؤسسة أخرى هي صندوق المدفوعات الدولية، وأمسك هذا الصندوق مع صندوق النقد الدولي ليس بمفتاح تنمية دول العالم الثالث وحسب بل أيضا بمسألة رقابة وإدارة نظام المبادلات الدولية الذي تنامت فعاليته مع الأيام. ثم كانت أولى جولات إتفاقية الجات في عام ١٩٤٧ حيث وقع عليها في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ مندوبو ٢٣ دولة، وأصبحت الإتفاقية نافذة إعتبارا من أول يناير ١٩٤٨.

أصبح بذلك الأمريكيون أسياد المال في العالم بفضل تلك المؤسسات الدولية، وكانت أمريكا تستطيع بفضل هيمنة الدولار أن تجيز لنفسها تمويل العجز في ميزانها التجاري عن طريق سلسلة من إصدارات الدولار التي كانت تمثل حجم السيولة اللازمة للتجارة الدولية. وتجاوز حجم هذه الدولارات الخارجية قيمة مدخرات الذهب في الخزينة الأمريكية. وهكذا كانت الدولارات التي تخرج من

^٧ المصدر: الدكتور حسين عمر / المنظمات الدولية / دار الفكر العربي .

البلاد لشراء الحصص في المؤسسات الأجنبية تستخدم أيضا كضمان لإصدار عملات أخرى وساهم ذلك في خلق موجات تضخمية عالمية. وكان الأمريكيون يستخدمون هذا الإختلال بمهارة، حيث إحتفظوا بإمكانية إصدار كميات هائلة من الدولار حتى ولو كانت قيمته مخفضة لمواصلة التوظيف في الخارج ولاسيما لإنشاء الشركات المتعددة الجنسية، التي كانت تتيح لهم "منع تمركز" المؤسسات والرساميل. وشكلت كتلة "الأوردولار" (Eurodollar) - وهي تسمية للدولار الخارجى سواء كان أوروبيا أو عربيا أو يابانيا - إحصارا من الرساميل العائمة والهائمة، مسببة بذلك تزايد موجات التضخم في العالم. وتسبب التخفيض المزدوج عام ١٩٧١، ١٩٧٣ لسعر الدولار صدمتين كانتا أشد أثرا من الصدمتين اللتين مثلتهما حظر البترول في ١٩٧٣، ١٩٧٨.^١

وسبق لشارل ديغول الرئيس الأسبق لفرنسا أن ندد بالنظام النقدي العالمي الذي كان يتخذ من الدولار أو الذهب مقياسا في المبادلات الدولية، وأنكر ديغول على الدولار أن يبقى في ظل هذه الأوضاع عملة سائدة. فالدول الأوروبية أصبحت تملك مجتمعة مايساوى ثروة الولايات المتحدة من الذهب، وبعض عملاتها كانت أقوى من الدولار. وكانت تلك الدول تساوى بين الدولار والذهب فيما يخص دفع أرصدة العجز في الميزان التجارى أو المدفوعات مع الولايات المتحدة. وكان يمكن بالتالى للولايات المتحدة أن تسد عجزها بسهولة من خلال إصدار كميات إضافية من الدولار، وكانت بهذه الطريقة تستدين بصورة مجانية، وتسد العجز في ميزان مدفوعاتها بصورة مصطنعة وعلى حساب سائر العملات الأخرى (المرجع السابق). وكان تحليل الجنرال ديغول في محله عندما أشار إلى هشاشة العملة الأمريكية. وكان ذلك إيذانا للدول الأوروبية على أن تعتمد على نفسها وأن تعمل على تجميع جهودها فيما بينها لخلق جهاز يمنع أى تبدل في سعر عملاتها نتيجة لتقلبات كتلة الدولار الأمريكى بشكل غير منضبط.

^١ بيار ميكال / تاريخ العالم المعاصر / ترجمة يوسف ضومط / دار الجيل - بيروت .

وبدأت المجهودات الأوروبية بشكل متواضع بإنشاء الإتحاد الأوروبي للحديد والفحم ECSC في ١٩ مارس عام ١٩٥١ من ستة دول هم فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج. ويهدف هذا الإتحاد إلى إنشاء سوق موحدة للحديد والصلب والفحم تضم الدول الستة المشار إليها، وتتداول فيها هذه المنتجات دون قيود أو إعانات تصدير أو معاملات تفضيلية أو تمييز سعري، إلى آخر القيود التي تحد من حرية المبادلات التجارية بين الدول. ويعد هذا الإتحاد هو أول محاولة لبناء الجماعة الأوروبية وتوحيدها إقتصاديا، بل الخطوة الأولى على طريق الوحدة الأوروبية. وأدى نجاح هذا الإتحاد إلى بدء تحقيق الخطوة الهامة الثانية، حيث تم في تاريخ واحد هو ٢٥ مارس ١٩٥٧ التصديق على معاهدة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية EAEC أو ما تسمى بمعاهدة يوراتوم EURATOM، وكذلك التصديق على معاهدة الإتحاد الإقتصادي الأوروبي أو ما تسمى بمعاهدة الجماعة الإقتصادية الأوروبية EEC ثم تطور الإتحاد الأخير ليصبح السوق الأوروبية المشتركة. ثم أصبحت الإتحادات الثلاثة المشار إليهم الهيكل الرئيسي الحالي للإتحاد الأوروبي EU والهدف النهائي للإتحاد الأوروبي هو تكامل السياسات، وتوحيد السياسة الإقتصادية بإنشاء إتحاد جمركي وسوق مشتركة. ثم كان إتفاق ماستريخت Maastricht في ديسمبر ١٩٩١ لتتويج المجهودات الأوروبية والإتفاق على عملة واحدة ووضع برنامج لذلك على ثلاث مراحل:

- ١- المرحلة الأولى وقد تمت في أول يناير ١٩٩٩ وهي تثبيت سعر عملات الدول الأوروبية المختلفة بالنسبة للعملة الموحدة الـ EURO وربط آليات النقد الأروبي والعملات الأجنبية بالعملة الموحدة " اليورو " .
- ٢- المرحلة الثانية سوف تتم في أول يناير ٢٠٠٢ حيث تصبح العملات الورقية والمعدنية لليورو عملات قانونية (legal tender) قابلة للتداول.
- ٣- المرحلة الثالثة وسوف تتم في يوليو ٢٠٠٢ حيث تصبح كافة العملات الأوروبية عملات غير قانونية وغير قابلة للتداول.

والمجهودات الأوروبية السابق سردها ليست سوى تحركا أوروبيا للحد من السيطرة المالية لأمريكا على السوق العالمي وللتحرر نهائيا من هيمنة الدولار والتبعية له كواحد من الأهداف الرئيسية لتلك الجهود. يقول جاك سانتر رئيس المفوضية الأوروبية في " مجلة دويتشلاند " (Deutschland) العدد ٩٨/٦ عن الدور الذي سوف يلعبه اليورو في الإقتصاد العالمي:

"ستشكل منطقة اليورو ثقلا إقتصاديا وسياسيا كبيرا في المسرح العالمي. والأرقام تؤيد ذلك حيث تضم منطقة اليورو ٣٠٠ مليون نسمة وسوف تكون قوتها الإقتصادية مماثلة لقوة الولايات المتحدة، وستبلغ حصة منطقة اليورو نحو ٢٠ بالمائة من صادرات العالم وبذلك ستصبح أكبر شريك تجارى في العالم..". ويقول هولجر شتلتنسر الخبير الإقتصادى الألمانى في نفس العدد من المجلة:

" يبدو واضحا منذ الآن أن العملة الأوروبية الموحدة ستصبح منافسا جديا للدولار الأمريكى. فسيصبح اليورو إلى جانب الدولار عملة عالمية.. وستنشأ سوق مالية أوروبية واسعة لاتقل أهمية عن السوق المالية الأمريكية.. وسيخلق اليورو مزيدا من الشفافية في كامل منطقة الوحدة الأوروبية: الشفافية في الأسعار وأسواق العمل والضرائب وأقساط الضمانات الإجتماعية والمناقصات التى تعلنها الجهات العامة.. ومن هذا المنطلق يُعد اليورو بمثابة حصان طروادة، فقد تبين أنه الرد الصحيح على تحديات الإقتصاد المتجه نحو مزيد من العولمة..".

أما الوضع في مصر بالنسبة إلى اليورو فقد لخصه وزير الإقتصاد المصرى في ٢٨ يناير ١٩٩٩ خلال لقائه مع أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين (جريدة الوفد ١٩٩٩/١/٢٩) كما يلى:

".. إن ظهور العملة الأوروبية الموحدة سيؤثر تأثيرا إيجابيا على زيادة حجم الصادرات المصرية، لأن توحيد العملات في عملة واحدة سيخفض تكاليف ومخاطر المعاملات التجارية والمالية مع دول المنطقة، ويؤدى إلى رفع الميزة

التنافسية للسلع والخدمات المصرية المصدرة إلى أوروبا، لأن هناك نسبة كبيرة من صادرات مصر إلى الإتحاد الأوروبي يتم تسويتها حسابيا بالدولار، ويحقق هذا أعباءً إضافيةً على المصدرين بسبب تذبذب أسعار العملات الأوروبية مقابل الدولار. وإن ظهور اليورو سيؤدي إلى تعامل المصدرين مع كل تلك الدول بعملة واحدة. كذلك فإن الطلب على الدولار داخل السوق المحلي سوف يتراجع مع مرور الوقت، وهو ماسيقل نسبيًا من حدوث ضغوط إسمية على الجنيه المصري أمام الدولار".

فإذا علمنا^٩ أن نصيب الولايات المتحدة من التجارة العالمية يصل إلى ١٥ بالمائة حالياً من تجارة العالم بينما يصل نصيب أوروبا إلى أكثر من ٢٠ بالمائة من تجارة العالم، كما أن الفائض في الميزان التجاري الأوروبي يصل إلى ١,٨ بالمائة من الناتج المحلي بينما أن هناك عجز في الميزان التجاري ضد الولايات المتحدة يصل إلى ٢,١ بالمائة من الناتج المحلي..، كما يمثل إجمالي الناتج المحلي للإتحاد الأوروبي ١٩,٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للعالم عام ١٩٩٧، بينما الولايات المتحدة ٢٠,٤ بالمائة، واليابان ٧,٧ بالمائة، وآسيا ٢٦,٥ بالمائة، وأمريكا اللاتينية ٨,٨ بالمائة، وأوروبا الشرقية ٤,٨ بالمائة، وبقية العالم ١٢ بالمائة (الحصص حسب القوة الشرائية). ورغم توقعات صندوق النقد الدولي أن يكون النمو الإقتصادي في اليابان سلبيا عام ١٩٩٩ (- ٢,٥ بالمائة) أي أن الناتج المحلي الإجمالي سيتراجع بنسبة ٢,٥ بالمائة، فلم تزل مراكز قوة الإقتصاد العالمي موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. ولأحد يعرف كيف سيصبح النظام الإقتصادي العالمي في المستقبل، وخاصة عندما تنضم إليه الصين والهند اللتان تضمان أكثر من ثلث سكان العالم..!

المؤشرات السابقة لا بد وأن تدفع الولايات المتحدة إلى أن تحاول قدر جهدها إستغلال الجات كأحد أدواتها في مواجهة التكتل الأوروبي الجديد، وتحسبا لأي

^٩ المصدر : مجلة دويتشلاند (Deutschland) / العدد ٦ / ١٩٩٨ .

تكتلات إقتصادية آسيوية كبيرة مستقبلا، وذلك للحفاظ بدورها على قمة النظام العالمي ماليا وتجاريا.

ونذكر هنا أن الجات قامت في بدايتها بعد الحرب العالمية الثانية بجانب بعض المؤسسات الأخرى التي ذكرناها فيما قبل بغرض إستمرار الإقتصاد الأمريكي في حالة إنتعاش دائم بتحقيق السيطرة على أسواق العالم بإنتاجها، ووضعت الجات شروطا مؤقتة للدول النامية لتوفيق أوضاعها ؛ وراعت في جولتها الأخيرة ظروف هذه الدول، وأثير الكثير من المناقشات حول عدم تحميل تلك الدول بالتزامات لا تتفق مع ظروفها التنموية والمالية، غير أنها إنتهت بالإتفاق على مجرد منح بعض الوقت لكل دولة نامية لتكييف ظروف الإنتاج فيها مع المنافسة العالمية. فالدول المتقدمة لا يعينها كيف يتم هذا التكيف، أو يعينها نجاح أو عدم نجاح الدول النامية في ذلك ؟، وكل ما يعينها هو ذلك الوقت الممنوح لهذا التكيف.. !.

وتمت الموافقة على الموضوعات المدرجة في جولة أورو جواى في ديسمبر ١٩٩٣، وأهم ما أسفرت عنه هو الإتفاق على أن تأخذ القرارات النهائية طابع الإلزام الخاضع للرقابة. وإعتبارا من أول يناير ١٩٩٥ تحولت الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) إلى ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي تعتبر مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم مؤسسات النظام الإقتصادي العالمي الذي يقوم على هدف أساسي هو تحرير وزيادة حجم التجارة الدولية، كما يزعم هذه النظام أن ذلك سوف يساهم في رفع مستوى التوظيف وتحسين الظروف الإقتصادية لكل الدول الأعضاء. وتعتبر منظمة التجارة العالمية في رأينا هي أهم أشكال ظاهرة العولمة الجديدة، وهي الحكومة التي تمثل الشركات العالمية متعددة الجنسية لترعى مصالحها وتحمي أرباحها فوق إعتبارات حقوق الحياة للإنسان وسيادة الشعوب.

وانضمت مصر فعليا إلى إتفاقية الجات إعتبارا من عام ١٩٧٠، وصدقت عليها في ٣٠ يونيو ١٩٩٥، وانتقلت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ولاخيار لمصر أو غيرها في ذلك. فإن رياح التغيير في هيكل التجارة الدولية المترتب على إتفاقية الجات سيواجه الجميع بلا إستثناء، ويستوى في ذلك الدول الموقعة أو غير الموقعة. وأصبحت تعليمات المنظمة العالمية للتجارة - بعد دورة أوروغواي - ملزمة، فلم تعد حرية التجارة أو حمايتها مجرد إختيار داخلي، حيث أصبح المستقبل يحمل تأكيدا لحتميتها. ومن ثم فإن الإستعداد من جانب مصر - وهي إحدى الدول النامية - لمواجهة المنافسة الدولية بات أمرا حتميا هو الآخر إذا أريد للحاق بالركب المتقدم، أو على الأقل تقليل الفارق الرهيب بينها وبين مجموعات الدول التي تصدر القائمة في الإنتاج والتجارة والدخل ومستويات المعيشة. وفي هذه الحالة فإن مسئولية الضرر إن أصاب الدول النامية بعد إتفاقية الجات، إنما تقع بالدرجة الأولى على السياسات الإقتصادية التي تتسم بعدم الإستقرار وترضى طوال الوقت بأنصاف الحلول وعدم الشفافية.

إننتقلت إتفاقية الجات بدورة أوروغواي من موضوع التعريفات الجمركية إلى إلتزامات جديدة خاصة بتنظيم المعاملات التجارية والإلغاء التدريجي لدعم الحكومات لمنتجاتها الوطنية المصدرة للخارج ومكافحة الإغراق (dumping) الذي قد تلجأ له بعض الدول بهدف زيادة صادراتها بأسعار منخفضة تصريفها للمخزون الراكد أو تشغيلها لطاقت عاطلة على حساب الدول الأخرى. وأشعل ذلك خلافا بين الأعضاء حول حقوق السيادة الوطنية والمزايا النسبية لموارد كل دولة، فلا يمكن للدول أن تضحي بمصالحها الخاصة أو سيادتها الوطنية من أجل مزايا للعالم ككل. ويتصور بعض المدافعين عن الجات أنه من الممكن الفصل بين السياسة والإقتصاد، والتعامل مع قوانين التجارة العالمية الجديدة، وكأنها مجرد قواعد قانونية بحتة، وهم بذلك يخالفون المنطق الطبيعي للأمور

ويشوهون الحقيقة عن عمد لتتلاءم مع قواعدهم المقترحة، بدلا من تغيير القواعد والنظم السياسية المتخلفة للصوص أمام تحديات النظام العالمي الجديد.

ونذكر هنا أن لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب المصري قدمت تقريرا عن إستراتيجية الصناعة وآفاق القرن الحادي والعشرين في إبريل عام ١٩٩٧ قالت فيه : " إن إتفاقية الجات تمثل تحديا خطيرا لصناعاتنا الوطنية حيث أنه وعلى الرغم من سقوط جميع الحواجز الجمركية والأساليب الحمائية التقليدية أمام تدفق السلع والمنتجات من وإلى الدول الأعضاء في الإتفاقية، إلا أنه من المعروف سلفا أن غالبية دول العالم الكبرى تعتمد على حماية أسواقها بطرق جديدة ومشروعة ولاتتعارض مع إتفاقية الجات وأبرزها تطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية والإشتراطات البيئية المعقدة. وأن بروتوكول النفاذ إلى الأسواق وما يتيح من فتح السوق المصري لإستقبال شتى أنواع السلع من مختلف الدول قد يؤدي إلى حدوث نوع من الإغراق للسوق المصرية بسلع ومنتجات قد تمثل خطرا حقيقيا على الإنتاج الصناعي الحالي والمحتمل كنتيجة لإنخفاض أسعار تلك المنتجات عن أسعار المنتجات المصرية بسبب سياسات الدعم لتلك المنتجات والتي تطبقها بعض الدول. وعلى الرغم من أن إتفاقية الجات قد كفلت للدول الأعضاء فيها الحق في إتخاذ إجراءات معينة ضد هذا الإغراق، إلا أن التخوف الحقيقي والتحدى البالغ أمام الصناعة المصرية لا يكمن في الإغراق في حد ذاته وإنما في قصور خبرة الأجهزة الحالية والمؤسسات المنوط بها تنظيم التجارة الخارجية عن القيام بهذه المهمة في ظل عدم وجود نظام متكامل وسريع لمكافحة الإغراق والتعرف عليه مما يُضعف من قدرة الصناعة الوطنية على الإستفادة من نظم الحماية التي قررتها الجات ضد حالات الإغراق."

وقد رصدت لجنة الصناعة والطاقة في مجلس الشعب المصري في أواخر عام ١٩٩٧ تراجع الطلبات في السوق المحلي على المنتجات المحلية من حديد التسليح بسبب الإغراق، حيث يُقبل التجار والمستوردين على شراء الأنواع

الرخيصة من الحديد الآتية من أوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى تراكم المخزون من الحديد في الشركات الوطنية المنتجة.. ونذكر أن رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة قد أكد أنه سيتم خلال الأيام القليلة القادمة بدء إجراءات التحقيق في الشكوى المقدمة (في منتصف عام ١٩٩٨) من بعض الشركات المصرية لتضررها من واردات حديد التسليح المستورد من تركيا (جريدة الوفد ١٦/٢/١٩٩٩)، أي أن إجراءات التحقيق بدأت بعد أكثر من ستة أشهر من وصول الشكوى..! إذن فإن تخوف مجلس الشعب المصري من قصور خبرة الأجهزة المحلية في ظل عدم وجود نظام متكامل وسريع كان تخوفاً في محله. وإذا علمنا أن الطاقات الإنتاجية الحالية من حديد التسليح لمصانع قائمة فعلا وصلت إلى ٣,٦ مليون طن في عام ١٩٩٨، وما زالت في الزيادة حيث سيصل حجم الطاقات إلى ٧,٨٧ مليون طن عام ٢٠٠٣، في حين أن حجم الإستهلاك وصل عام ١٩٩٨ إلى ٣,٢ مليون طن يزيد إلى ٣,٣ مليون طن عام ٢٠٠٠، وأن واردات حديد التسليح من بعض الدول كدول الكومنولث الروسية ودول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى تركيا وليبيا ودول شرق أوروبا تزايدت بشكل كبير وذلك بسبب الأزمات المالية التي تعرضت لها تلك الدول ورغبتها في زيادة صادراتها من الحديد من خلال خفض أسعاره بشكل كبير وصل إلى ٤٠ بالمائة مما أدى إلى تفاقم حجم المخزون المحلي من حديد التسليح.. والتساؤل هنا هو: كيف يمكن للأجهزة المصرية إثبات الإغراق بإثبات أن سعر توريد الطن لا يمثل التكلفة الحقيقية دون أي دعم من الدول المصدرة.. وخاصة أن الأمر كله ليس في يد الأجهزة المصرية وحدها..؟! ونختم حديثنا عن الإغراق بما قاله الدكتور أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب المصري (الوفد/ ١٣/٢/١٩٩٩).. " أن إتفاقيات الجات تتيح حماية الصناعة الوطنية من الإغراق، ولكن ذلك يتطلب بنوك معلومات وأجهزة مدربة ومتطورة "

والأمر الثاني بالنسبة للدول النامية - هو أن نقاط البداية لمختلف الدول في معترك التنافس الذي تفرضه الجات ليست متساوية. ومؤدى ذلك أن الدول

المتقدمة سوف تضاعف من تقدمها ومن منتجاتها، وتستطيع بالفعل إحتكار مغام
حرية التجارة نظرا لإمكانياتها الهائلة في عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المتاحة،
والمهارات الإدارية والتنظيمية، وبما لها من فوائض رأسمالية.

الأمر الثالث هو : حيث أن الهدف النهائي على المدى الطويل هو إمكانية
عرض منتجات الدول المختلفة وفقا لمستويات معينة من الجودة متفوق عليها
ومعتمدة من منظمة دولية خاصة تحدد المواصفات يطلق عليها الأيزو ISO
وذلك وفقا للتكاليف الحقيقية خالية من الضرائب من ناحية، ومن الدعم من جهة
أخرى... فهل يمكن للصناعة المصرية تحقيق القدرة على التنافس في السوق
المحلى والسوق العالمى طبقا لمعايير الجودة المتفق عليها والتي سوف تكون
العامل الحاكم في إمكان المنافسة؟.. وإذا كانت الميزات التنافسية طبقا لإنفاقية
الجات سوف تكون الفيصل بالنسبة لحصة كل دولة من حجم التجارة العالمية..
والميزات التنافسية تعتمد في الأساس على قوة التكنولوجيا وإرتقائها.. فماذا
سيكون موقف مصر من ذلك؟. فالموارد المعدنية - موضوع الدراسة الحالية-
والموارد البشرية إذا تم إعتبارهما من المزايا النسبية فهي معطيات ساكنة
لعوامل الإنتاج، أما الميزة التنافسية فهي تعتمد أساسا على تحريك هذه الموارد
بالتأهيل والإستثمار الجيد والتطوير المستمر لهم من خلال المعرفة المتطورة
والتكنولوجيا. فلا بد أن نركز على أهمية التكنولوجيا بالنسبة لمصر خلال
المرحلة القادمة لتطوير الصناعة الوطنية، وعلى ضرورة إمتلاك التكنولوجيا
الخاصة وعدم الإعتماد كلية على التكنولوجيا المستوردة. كما يجب أن نشجع
المنافسة في السوق المحلى قبل أن نفكر في السوق العالمى، ولعل النموذج
اليابانى في هذا الشأن فيه الكثير من الدروس المستفادة عن كيفية تحويل إقتصاد
منهار تماما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أحد أنجح الدول إقتصاديا في عالمنا
اليوم. حيث كان أحد الأسباب الرئيسية التى ساعدت اليابان في غزو الأسواق
العالمية هي قوة وشدّة المنافسة بين المنتجين اليابانيين أنفسهم داخل السوق
اليابانية المحلية، وعن هذه المنافسة الشديدة يقول تقرير مؤسسة ماكينزى

الأمريكية للبحوث بالحرف الواحد : " تعتبر اليابان أحد أكثر الأسواق في العالم التي تتسم بالمنافسة الشديدة بين المنتجين " .

الأمر الرابع : هو أن الرخاء الإقتصادي في العالم هو الذي يسمح بتحرير التجارة الدولية وليس العكس، وبالتالي فإن عوامل النمو في الإنتاجية وغيرها من العوامل في الإقتصاد العالمي مثل التطور التكنولوجي والتطور في وسائل النقل والمواصلات لا تقل بل تزيد في أهميتها عن إتفاقيات الجات، وهي التي دفعت بالتجارة العالمية للأمام.

ولقد كانت أهداف جولات الجات بعد الحرب العالمية الثانية هي محاربة التكتلات الإقتصادية بإعتبارها تتعارض مع عالمية تحرير التجارة، غير أن التكتلات الإقتصادية أصبحت هي الأخرى واقعا من بداية الثمانينات. فهناك اليوم ٤٠ ألف شركة متعددة الجنسية تملك حصصا في ٢٥٠ ألف شركة أجنبية ويعمل فيها أكثر من ٧٠ مليون شخص، وكلها تستثمر وتنتج خارج الحدود الوطنية. وأدت هذه الشركات إلى إرتفاع حجم الصادرات العالمية من ٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥٠٠٠ مليار دولار ١٩٩٥ وذلك بفضل قوتها الإقتصادية (الكثير من هذه الشركات يحقق أرباحا سنوية أكبر من الدخل القومي لكثير من الدول)، وبفضل ريادتها التكنولوجية ومهاراتها الخاصة وقدرتها على تمييز منتجاتها عن طريق الإعلان المكثف، وكل ذلك من العوامل الأساسية التي ساهمت في تدعيم وإحتفاظ هذه الشركات بطبيعتها الإحتكارية.

كما شكلت دول المجموعة الأوروبية أقوى كتل إقتصادي عرفه التاريخ، لدرجة أن الولايات المتحدة التي لعبت في البداية دور الوصي على أوروبا وجدت نفسها منزعة من التقدم المستمر لقارة تحررت بفضلها من معوقات عسكرية ثقيلة، فضلا عن تخلصها منذ بداية الستينيات من الأعباء الإستعمارية القديمة. وأخذت أوروبا تشهد إزدهارا متناغما لايشوبه تنافسا بين دولها في كل أسواق العالم. وكان الرؤساء الأميركيون المتعاقبون يتنمرون من تلك الحكومات

الأوروبية التي كانت تناور بشكل غير منتظم مع موسكو وبكين وفي الشرقين الأدنى والأوسط. ثم نجحت فرنسا في تشكيل مجلس أوروبي ذي أهداف سياسية ولقى هذا المجلس دعم الحكومات الأوروبية. ثم أنشئ نظام نقدي أوروبي في عام ١٩٧٩ سعياً لضبط السياسات الوطنية إزاء صدمات الدولار الأمريكي وصدّمت بترول الأوبك، ثم أنتخب البرلمان الأوروبي بالإقتراع المباشر، ثم سارت أوروبا بخطوات أسرع لتحقيق التقدم الحاسم فإعتمدت عملة واحدة "اليورو" وسياسة دفاعية واحدة، وفتحت الحدود بين دولها، وحررت إنتقال السلع والناس والرساميل في أنحاء أوروبا من كل قيد.

ويقول الإقتصادي الأمريكي روبرت كارسون في كتابه "ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينات وما بعدها" / ترجمة د. دانيال رزق / الدار الدولية للنشر والتوزيع^{١٠}:

"أجبرت مشكلة التجارة الخارجية الأمريكيين على إعادة التفكير في المسلمات القديمة. فمنذ بضع سنوات.. كان إهتمام السياسات الإقتصادية الأمريكية منصباً على الداخل. أما بقية العالم.. فكان يؤخذ على علاته في رسم السياسة. والحقيقة أننا - بصفة عامة - كنا قادرين على إتخاذ وإملاء السياسات، التي تحقق مصالحنا في بعض المسائل الدولية ذات الطابع الخاص، مثل أسعار الصرف، والتجارة الدولية، والترتيبات المالية. ولكن إستقلالنا السياسي أصبح مستحيلاً؛ بسبب إتمادنا المتزايد على مصادر المواد الخام الأجنبية، وأموال الإستثمار من الخارج، وتدويل أعمالنا وعملياتنا الدولية، وتزايد قوة كثير من الدول الصناعية، التي كانت لنا عليها السيطرة في السابق، وتدهور مركز الولايات المتحدة في التجارة الدولية. وأصبحت هذه الأسباب تفرض قيوداً خاصة على صنع سياسة الإقتصاد الكلي (Macroeconomics)، وأصبح توافق أهدافنا وبرامجنا المحلية مع سياسات الدول الأخرى مسألة ضرورية، كما أصبحت حقيقة كوننا مديناً

^{١٠} المصدر : Robert B. Carson / WHAT ECONOMISTS KNOW : An Economic Policy Primer :
For The 1990s And Beyond / Copyright © 1990 by St. Martin's Press, Inc.

تجاريا مزمنًا وأكبر أمة مدينة في العالم، تقلل من قدرتنا على تسيير الشؤون الاقتصادية الدولية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى.. أصبح وضعنا الإقتصادي الدولي يلعب دور الحافز على إسترداد نمونا الإقتصادي ؛ لزيادة قدرتنا التنافسية الدولية.. ثم قال روبرت كارسون بعد ذلك: " .. غير أن محاولات أمريكا كدولة تصديرية رئيسية قوبلت بكثير من إحتتمالات خيبة الأمل".

وأصبح التكتل الإقتصادي الأوروبي في قمة نموه لدرجة أن الولايات المتحدة أخذت تضاعف من الحواجز التشريعية للحيلولة دون تسالل منتجات القارة الأوروبية لأسواقها. وأظهر الأوروبيون بدورهم مهارة حاذقة في التفنن في وضع التشريعات التي تعوق بعض المنتجات الأمريكية واليابانية. وتحولت الحكومات الأوروبية إلى وكلاء تصدير متجولين. ففي فرنسا مثلاً إهتمت الحكومات بأسواق الطيران وتابعت عن كثب تسويق القطار السريع والمترو والصواريخ. وعززت أوروبا شأن الإقتصاد القومي في كل بلد منها، وسعت إلى دفع حركة التصدير حتى الذروة.

ولنا أن نتخيل أن التوتر الذي كان قائماً أثناء الحرب الباردة بين الرأسمالية والشيوعية.. أصبح قائماً الآن بين أمريكا والتكتل الأوروبي الحالي، وإن لم يصل حالياً لدرجة الإشتعال. ولا أحد يمكنه أن يتخيل شكل هذا التوتر عندما ينضم إليه الصين والهند واليابان في تكتل آسيوي ضخم. وسوف تحاول المجموعة الأوروبية تطويع إلتزامات الجات لصالحها - رغم أنها أداة أمريكية في الأصل - فموازين القوى الإقتصادية في العالم تلعب بلا شك دوراً هاماً في إقتسام الغنائم المترتبة على إتفاقيات الجات.

فما هو موقف مصر من الصراع الأمريكي الأوروبي الآسيوي المحتمل، وما هو موقف الدول العربية؟. وهل سوف نتمكن من الإستفادة من المهلات الزمنية التي حددتها إتفاقية الجات للدول النامية والتي أوشكت على الإنتهاء؟. وهل سوف نتمكن من دراسة الصيغ والأساليب المثلى العملية لتعامل الدول العربية

مع هذه الإتفاقية...؟. ونصل أخيرا إلى التساؤل حول مدى نجاح فكرة التكامل العربى ؟، وخاصة أن هناك بالفعل إتفاقية للوحدة الإقتصادية إنضمت إليها أربع عشرة دولة ودخلت في حيز التنفيذ في ٣٠/٤/١٩٦٤ وتقرر بموجبها إنشاء جهاز دائم هو "مجلس الوحدة الإقتصادية العربية" ليتولى الإشراف على تنفيذها. وقد نصت المادة الأولى من هذه الإتفاقية على أن تضمن هذه الوحدة، بصورة خاصة، لدولها ورعاياها على قدم المساواة، مايلي^{١١}:

- ١- حرية إنتقال الأشخاص ورعوس الأموال.
- ٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- ٣- حرية الإقامة والعمل والإستخدام وممارسة النشاط الإقتصادى.
- ٤- حرية النقل والترانزيت وإستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.
- ٥- حقوق التملك والإيصاء والإرث.

وانتهت هذه الإتفاقية إلى الفشل نتيجة ضعف فاعلية المسيرة التكاملية بين الدول الأعضاء في تلك الإتفاقية وإختلاف النظم السياسية. كما يعتبر إنشاء السوق العربية المشتركة التى إنضمت إليه أربع دول هى الأردن والعراق وسوريا ومصر في أغسطس ١٩٦٤ من أكثر الإنجازات جدلا وإنتهى هو الآخر إلى الفشل. كما أخرجت محاولات التكامل الإقتصادى العربى إلى حيز الوجود إتفاقية للتكامل المالى بإنشاء " الصندوق العربى للإتحاد الإقتصادى والإجتماعى" الذى خرج إلى حيز التنفيذ في ١٨/١٢/١٩٧١، ووافق على هذه الإتفاقية ٢٠ عضوا بجامعة الدول العربية.

كما برزت فكرة التعاون النقدى بعد قيام جامعة الدول العربية، وكانت أول خطوة بناءة في هذا السبيل وضع مشروع إتحاد المدفوعات العربى في ٦/١١/١٩٦٦، ولكن نتيجة لبعض الصعوبات التى حالت دون إقامة هذا

^{١١} المصدر : الدكتور حسين عمر / المنظمات الدولية / دار الفكر العربى ١٩٩٣.

الإتحاد، فقد إتجهت الأمانة العامة لمجلس الجامعة إلى وضع مشروع لصندوق نقد عربي لعرضه على محافظى البنوك المركزية العربية. ووقع وزراء المال والإقتصاد العرب على إتفاقية "صندوق النقد العربى" في إجتماعهم في الرباط في ٢٦/٤/١٩٧٦. وبالرغم أن قيام هذا الصندوق يعتبر حدثا إقتصاديا بالغ الأهمية في المنطقة العربية، إلا أنه تعثر كثيرا في مسيرته إلى أن وصل حاليا إلى مرحلة التجمد نتيجة عدم إتفاق السياسات والحكام، ونتيجة للعجز المزمن في موازين مدفوعات كثير من الدول الأعضاء في الصندوق.

بالإضافة إلى ماسبق فإن هناك مجالس إتحادية إقليمية مثل "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" الذي تم تكوينه عام ١٩٨٢ من دولة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. ولكن ضيق نطاق السوق المحلى هو من الحقائق الملحوظة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا يرجع في الأساس إلى الطبيعة الصحراوية لتلك الدول، والصحراء لا تنتج سوى مادة البترول الخام. ومن ثم كان من الطبيعى أن تكون إقتصاديات دول المجلس مفتوحة على العالم الخارجى، سواء من ناحية التصدير أو الإستيراد.

وقد حاولت الدول النامية - الأعضاء في الأمم المتحدة - أن تجمع نفسها في

منظمة هي منظمة الأكتاد (UNCTAD The United Nations Conference on Trade and Development) التي تأسست عام ١٩٦٤^{١٢} عندما شعرت تلك الدول بأن منظمة الجات ساهمت في زيادة حجم التجارة الدولية في منتجات الدول الصناعية، في حين أن نصيب الدول النامية من هذا الحجم يتجه إلى التناقص، وأن أسعار ماتصدره من المواد الأولية والخامات المعدنية يتجه إلى الإنخفاض، بينما تزداد أسعار المنتجات تامة الصنع المصدرة من الدول الصناعية والمصنعة من تلك المواد الأولية والخامات المعدنية. وانتهت محاولات الدول

^{١٢} المصدر السابق .

النامية لتصحيح أوضاعها بالفشل تقريبا بالنسبة للتجارة الدولية، وخاصة محاولاتها لعمل نظم سلعية متكاملة فيما بينها (ICP Integrated Commodity Program)، وكذلك محاولاتها في عام ١٩٧٤ عندما أعلنت عن حقها في نزع ملكيات الأجانب وحقها في تقرير قيمة التعويض لأصحابها، وكذلك محاولاتها فيما دعت إليه من تحسين شروط التبادل التجاري بينها وبين الدول الصناعية، وفيما طالبت به من إعادة توزيع الثروة والعمالة على نطاق عالمي. وبدأ أعضاء المنظمة - والذي يشار إليهم أحيانا بـ "مجموعة السبعة والسبعين" في النظر إلى القوة المتزايدة للشركات عابرة القوميات أو الجنسيات (Transnational Corporations) والمتعددة الجنسية كمصدر تهديد وليس كمصدر فائدة لإقتصادياتها. وفي سنة ١٩٨٢ مع إدارة الرئيس ريجان للولايات المتحدة تم الإلتفاف حول أهداف تلك المنظمة لإحباطها بدعوى الحد من أي تصرف لأي دولة يمكن أن يتعارض مع آليات السوق العالمي وحرية التجارة الدولية. وأصبح أهم مآجزته تلك المنظمة هو مجرد جذب إنتباه العالم المتقدم إلى مطالبها التجارية والتنمية..!

نجد في المقابل أن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD (Organization for Economic Cooperation & Development) التي تأسست عام ١٩٦١ وتضم دول غرب أوروبا الصناعية وأمريكا الشمالية واليابان وأستراليا وأخيرا نيوزيلاندا في عام ١٩٧٣ ليصل عدد أعضائها في الوقت الحالي إلى ٢٤ دولة^{١٣} يطلق عليهم "نادى الأغنياء".. نجد أن هذه المنظمة قد نجحت في تحقيق أهدافها وأهمها تحقيق أعلى معدل نمو إقتصادي بين أعضائها. ثم كللت نجاحاتها بأن جعلت "لجنة الأمم المتحدة للشركات عابرة الجنسيات والدول النامية" تتبنى أهدافها وخاصة بالنسبة للشركات عابرة القارات أو عابرة القومية، وذلك عندما أصدرت تلك اللجنة كودا لحماية الإستثمارات الأجنبية وتحسين المناخ الدولي في هذا الشأن، ودعم الثقة بين مشروعات تلك الدول

^{١٣} المصدر السابق .

وبين مختلف دول العالم. وتمثل الشركات عابرة الجنسيات (تلك الشركات التي تمتلك وتدير وتسيطر على أصول مولدة للدخل في أكثر من دولة واحدة) أعلى مستويات التوغل في الأسواق الدولية، ويميزها إستراتيجية عالية للإستثمار والإنتاج والتوزيع. كما يتضح من الأرقام المنشورة - والتي أشرنا إليها من قبل - القوة الإقتصادية لهذه الشركات خاصة عند مقارنتها بالقوة الإقتصادية للعديد من الدول.

ويعلق جوزيف ماك كاسكيل مؤلف فصل "التجارة الدولية" في الطبعة الثالثة من كتاب Economics of the Mineral Industry/ 1976 على اللعبة التاريخية بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية الفقيرة بقوله:

"إن الأجيال القادمة لمعظم الدول النامية المنتجة للخامات المعدنية، سوف تجد أن رأسمالها من هذه الخامات قد تم إستنفاده من أراضيها لصالح الدول الصناعية، وأن العائد من ذلك لم يكن مجزيا، وقد تم إنفاقه على بذخ الحكومات السابقة وعلى بعض السلع الإستهلاكية. وسوف تُترك تلك البلاد بعد ذلك مهمومة بفقدان مواردها التي حل محلها بعض الأخرام الكئيبة والحفر والفجوات. وستظل شعوبها تعاني من مرارة الفقر والجهل والمرض."

نستخلص مما إستعرضناه سابقا من أثر السلوكيات غير التنافسية، وهيمنة منظمة الأوبك في السبعينيات، وإعتبارات السياسة الدولية والنظام العالمي الجديد، والتوجهات الإقتصادية الحالية.. أننا أمام واقع عالمي جديد له نفس المنطق التاريخي القديم وإن اختلف الأسلوب، واختلفت آليات التطبيق. وعلى سبيل المثال، فإن أمريكا وبريطانيا وفرنسا لم تسارع لإنقاذ الكويت من دبابات صدام حسين مدفوعين بالنوايا الطيبة ومبادئ الأخلاق الحميدة، ولكن منطق المصلحة والإستحواز على بترول وأموال الشعوب التي أفرزت حكاما لايمتد بصرهم إلى أبعد من أقدامهم كان هو الدافع الرئيسي لهم.. وأن منطق النوايا الطيبة والشفافية في التعامل أصبح هو القشة التي تتعلق بها الشعوب الضعيفة

عند تعاملها مع الدول القوية، وهو منطبق مفروض عليها ولا خيار لها في ذلك. وقد علمنا التاريخ على إمتداده الطويل أن منطق النوايا الطيبة لا يصلح إطلاقاً وبمفرده أن يحكم العلاقة بين الدول عند تحقيق مصالحها.

ونقول أخيراً - في هذا الشأن - أن قدرتنا في مصر على مواجهة ما يحيط بنا من تغيرات تعتمد على قدرتنا على تفهم ما يدور من حولنا في العالم، وتحديدًا في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وأنه من الضروري تطوير قدراتنا التحليلية لملاحظة ما يحدث والتفاعل معه سريعاً لتفادي سلبياته والإستفادة من أى إيجابيات يمكن أن تساهم في تحقيق مصالحنا القومية.

ثالثاً: تلوث البيئة كخارجيات (Externalities)

منسوبة للنشاط التعدينى

تختلف التكلفة الإجتماعية عن التكلفة الخاصة بالمنتج نفسه أو عن القيمة التى يدفعها المستهلك للحصول على هذا المنتج، وهذا الإختلاف يساوى الفرق بين التكلفة الخاصة بالمنتج نفسه وبين التكلفة الإجتماعية أو إجمالى المنفعة له- وهو قيمة الأثر السلبى أو الإيجابى للنشاط الإقتصادى . وهذا الفرق يمثل تكلفة المؤثرات الخارجية (تكلفة الخارجيات نتيجة النشاط الإقتصادى) من المنافع أو المضار التى يتحصل عليها الفرد أو مجموعة من الأفراد نتيجة التصرفات أو القرارات التى يقوم بها أفراد آخرون، أى أن هذه التكلفة، إما أن تكون سلبية نتيجة تلوث البيئة أو بسبب أضرار النشاط وأخطاره التى لا يمكن التعويض عنها بالكامل، وإما أن تكون إيجابية بمعنى أنها تؤدى إلى منفعة يستفيد بها طرف ثالث خارج نشاط التعامل الإقتصادى كإستثمار فى إنشاء الحدائق مثلاً حيث يستفيد المارة بأثرها الطيب على البيئة دون أن يدفعوا ثمنًا لذلك، أو إستثمار الحكومات فى العملية التعليمية، أو إنفاق بعض الشركات على البحث العلمى والإكتشافات التى يكون عائدها للمجتمع ككل.

والتعريف البسيط لتكلفة المؤثرات الخارجية أو تكلفة الخارجيات Externalities، هو تلك التكلفة التي لا تدخل في معاملات السوق ولكن تنتج عنها. فإن كان هناك طرفان في معاملة من معاملات السوق، وحدث أن تضور أو إنتفع طرف ثالث من هذه المعاملة، نقول عندئذ أن هذه المعاملة نتج عنها تكلفة خارجية سلبية أو إيجابية بأن أصابت طرفا ثالثا من خارجها بالضرر أو أدت إلى منفعته.

وعندما ينتج عن نشاط الإنتاج أو الإستهلاك أو أى معاملات في السوق آثارا ضارة أو تكلفة خارجية سلبية، فإن هذه المعاملات لن تقف عند حد تكلفة الإنتاج أو قيمة مايدفعه المستهلك ؛ بل سوف ينتج عنها تكلفة أخرى يدفعها الآخرون من منعتهم مثلا أو من صحتهم، فيؤثر ذلك بالسلب على المجتمع ككل. وبالتالي فإن المنتجين والمستهلكين لايدفعون بهذا الشكل التكلفة الكاملة (الحقيقية) لعملية الإنتاج أو الإستهلاك، بالإضافة إلى إستنزافهم للموارد الإجتماعية والطبيعية. كما أن تلك التكلفة الخارجية السلبية - في حالات كثيرة منها - لاتنحصر داخل الحدود السياسية للبلاد المنتجة لها، بل تتعداها إلى كثير من البلاد المجاورة مثل الأمطار الحامضية، أو مثل التسرب الإشعاعي الذي حدث نتيجة للخلل الذي أصاب محطة شيرنوبيل Chernobyl النووية في الإتحاد السوفييتى السابق في ١٩٨٦/٤/٢٦. وهنا يجب أن نضع في الإعتبار إلى أى حد يمكن أن تكون تلك التكاليف الخارجية مؤثرة في إتخاذ القرار عند تنفيذ أى مشروع تعدينى أو صناعى بترجمتها كميا إلى نقود وتحليل قيمة التكلفة الإجتماعية مقابل قيمة المنفعة الإجتماعية CBA (Cost Benefit Analysis).

والآثار السلبية لمعاملات السوق التي لاتعكس أسعارها المتداولة التكاليف الحقيقية بالمعنى الذي أوضحناه قبل، تعطى مبررا قويا للحكومات لعمل ضوابط عن طريق اللوائح والقوانين، أو فرض الضرائب المختلفة للحد من هذه المعاملات أو تقييدها، بغرض إنفاق حصيلة تلك الضرائب على معالجة آثارها. وهنا يصبح تدخل الحكومات ضروريا بهدف تقليل الضرر الواقع على

المجتمع أو منعه، بسبب تلوث الهواء والأنهار والبحار والمياه الجوفية، أو بسبب التلوث السمعي أو البصري وانتهاك جمال الطبيعة وهدوئها وتنوع كائناتها. ويتفق معظم الإقتصاديين على أن آلية السوق وحدها غير قادرة على تحقيق التوازن في الأحوال التي تبرز فيها مثل تلك المؤثرات الخارجية الضارة بالبيئة. ويؤدي تدخل الحكومات، للحفاظ على البيئة أو لإنشاء محميات طبيعية، إلى زيادة أسعار الخامات المعدنية وأسعار المنتجات المصنعة منها. وإن تمت المقارنة بين كافة المنتجات السلعية من ناحية التأثير بتبعات قوانين حماية البيئة، سوف نجد أن الخامات المعدنية هي أكثرها تأثراً منذ بداية الستينيات حتى أصبحت أسعارها وأسعار منتجاتها تفوق أسعار أى سلعة أخرى. فقد تم إدخال تكلفة الحفاظ على البيئة ضمن تكلفة إنتاج الخامات المعدنية تدريجياً، وسوف تصبح أسعارها تعكس - مع الوقت - التكلفة الحقيقية التي يجب أن يتحملها المجتمع مقابل إستعماله لهذه المنتجات، وذلك إن أمكن في النهاية إدخال تكلفة معالجة كافة آثار النشاط التعدين الضارة بأفراد المجتمع والبيئة ضمن تكلفة إستخراج الخامات المعدنية وتجهيزها وتصنيعها. وحيث أن الأسعار الجديدة لهذه المنتجات عندئذ سوف تكون مرتفعة بصفة عامة، فمؤدى ذلك في النهاية هو الحد من إستنزافها وترشيد إستخدامها والإتجاه إلى تدوير نفاياتها لمنع إهدارها، بالإضافة إلى المحافظة على البيئة وعدم تلوثها.

ويتزايد إهتمام العالم منذ الستينيات بعلم البيئة وكيفية الحفاظ عليها، وأصبح همه الرئيسى وشغله الشاغل هو مكافحة التلوث في كافة صورته ليضمن لنفسه البقاء . وقد بلغ إحساسه بخطر التلوث قمته بإنعقاد قمة الأرض في ريو _ دي _ جانيرو (Rio-de-Jeneiro) من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢، حيث جمعت تلك القمة ١٧٢ رئيساً من مختلف دول العالم ليتدارسوا مشاكل البيئة وتأثير التلوث على عملية التنمية ووقعوا ميثاق الأرض The earth's charter الذي يشمل ٢٧ مبدئاً ملزماً للجميع. كما وقعت ١٥٠ دولة على معاهدين، الأولى لحماية مناخ الأرض وتجنب زيادة سخونته نتيجة زيادة إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون، والمعاهدة الثانية للمحافظة على التنوع الموجود حالياً للكائنات الحية Biodiversity ومحاربة التصحر Desertification الذي يزحف على الغابات

والسافانا اللتان تشكلان العنصر الحيوى والأعظم لإستمرار التنوع الحالى للكائنات، كما تمثلان رئة العالم الخضراء التى تمدّه بالأكسجين.

وتسجل ملاحظات العلماء المختصين أن ٤٠ بالمائة من تلوث الجو على مستوى العالم ينتج عن إستخدام وسائل النقل التى تعمل بالوقود الحفري، والباقي - أى ٦٠ بالمائة - يساهم فيه مختلف فروع الصناعة وعلى رأسها صناعة التعدين بدءاً من إستخراج الخامات وإنهاءً بإستخلاص الفلزات بالطرق الميتالورجية المختلفة. كما أن العدو الشره الذى يلتهم أكسجين الجو هو كل عمليات إحتراق الوقود الحفري لتوليد الطاقة اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء والمصانع والآلات وتسيير وسائل النقل المختلفة. فلكى يسافر الإنسان مثلاً مسافة ١٠٠٠ كيلومتر بسيارة تعمل بالبنزين، فإن الأكسجين المستهلك من الجو فى هذه الرحلة لحرق البنزين اللازم لقطع هذه المسافة يعادل تقريباً ما يحتاجه شاب لتأدية كافة وظائفه الحيوية وأنشطته اليومية خلال عام كامل؛ بالإضافة إلى أن نواتج إحتراق البنزين فى هذه الرحلة لا تقتصر على ثانى أكسيد الكربون وبخار الماء بل ينطلق معهما فى الجو أكاسيد الكبريت والنتروجين والرصاص وبعض النواتج الأخرى الضارة.

ويتناقص بهذا الشكل أكسجين الجو كل عام بمعدلات كبيرة تصل إلى مليارات الأطنان للدرجة التى أصبحت فيها رئة العالم الخضراء المتمثلة فى الأشجار والنباتات عاجزة عن تعويض الجو بالأكسجين الذى يفقده كل عام، وفى نفس الوقت تتزايد مكوناته من ثانى أكسيد الكربون (CO_2). وقد رصد العلماء أنه منذ أربعين سنة مضت كنا ننتفس هواءً يحتوى على ٣٠ جزءاً من CO_2 فى كل ١٠٠ ألف جزء من الهواء، والآن زادت هذه النسبة لتصبح ٣٨ جزءاً^{١٤}. واللوم فى ذلك يقع على المستهلكين الشرهين للأكسجين فى العالم الذين ينتجون CO_2 من إحراق الوقود الحفري لتوليد الطاقة اللازمة لتحريك معداتهم وسياراتهم وطائراتهم.. الخ. وأصبح العالم فى طريقه بهذا الشكل إلى أن يصبح كالصوبة الزراعية Greenhouse التى تستقبل حرارة الشمس ثم لاتسمح لها بأن تهرب بعد ذلك بسهولة إلى الجو الخارجى.

^{١٤} المصدر : G. Gordon & L. Gordon : THE SKY WILL BE BLUE / MIR Publishers. Moscow

ونجحت قمة الأرض في ريو دي جانيرو في ربط عملية التنمية بالبيئة إلى حد كبير، وأصبحت إقتصاديات البيئة والحفاظ عليها من الإهتمامات الأولى للحكومات، وذلك رغم إنقسام المجتمع الدولي ما بين مؤيد ومعارض لبعض نتائج قمة الأرض وخاصة فيما يتعلق بالمعاهدة الثانية الخاصة بالمحافظة على التنوع الحالى للكائنات الحية والتوسع في إنشاء المحميات الطبيعية لهذا الغرض. ورغم عدم المشاركة الحماسية لكثلة الدول الشرقية في معظم المناقشات الهامة والوصول إلى إتفاق كامل بين كثير من الدول بالنسبة إلى معظم بنود المعاهدة الأولى والثانية، وذلك بسبب عجز الكثير منها عن السير في موكب الدول الغنية المستعدة لمحاربة التلوث ومساعدة الآخرين، أما الدول المنتجة للبتترول فقد رفضت الإلتزام بنصوص المعاهدة الثانية الخاصة بتجنب سخونة الأرض ومكافحة آثار الصوبة (Greenhouse effect) الناشئة عن إنبعاث CO₂ من إحراق الوقود الحفري كمصدر للطاقة خوفا من فقدان عائدات البترول^{١٥}.

وفى جميع الأحوال أصبح هناك قيذا على إستخدام الوقود الحفري أكثر صرامة من أى إتفاقيات دولية، وهذا القيد هو مدى قدرة كوكب الأرض على أن يتحمل كل عام عبء مايقرب من ستة آلاف مليون طن من الإنبعاثات الكربونية. ويتكهن العلماء بأن هذه الإنبعاثات سوف تؤدى إلى رفع درجة حرارة الجو بمعدل لم يسبق له مثيل، وبالتالي قد يؤدى إلى الإضرار بالنشاط الإقتصادى نفسه .

السؤال الأكثر صعوبة الآن هو : ماذا بعد ذلك ؟، لقد إنتهى العلماء إلى أن المحافظة على المناخ سوف يتطلب في نهاية الأمر خفض إنطلاق CO₂ على مستوى العالم كله بنسبة ٦٠ بالمائة إلى ٨٠ بالمائة، وان الدول الغنية المسئولة حاليا عن إطلاق معظم CO₂ سوف يكون عليها تحقيق خفض يزيد على ذلك بكثير لكي يتمكن العالم الثالث من إستيعاب التزايد السكانى وتحقيق النمو الإقتصادى .

إن الجهود التى بذلتها مؤسسة الطاقة الدولية من أجل رسم مسار للطاقة فى المستقبل، قد جاءت قائمة على إفتراض بأن أنظمة الطاقة المستقبلية لابد أن

^{١٥} المصدر :. Ref / Label France # 8 Sep. Oct. 1992

تنتهج طريق التمرکز والإعتماد على الوقود الحفري. وفي آخر إجتماع للمؤتمر الدولي للطاقة إنتهى مسئولوا الحكومات والخبراء إلى أن الإحتياج إلى الطاقة بعد ثلاثين سنة من الآن (حتى ٢٠٢٠) سوف يعلو عن المستويات الحالية بنسبة ٧٥ بالمائة وسوف يستمد بصفة أساسية من الفحم والبتترول والطاقة النووية^{١٦}، وبينما نجد المخططين التقليديين للطاقة قد يرون أن مثل هذا المستقبل بهذا المسار الطاقى أمرا منطقيا، فإن التعمق في دراسة الموضوع من وجهة نظر علماء البيئة يثير الشكوك في كونه أمرا مرغوبا أو حتى ممكنا.

يعتقد علماء البيئة : أنه لكي يتحقق إستقرار تركيز CO₂ في الجو، فإنه لا بد من خفض الإنبعاث على مستوى العالم بنسبة من ٦٠ بالمائة إلى ٨٠ بالمائة، ولا بد أن يكون ذلك هدفا بعيد المدى لأى مجتمع يرغب في أن يضمن لنفسه البقاء. ويتطلب ذلك خفض ميزانية CO₂ لتكون في سنة ٢٠٣٠ ٢,٥ مليار طن أى بنسبة ٥٨ بالمائة تقريبا من المستوى الحالى. ويقولون: إن عالما ينتج ٢,٥ مليار طن من CO₂ سيكون مختلفا تماما عن ذلك الذي ينتج ٦ مليار طن حاليا، ولا يتسنى الوصول إلى معدل سنوى من إنبعاثات CO₂ يصل إلى ٢,٥ مليار طن إلا بقطع إستهلاك الفحم الذي هو أكثر إحتواءً على الكربون بالمقارنة إلى باقى أنواع الوقود الحفري (أنظر الشكل رقم ٣).

قد يكون الغاز الطبيعي بالنسبة لأغلب البلدان هو الوقود الحفري السائد حاليا، وهو ينتج قدرا من الطاقة عند إحتراق كل كيلوجرام من محتوى الكربون به ما يوازى ضعف نظيره من الفحم الحجرى، كما أنه يُعتقد أن موارد الغاز الطبيعي أضخم كثيرا وأفضل توزيعا من مصادر البترول. وبينما يقع غالبية الإحتياطي المؤكد في الإتحاد السوفييتى والشرق الأوسط فإن الكثير من بقاع العالم لم تُستكشف جيدا حتى الآن بحثا عن الغاز الطبيعي.

أما بالنسبة للطاقة النووية من المواد المشعة كمصدر لإحتياجات المفاعلات الحرارية، فقد تباطأ معدل الإنتشار النووى إلى حد ما في بعض البلدان، ومنتظر أن تبطل بعض المفاعلات الموجودة حاليا في خلال الثلاثين سنة القادمة ما لم يتم حل المشكلات الأساسية المتعلقة بها، وأهمها إرتفاع التكلفة وعدم وجود حدود

^{١٦} المصدر : Ref / World Watch , paper # 1000 / 1990 .

أمان كافية، والإفتقار إلى وسائل دائمة للتخلص من النفايات المشعة، وعدم ثقة الجماهير في هذا المصدر من مصادر الطاقة. وهذا يجعل الطاقة النووية أمرا تشويه الكثير من المشكلات بحيث لايمكننا الإعتماد الجدى عليها عندما نرسم سيناريو الطاقة للأعوام القادمة حتى عام ٢٠٢٠.

(شكل رقم ٣)

جدول إستخدامات الطاقة وإنبعاثات CO₂ على المستوى العالمى في ١٩٨٩ والأهداف المحددة من العلماء أنصار البيئة لعام ٢٠٣٠

عام ٢٠٣٠		عام ١٩٨٩		مصدر الطاقة
إنبعاثات CO ₂ بالمليون طن	الطاقة مقاسة بالمليون طن من الوقود المعادل	إنبعاثات CO ₂ بالمليون طن	الطاقة مقاسة بالمليون طن من الوقود المعادل	
١١٦٠	١٥٠٠	٢٣٩٣	٣٠٩٨	البترول
٤٣٠	٢٤٠	٢٣٩٦	٢٢٣١	الفحم الحجرى
١٠٠٠	١٧٥٠	٩٧٥	١٧٠٧	الغاز الطبيعى
-----	٧٠٠٠	-----	١٨١٣	الطاقة المتجددة
-----	-----	-----	٤٥١	الطاقة النووية
٢٥٩٠	١٠٤٩٠	٥٧٦٤	٩٣٠٠	الإجمالى

[ملاحظة : طن وقود معادل هو الطن المترى من زيت البترول المكافئ = ١,٤٥ طن فحم مكافئ = ١٢٢٣٥ كيلوات ساعة]

Source/ World Watch Institute ,based on British Petroleum
(Statistical Review of world energy /London 1990)

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن نسجل هنا التوقعات في مجال التطور والتحديث فيما يتعلق بتكنولوجيا البيئة والحفاظ عليها من مجمل التوقعات

والتنبؤات في ميادين الإبتكار العلمى المختلفة خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة والتي رصدتها مجلة دويتشلاند Deutschland الألمانية بالعدد ٧/٣ في يونيو ١٩٩٨ بناءً على تصورات أكثر من ٢٠٠٠ خبير وعالم ألماني:

عام ٢٠٠٧: إكتشاف مواد جديدة تساهم في رفع كفاءة محركات السيارات وتعمل على تقليل إستهلاكها للوقود بنسبة ٣٠ بالمائة بنفس مستوى الأداء الحالي.

عام ٢٠٠٩: إكتشاف مواد بديلة لمجموعة الكلوروفلوروكاربون (CFCs) المعروفة تجارياً باسم الفريونات وهى التي يتهمها العلماء بتدمير طبقة الأوزون وإستفادها من طبقات الجو العليا، والمعروف أن طبقة الأوزون تمثل درعا واقيا للعالم ضد نفاذ الأشعة فوق البنفسجية.

عام ٢٠١٠: ظهور تكنولوجيات جديدة تعمل على تخفيض الإنبعاثات الضارة الخارجة مع عادم السيارات إلى عشر (١٠/١) المستوى الحالي لها.

عام ٢٠١١: إنشاء شبكة مراقبة كونية لرصد ومراقبة أى تلوث للبيئة في أى مكان بالعالم.

عام ٢٠١٣: تنظيم آليات منضبطة على مستوى العالم لإيقاف الإعتداءات على الغابات والقطع الجائر والعشوائى للأشجار، وعمل نظام إحلال كامل للأشجار المقطوعة وتجديد حياة الغابات ومناطق السافانا.

عام ٢٠١٤: ظهور تكنولوجيات جديدة يمكننا عن طريقها تخزين الطاقة المتجددة (من الشمس مثلا) للإستخدام بكفاءة على مستوى المباني السكنية وبدون تكلفة تقريبا.

عام ٢٠١٥: تخفيض إنبعاثات CO₂ الناتجة عن إحراق الوقود الحفرى بنسبة ٢٠ بالمائة على مستوى العالم بالمقارنة إلى كمية الإنبعاثات المرصودة عام ١٩٩٠.

عام ٢٠٢٠: سوف تزيد حصة الطاقة المتجددة بالنسبة إلى الطاقة الكلية التي يحتاجها العالم في توليد الكهرباء، وسوف تصل تلك الحصة إلى أقصاها في ألمانيا بنسبة حوالى ١٠ بالمائة.

ولم يرد بتلك التوقعات شيئا عن إبطال استخدام المفاعلات النووية أو تقليل استخدامها أو حتى إيقاف الذي يعمل حاليا منها في توليد الكهرباء على مستوى العالم !..

قد عرضنا فيما سبق مايقوله أنصار البيئة من العلماء عن الوقود الحفري، ورغم عدائهم المعلن ضد كل أنواع الوقود الحفري بصفة عامة، وضد الفحم الحجري بصفة خاصة، حيث كان الفحم الحجري هدفا رئيسيا لضغوطهم منذ عام ١٩٩٢، حين أعلنوا أن إنبعاثات CO₂ بمعدلاتها في ذلك الوقت سوف تسبب كارثة مناخية على مستوى العالم، وطالبوا بتخفيض حاد لإستخدامات الوقود الحفري. وبالرغم من تنفيذ العلماء المختصين من ذوى المكانة العلمية الرفيعة لحججهم ومزاعمهم، إلا أنهم لم يفقدوا الأمل في أن تنتهى قمة ريودي-جانيرو باتفاق ملزم للدول المشاركة في القمة لخفض ميزانية CO₂ الناتج عن حرق الوقود الحفري تدريجيا إلى أن يصل إلى ٢,٥ مليار طن سنة ٢٠٣٠، أى بنسبة ٥٨ بالمائة تقريبا عن المستوى الحالى كما سبق أن أوضحنا من قبل. ولكن البروتوكول النهائى لقمة الأرض الذي تم توقيعه قد تضمن توصيات عامة في هذا الشأن، وخلا من أى إلتزامات محددة، ويشير ذلك إلى أنه لا توجد دولة واحدة على إستعداد بأن تضحى بإقتصادها. كما أن برلمانات الدول المشاركة لم تصل إلى إتفاق - ولو يسير - في هذا الشأن، إلى الدرجة التى أعلن فيها مجلس الشيوخ الأمريكى رفضه الصريح لأى إلتزام محدد^{١٧}.

ولنا أن نتصور، كيف يمكن للولايات المتحدة - مثلا - أن تستجيب للإلتزامات التى ينادى بها أنصار البيئة ؟ .. ومتوسط إنتاجها من الفحم الحجوى هو ٩٥٩ مليون طن سنويا، ووصل إلى أكثر من مليار طن في أربع سنوات

^{١٧} المصدر : Ref. / E & MJ ; March 1998 .

متابعة حتى عام ١٩٩٧^{١٨}. ويساهم الفحم المنتج من مناجمها بمبلغ ٢٢ مليار دولار في الإقتصاد الأمريكي، كما يقدم مساهمة غير مباشرة بحوالي ١٣٥ مليار دولار لكثير من النشاطات الإقتصادية الأخرى، كما يعمل ١٣٦ ألف عامل في صناعة تعدين الفحم، وحوالي ١,٥ مليون عامل في الصناعات الأخرى القائمة على تعدين الفحم، أى أن كل عامل أمريكي يعمل بمناجم الفحم يخلق ١١ فرصة عمل أخرى إضافية في صناعات أخرى مختلفة. بالإضافة إلى أن حوالي ٥٥ بالمائة إلى ٦٠ بالمائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في الولايات المتحدة يتم إنتاجها من محطات تعمل بالفحم الحجري. وطبقا لإحصائيات ١٩٩٧ المنشورة^{١٩} فإن أكبر سوق للفحم الأمريكي هو محطات توليد الكهرباء المحلية التي تستهلك حوالي ٨١ % منه، وطبقا لأحدث توقعات هيئة الطاقة الأمريكية DOE فإن حجم التجارة الدولية في الفحم للإستخدامات الحرارية سوف يزداد بنسبة ٦٦ بالمائة بين أعوام ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥. ودراسات السوق التي قامت بها أُل DOE^{٢٠} تتوقع زيادة في الفحم الأمريكي المصدر إلى الإتحاد الأوروبي من ٢٣,٢ مليون طن حاليا إلى ٤٦,٦ مليون طن في عام ٢٠١٥، وفي الفحم المصدر من كندا إلى الإتحاد الأوروبي من ٤٠٠ ألف طن إلى ٣,٩ مليون طن، وأن جنوب أمريكا سوف تصدر بزيادة ٣٣٩ % للإتحاد الأوروبي (من ١٦,١ مليون طن إلى ٥٤,٤ مليون طن).

والتوقعات^{٢١} تؤكد عودة أوروبا لحجم إستهلاكها الكبير من الفحم (عام ١٩٩٦ كان أقل الأعوم إستهلاكاً للفحم = ١٧٨ مليون طن بترول مكافئ mtOE^{٢٢})، والتوقعات هي عودة أوروبا إلى معدلاتها عام ١٩٧٠ في إستهلاك الفحم في عام ٢٠١٥ أى إلى إستهلاك حوالي ٢٥٧ مليون طن بترول مكافئ

^{١٨} المصدر : Ref. / Coal Age ; Dec. 1998 .

^{١٩} منشورة في مجلة : E&MJ ; March 1997

^{٢٠} المصدر : US Department Of Energy ; Report 1994 .

^{٢١} المصدر : Ref. / Market Research Co. DRI ; McGraw-Hill 1998 .

^{٢٢} توضيح : mtOE = 1.45 mtHCE = 12235 kw hour .

عام ٢٠١٥. وسوف يزداد حجم إستيرادها للفحم من ١١٣ مليون طن بترول مكافئ عام ١٩٩٨ إلى ٢٥٣ مليون طن بترول مكافئ (أى يساوى ٣٦٧ مليون طن فحم صلب مكافئ mtHCE) عام ٢٠٢٠. ويلاحظ أن كساد سوق الفحم أو تدهوره في أوروبا عام ١٩٩٧، ١٩٩٨ راجع إلى تفضيل محطات الكهرباء إستخدام الغاز الطبيعي كوقود بدلا من الفحم. ومع ذلك - فإنه على المدى الطويل - سوف تصل أسعار الغاز الطبيعي إلى المرحلة التي تؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي للفحم وتفضيله كوقود بدلا من الغاز الطبيعي. والجدول شكل رقم ٤ يوضح موقف إستخدامات الفحم الحجري في أوروبا من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٠.

شكل رقم ٤

EUROPEAN COAL SITUATION (IN MILLION mt OE)				
YEAR	1990	2000	2010	2020
Production	122	61	47	44
Demand	212	192	239	299
Net Imports	87	130	191	253

(Data : DRI / McGraw-Hill, Paris)

ويحذر المجلس العالمي للطاقة WEC من الشعور بالإرتياح أو الحماس (euphoria) للغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة، والإنقياد في ذلك لبعض السياسيين ووسائل الإعلام التي تتنادى بإلغاء إستخدام الفحم والبترول من أجل حماية المناخ، وقد حذر رئيس اللجنة الألمانية في المجلس العالمي للطاقة الدكتور / جيرهارد أوتو من الحماس العاطفي لبعض أنواع الطاقة ضد الأنواع الأخرى، ويذكر بأنه كان هناك حماسا مماثلا في الخمسينيات والستينيات للطاقة النووية ثم جاء دور الغاز الطبيعي حاليا ليأخذ نفس الحماس، ثم بدأ يحلم بعض

الناس في إقتصار مصادر الطاقة مستقبلا على المصادر المتجددة فقط كالشمس والرياح، في حين يعتقد الدكتور/أوتو أن ٥ إلى ٧ بالمائة فقط من إحتياجات الطاقة في العالم مستقبلا هي التي سيتمكن العالم من الحصول عليها من قوة الرياح وحرارة الشمس وباقي المصادر الأخرى المتجددة، والتي تمثل حاليا نسبة لاتزيد عن ٢ بالمائة من إحتياجات العالم من إجمالي الطاقة المستخدمة.

وتدافع مجلة Engineering & Mining Journal (E&MJ) في عدد مارس ١٩٩٧ عن الفحم بقولها : " أن شركات مناجم الفحم ومحطات توليد الكهرباء قد ساهمت بشكل فعال في حماية البيئة حيث أنفقت مليارات كثيرة من الدولارات لمنع تلوث الجو من غاز ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النتروجين الناتجين من حرق الفحم، ووصلت حاليا هذه الشركات وتلك المحطات إلى إستخدام طرق عملية لمنع هذا التلوث نهائيا. وأن تكنولوجيات الإستخدام النظيف للفحم أصبحت متاحة حاليا . أما بالنسبة لإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج من حرق الوقود الحفري (فحم، بترول، غاز طبيعي) الذي تم تعريفه بالإشارة إليه دائما بإعتباره المذنب الرئيسي في تغير المناخ العالمي للأسوأ، وأصبح ذلك موضوعا عالميا للمناظرات البيئية . فإننا نقول أن المصدر العلمي الوحيد لنظرية سخونة المناخ العالمي (Global Warming) بسبب إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون هو اللجنة التي شكلتها الحكومة الأمريكية لدراسة تغير المناخ (The IPCC Intergovernmental Panel on Climate Change)، وهي التي إبتدعت مؤتمر ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ ومعاهدة المناخ، كما أن كل المدافعين الآخرين عن هذه النظرية هم مجرد بباغات لتلك اللجنة، حيث تم بواسطتهم تدعيم إتخاذ الإجراءات المضادة لثاني أكسيد الكربون مع أصحاب المصالح الخاصة، والحكومات الطامعة في زيادة حصيلة الضرائب والسياسيين الباحثين عن الشهرة، والمتعصبين - بدون وعي - للبيئة، وكذلك بواسطة أنصار إستخدام الطاقة النووية "

وتستمر مجلة الـ E&MJ فتقول : " وفي الجانب الآخر، فقد إستنكر كثير من رواد العلم والعلماء المستقلين هستيريا تغير المناخ وكان من بينهم أكثر من ٧٠ عالما من الفائزين بجائزة نوبل، وقد حذروا السلطات المهمة بمصير كوكبنا من السير وراء النظريات المسنودة بالحجج العلمية الزائفة ووراء البيانات الخاطئة التي لاتمت للعلم أو للحقيقة بصلة، وطالبوا بمواجهة حاسمة للفرع الذي يسببه التافهون. كما حذروا الحكومات من الموافقة على توصيات اللجنة الأمريكية IPCC لأنها تأسست على دليل مهزوز وغير ثابت، وسوف تؤدي تلك التوصيات إلى تدمير النمو الإقتصادي، وهي توصيات عاجزة ودون قيمة لصانعي السياسات، كما أنها غير واقعية وتخضع لسيطرة بعض الوصوليين من الأكاديميين الذين يسعون لجذب الممولين لتمويل أعمالهم . وأن نظرية "كارثة المناخ" هذه، هي مجرد مؤامرة صنعها بعض منات من السياسيين والعلماء طبقا لرأى البروفيسور الهولندي الدكتور/ فرانس باتشر عميد المعهد العالمي لدراسة الموارد الطبيعية".

أما أنصار إستخدام معدن اليورانيوم كوقود لإنتاج الحرارة عن طريق مايسمى بالإنتشار النووي، فهم يشاهدون تلك المؤامرة على الوقود الحفري، ولايكتفوا بالمشاهدة بل يعملوا على إشعالها لجذب مزيد من الأنصار إليهم، وذلك بنشر بياناتهم التي تؤكد أن إستخدام الوقود النووي في توليد الطاقة يختلف عن إستخدام الوقود الحفري في أن الوقود النووي لا يتم إستفاده بالكامل أثناء عملية إستخدامه كوقود، بل يتبقى في المفاعلات نسبة من اليورانيوم ٢٣٥ القابل للإنتشار، والذي يمكن إستخلافه لإعادة إستخدامه مرة أخرى، بالإضافة إلى أن بعض المواد الجديدة المتولدة من عملية الإنتشار والنشاط الإشعاعي مثل نظائر البلوتونيوم ٢٣٩ والبلوتونيوم ٢٤١ يمكن فصلها أيضا وإستفادتها بها مرة أخرى كوقود في المفاعلات النووية. هذا بالإضافة إلى تولد نواتج أخرى قد يمكن الإستفادة ببعضها . ويستطرد أنصار الوقود النووي فيضعوا الفحم في المقارنة ويقولون: أن إستخدام الفحم الحجري في محطات توليد الكهرباء

بقدرات في حدود ألف ميجاوات مثلاً، ينتج عنه نفايات تتطلق في الجو تزيد على مائة الف طن من المواد الضارة والسامة، بالإضافة إلى حوالي مليون طن من النفايات في صورة رماد الفحم . في حين تتميز المحطات النووية عن محطات الفحم بأنها تتيح إنتاج نفس الطاقة الكهربائية (١٠٠٠ ميجاوات) من كمية وقود أقل بكثير عن محطات الفحم الحجري . حيث أن طن واحد من الوقود النووي يتيح إنتاج طاقة كهربائية تعادل حرق حوالي ١٠٠ ألف طن من الفحم. ونتيجة لذلك فإن حجم ووزن نفايات المحطات النووية أقل بكثير من نفايات المحطات التي تساويها في القدرة وتعمل بالفحم الحجري، بالإضافة إلى أن هناك معايير وقواعد صارمة تنظم التعامل مع نفايات المحطات النووية بحيث لا تعرض حياة الإنسان أو البيئة لأي أخطار يمكن أن تتجم عنها. ثم يقولون أن نفايات المحطات التي تعمل بالفحم تحتوي هي أيضا على مواد مشعة ضارة وإن كانت بصورة أقل من نفايات المحطات النووية.

يفند أنصار الوقود النووي مزاعم خصوم الوقود النووي، عن الأخطار الرهيبة التي سوف تعمل على فناء البشرية طبقا لما يروجونه عن الآثار الضارة الناجمة عن دفن النفايات النووية تحت سطح الأرض، وذلك بإثبات خطأ تلك المزاعم بالبرهان الحاسم المستوحى من صفحات التاريخ الجيولوجي للأرض نفسها، وذلك بالعرض المنطقي والإيضاح المحكم لما حدث في التركيب الجيولوجي بمنجم يقع بقرية صغيرة إسمها أوكلو على الشاطئ الغربي لأفريقيا بدولة الجابون^{٢٣}، حيث كونت الحركات الأرضية على مدى التاريخ الجيولوجي للمنطقة تركيزات طبيعية عالية من اليورانيوم ٢٣٥ بتركيز ١٧ %، بينما أن أقل تركيز مطلوب لبدأ عملية الإنشطار النووي في أي مفاعل هو ١ %، وإستدل العلماء على أن سلسلة من التفاعلات النووية قد حدثت بمنجم أوكلو منذ مايقرب من ٤٠٠ مليون سنة. وبتحليل نواتج الإنشطار النووي الإشعاعي

^{٢٣} المصدر : Re./ Raymond Chang ; CHEMISTRY ; Fifth Edition 1994 , page 923 ; McGraw-Hill , Inc.

المتبقية بالخام إستنتج العلماء بأن المفاعل النووى الذى أنشأته الطبيعة بدولة الجابون قد بدأ منذ مايقرب من ٢ بليون سنة مضت . وأظهرت الدراسات أن نواتج الإنشطار النووى الإشعاعى بهذا المفاعل الطبيعى ومنها البلوتونيوم لم تنتسرب على الإطلاق من موقع تكوينها، بل إستمر في تحلله الإشعاعى البطئى جدا، وإستمر في تحوله إلى مواد غير مشعة في نفس موقع تكوينه. ويتمسك أنصار الطاقة النووية بهذه الحقيقة المستوحاة من صفحات تاريخ الأرض الجيولوجى لتبديد أى وساوس عن كفاءة وفعالية تخزين النفايات النووية عالية الإشعاع في التكوينات الجيولوجية المناسبة ...

ولم يستسلم خصوم الطاقة النووية بعد تفنيد مزاعمهم، وإستغلوا حادثتين لإثارة الجماهير وزعزعة ثقتهم في هذا المصدر من مصادر الطاقة. الحادثة الأولى وقعت بمفاعل جزيرة ثرى مايل في بنسلفانيا عام ١٩٧٩، عندما تسرب القليل جدا من الإشعاعات التى لم ينتج عنها ضرا، وعلى الرغم من ذلك فقد تم غلق المفاعل لأكثر من عشر سنوات لإصلاحه وتوفير حدود الأمان الكافية . والحادثة الثانية وقعت بالمحطة النووية في شرنوبل ببلاروسيا في ٢٦ إبريل ١٩٨٦ عندما فشل نظام التحكم بالمحطة فجأة ، وحدثت إنفجارات وحرائق تبعها تسرب إشعاعى كثيف تسرب إلى البيئة المحيطة، فمات خلال أسابيع قليلة كل العاملين بالمناطق القريبة من المحطة نتيجة هذا الإشعاع الكثيف . كما توقع العلماء على المدى الطويل أن عدد الوفيات بالسرطان نتيجة التلوث الإشعاعى قد يصل إلى ١٠٠ ألف حالة.

وترجع أسباب حادثة شيرنوبيل^{٢٤} كما شرحها الخبراء السوفييت أنفسهم إلى أسباب مرتبطة بأداء القائمين على التشغيل، حيث كانوا دون المستوى المطلوب لتشغيل مثل تلك المحطات. كما صرح الخبراء السوفييت والخبراء الغربيون أن هناك عدة نواحي رئيسية تعتبر قصورا في تصميم هذا النوع من المفاعلات

^{٢٤} المصدر : إحدى نشرات هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء بمصر .

ساعدت على وقوع الحادث . كما صرحوا أن مفاعلات الماء المضغوط سواء مفاعلات الماء العادي^{٢٥}، أو مفاعلات الماء الثقيل ليس بها نواحي القصور في تصميم وتشغيل المفاعلات من نوع القصور بمفاعل شرنوبيل الروسي. وقد بالغت وسائل الإعلان الغربية في تصوير آثار حادث شرنوبيل، بأن أذاعت أن الآلاف قد ماتوا ولازال هناك مئات الآلاف ينتظرون مصيرهم المحتوم من الوفاة بالسرطان في السنوات القليلة التالية للحادث. ولكن بعد أن هدأت هذه الإثارة المتعمدة وبدأت التحليلات الموضوعية أعلن في الاجتماعات الفنية والتي عُقدت بمقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمناقشة حادث مفاعل شرنوبيل في أغسطس ١٩٨٦، أن عدد الوفيات نتيجة لهذا الحادث بلغ ٣٠ حالة فقط، وأعلن الخبراء أن حالات الوفاة بالسرطان المتوقعة خلال السبعين عاما التالية للحادث في الجزء الأوروبي من الإتحاد السوفييتي الذي يوجد به موقع المفاعل تبلغ أقل من ٠,٠٠٢٧% من مجموع سكان المنطقة البالغ عددهم ٧٥ مليون نسمة. وهذه النسبة تقل عشر مرات عن حالات الوفاة بالسرطان المتوقعة بنفس المنطقة نتيجة الكشف والعلاج بالأشعة. وزاد على ذلك أنصار الطاقة النووية بأن وضعوا الفحم في المقارنة مرة أخرى فقالوا أن احتمال حالات الوفاة والإصابات نتيجة الانفجارات والإنهيارات التي تحدث بمناجم الفحم في العالم أعلى مئات المرات من احتمالات الوفاة والإصابات التي يمكن أن تقع من المفاعلات النووية المنتشرة في العالم.

وهناك تكنولوجيا أخرى للطاقة النووية عن طريق الاندماج النووي (Nuclear Fusion)، وتتميز هذه التكنولوجيا برخص المادة المستخدمة كوقود، وهي غاز الهيدروجين الذي يتوافر بكميات ضخمة ويمكن إستخلائه من مياه البحار والمحيطات - ولكي نكون أكثر دقة فإن الديوتريوم (Deuterium) نظير الهيدروجين هو الذي يستخدم بالإضافة إلى معدن الليثيوم في توليد هذا النوع من الطاقة، ويمكن الحصول عليهما بكميات ضخمة وبتكلفة قليلة جدا نسبيا وذلك

^{٢٥} إيضاح : مثل المشروع المصري المتوقف للمحطة النووية الأولى المزمع إنشائها في الضبعة على الساحل الشمالي .

بالمقارنة إلى مصادر الطاقة الأخرى كالفحم والبتترول والغاز الطبيعي واليورانيوم، لدرجة أن العلماء المختصين قدروا أن مصادرها تكفي إحتياجات البشرية لمدة ٣٠٠ مليون سنة تقريبا . بالإضافة إلى أن الطاقة النووية المأمولة عن الإندماج النووي هي طاقة نظيفة بدءاً من مدخلاتها من عنصرى الديوتريوم والليثيوم وإنهاءً بمخرجاتها من عنصر الهيليوم وهو غاز خامل لا يمثل تهديداً لنظافة البيئة، كما أن التفاعل الإندماجى لاينتج عنه إشعاعات ضارة مثل تلك الإشعاعات التي تنتجها مفاعلات الإنشطار النووي لمعدن اليورانيوم . ومع تلك المزايا الضخمة الواضحة لتلك التكنولوجيا، فإن الأبحاث النشطة المتواصلة التي تتم في الدول الصناعية المتقدمة لم تصل إلى إمكان التغلب على الصعوبات الفنية في شأن السيطرة على تلك الطاقة لإستخدامها تجارياً على نطاق واسع . ويأمل أنصار تلك التكنولوجيا من العلماء المختصين في التغلب على تلك الصعوبات، ويعتقدون أن ذلك قد يستغرق أربعين عاماً على الأقل.

وتقول النشرة رقم ١٠٠ الصادرة من The World Watch Institute أنه:
"برغم أن غالبية التفاصيل المتعلقة بنظام للطاقة قادر على البقاء والإستمرار قابلة للنقاش، فإن أمراً واحداً يظل واضحاً، وهو أن مثل هذا النظام سيكون ممكناً فقط في حالة تحسين كفاءة الطاقة بدرجة كبيرة، وذلك بالنظر إلى أنه لن يوجد في المستقبل مصدر يتميز بالرخص الذي يتصف به حالياً البتترول . وعموماً سوف يكون لزاماً أن تتوفر للعالم وسيلة لإنتاج المصنوعات والخدمات بقدر من الطاقة يوازي ثلث مايستنفد الآن أو نصفه. وقد عمدت الدول الإحدى والعشرين الصناعية المنتمية للسوق المشتركة ولوكالة الطاقة الدولية إلى خفض إستهلاكها للطاقة لكل وحدة إنتاج قومي كلى بمقدار ٢٤ بالمائة منذ علم ١٩٧٣ وهناك إحتتمالات لمزيد من التحسن. ولدى دول الإتحاد السوفييتى السابق وأوروبا الشرقية والدول النامية إحتتمالات أكبر لتحسين كفاءة الطاقة لم تلجأ إليها بعد".

وعندما يبدأ العلماء المختصون حساباتهم الصماء وينتهون منها بقولهم أن أكثر الموارد المعدنية أهمية - وتحديدًا البترول والفحم والغاز الطبيعي وخامات الحديد، ويعلنون: أن هناك حوالي ١٠٠ مليار طن من خامات الحديد بالكرة الأرضية، وأنه طبقاً لمعدلات الإستهلاك الحالية فإن هذه الكمية تكفي العالم لمدة ٢٤٠ سنة، وأنه في حالة زيادة كمية خام الحديد خمس مرات بالإكتشافات الجديدة، فإنه مع زيادة معدل الإستهلاك العالمي المتوقع بمرور الوقت، فإن ذلك سوف يغطي إحتياجات العالم لمدة ١٧٣ عاما فقط، أى أقل من قرنين من الزمان...! فإن هؤلاء العلماء - في هذه الحالة - لا يضعون في حساباتهم أن كافة الموارد المعدنية تستخرج حالياً من القشرة الأرضية، ولكن ماذا لو توغلنا أكثر في أعماق الأرض أو أعماق البحار مع التقدم المتوقع في التكنولوجيا . والأهم من ذلك كله : ماذا لو قللنا الفاقد من الحديد نفسه ؟ أثناء إستخراجه أو تجهيزه وتصنيعه، وفي نفس الوقت نحافظ بذلك على البيئة من التلوث . فإنه من المعروف أنه عند صهر خامات الحديد في الأفران على إختلاف أنواعها، فإن شوائب خامات الحديد المراد التخلص منها تحترق مع الإنصهار، ومع درجات الحرارة العالية يصل الحديد إلى درجة البخر وتتكون أكاسيد الحديد ومع التبريد تتحول إلى أتربة مع الشوائب المحترقة، فكم تحتوى هذه الأتربة من عنصر الحديد ؟ . يقول الخبراء إن كمية عنصر الحديد وأكاسيده تصل في المحولات إلى ٩٠ بالمائة من هذه الأتربة، فإذا تمكنا من تدوير (Recycling) تلك الأتربة أمكن توفير ملايين الأطنان من الحديد على مستوى العالم .. وهو الهدف الحالى لتكنولوجيا البيئة . ولكن بالرغم من جهود العلماء المختصين بالصناعات التعدينية والكيميائية، فإن صناعة الحديد والصلب مازالت تساهم في تلوث البيئة بنسبة ٢٥,٦ % من كل إنبعاثات الأتربة على مستوى العالم، وتساهم بحوالى ١٧,٦ % من كل الإنبعاثات الضارة من أكاسيد الكبريت. وباقى الصناعات التعدينية غير الحديدية تساهم بحوالى ٢,٨ % من إنبعاثات الأتربة، وبحوالى ١٨,٥ بالمائة من أكاسيد الكبريت.

وتكنولوجيا البيئة أو علم البيئة له بهذا الشكل هدفان ؛ أولهما هو منع تلوث البيئة نفسها، وثانيهما هو الإستغلال الرشيد للموارد المعدنية وذلك بإعادة تدوير النفايات الملوثة والإنبعاثات الضارة بالبيئة والإستفادة منها وإعادة إستخدامها، والهدف النهائي في هذا الشأن هو التدوير الكامل (complete recycling) للنفايات والإنبعاثات الملوثة وذلك بتأسيس قواعد تكنولوجية عملية متاحة لهندسة بيئية للتعدين (environmentally – sensitive mining engineering).

وأفضل مثال لتفهم تكنولوجيا البيئة في صناعة التعدين هو مثال صناعة الرصاص . فإن هذه الصناعة يصاحبها مشاكل كثيرة بالنسبة لوحداث تجميع الإنبعاثات الضارة من الأتربة والغازات، مثلها مثل مشاكل الإنبعاثات الضارة الناتجة عن صناعة النحاس والألومنيوم وغيرها من الصناعات التعدينية. فإن كانت الأضرار الواقعة على البيئة من صناعة النحاس مثلا تنشأ أساسا من إنبعاثات ثاني أكسيد الكبريت ومن صناعة الألومنيوم تنشأ من إنبعاثات فلوريد الهيدروجين، فإنه في حالة صناعة الرصاص فهي تنشأ من معدن الرصاص نفسه بالإضافة إلى ثاني أكسيد الكبريت. والجميع يعرف مدى خطورة أتربة الرصاص على حياة الإنسان، حتى ولو كانت تلك الأتربة بتركيزات قليلة جدا في الجو. ومع هذه الخطورة التي تهدد حياة الإنسان فنحن نفقد أتربة لها قيمة إقتصادية عالية، فإن أمكن تدوير تلك الأتربة بالكامل فنحن نحمي حياة الإنسان ووجوده كما نستفيد من معدن الرصاص ومن باقي المعادن المصاحبة له عادة وأهمها الزنك والكاديوم والينديوم والسلينيوم والتاليوم، حيث تتراوح نسبة تلك المعادن في الأتربة من ١٠ إلى ٢٠ مرة أكبر من نسبتها في ركاز خام الرصاص نفسه.

إستعرضنا فيما سبق بعض الأمثلة لتلوث البيئة، والناج عن إستخدامنا لبعض خامات الطاقة وبعض الخامات الفلزية، وكان الهدف هو توضيح التكلفة الخارجية أو المهذرة في قيام شركات التعدين بتلويث الهواء أو المياه أو إفساد

جمال الطبيعة وهدونها أثناء قيام هذه الشركات بعملياتها العادية في الإنتاج . وفي ظل سياسة إقتصاد السوق المتبعة حاليا في مصر، ومع الانتقال الكامل لإقتصاديات السوق . فإن الأسواق الحرة لن تستطيع حل مشكلة الموارد الطبيعية المملوكة على المشاع لجميع أفراد المجتمع (common property resources) مثل الهواء النظيف والأنهار والمياه الجوفية والمحيطات .. السخ، لأن المنشأة التي تمارس نشاطها طبقا لآليات السوق تهدف دائما إلى تعظيم الربح ولا تستكف عندئذ من إستنفاد كل الموارد العامة المشاعة خلال فترة حياتها . والتغير الحادث لهذه الموارد بعد وضع يد المنشأة عليها - رغم أن هذه الموارد كالهواء النظيف مثلا - تخص المجتمع ككل .. هو تغير غير عكسي irreversible (أى غير قابل للإرتداد) في حالة التلويث الجائر للهواء مثلا. والتغير غير العكسي يختلف عن التكلفة الخارجية External cost المهذرة من حيث أنه يؤثر على الموارد المشاعة بالفناء كتخريب الحياة البرية وإنقراض بعض الكائنات لفقدان بيئتها الطبيعية، أو أن متطلبات الحياة الميسرة للجميع كالهواء النظيف أو المياه النظيفة الغير الملوثة أصبحت غير ميسرة، أى أن التغير الجائر للبيئة يستحيل مع إيقافه إعادة البيئة إلى أصلها . والتلويث الجائر للهواء ولمجارى المياه الطبيعية يتم تصنيفه من وجهة نظر المجتمع كمخرجات ضارة لاتعالجها حرية السوق . ومن ثم ينبغى قيام الدولة بتنظيم مثل هذه الموارد العامة وتقنين إستخدامها .. ويكون التدخل الحكومى المباشر في السوق ضرورة مطلقة من وجهة نظر الإقتصاديين، ولكن السؤال هو : ما حجم التدخل المقبول ؟.

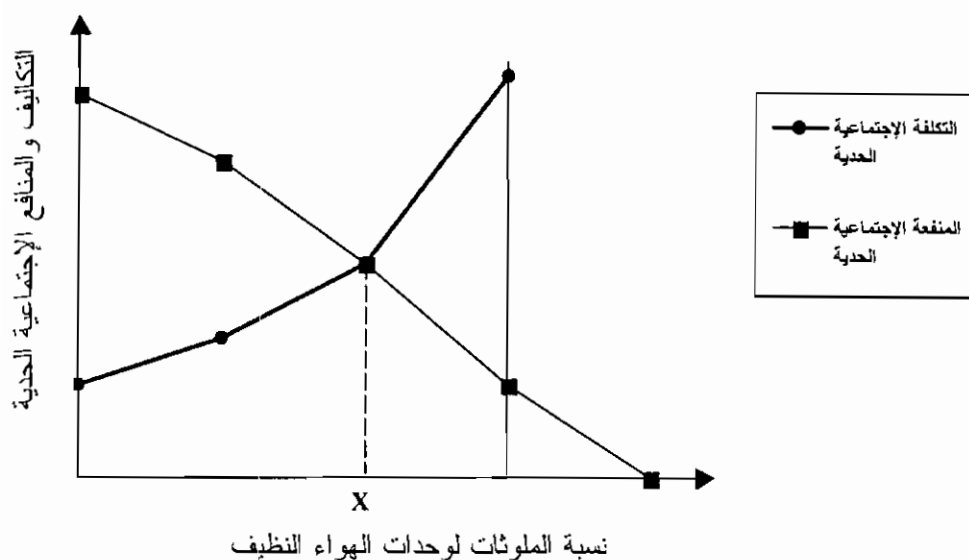
يقول الإقتصادى الأمريكى روبرت كارسون في كتابه "ماذا يعرف الإقتصاديون عن التسعينيات وما بعدها / ترجمة د. دانيال رزق ومراجعة

ا.د.أحمد سعيد دويدار " ٢٦ : هنا يستخدم الإقتصاديون مبدأ تساوى المنفعة الاجتماعية الحدية (MSU) (marginal social utility) بالتكلفة الاجتماعية الحدية (MSC) (marginal social cost) في تحديد ما نرغب - كمشعب - في شرائه من تدخل حكومي، أو بمعنى آخر في تحديد ما نطلبه - كمشعب - من الإنفاق الحكومي حتى نضمن تصحيح التكاليف الخارجية ونترود على الأقل بتلك الموارد المملوكة على المشاع والتي تخص المجتمع ككل كالهواء النظيف مثلا.

وإذا افترضنا أننا قادرون على حساب المنافع الاجتماعية ممثلة في الحفاظ على المستوى الصحي لحياة الأفراد البيئية والاجتماعية بفضل التدخل الحكومي. أو بمعنى آخر أنه يمكننا تقدير حجم التدخل الحكومي بإعتباره ذلك القدر من التدخل، الذي تتساوى فيه على الأقل المنافع بالتكاليف، أو بمعنى آخر المنافع بالمضار. فإننا سوف نجد في البداية - على الأقل - أن الجنيهات القليلة الأولى المنفقة لتيسير هذا التدخل (أي تكلفة التدخل)، ذات منافع كبيرة جداً. فمثلاً تحقق الجنيهات الأولى المنفقة على إبتكار معين لتنقية الهواء (إنطلاقاً من هواء ملوث للغاية) منافع إستثنائية، يتمثل الجزء الأكبر منها في مصروفات طبية أقل بالنسبة للمجتمع، فضلاً عن خسائر أقل بالنسبة للصحة والممتلكات. ولكن إضافة وحدات متتالية من الإنفاق في سبيل مزيد من تنقية الهواء تحقق عوائد أقل على الجنيهات المنفقة لأننا سوف نضطر إلى إستخدام أساليب تكنولوجية أكثر تعقيداً وأعلى تكلفة لتحقيق مزيد من التحسين والإرتقاء إلى وحدات أكثر من الهواء النظيف. ومن ثم ترتفع التكلفة الإضافية لكل وحدة إضافية من الهواء النقي على النحو المبين في الشكل رقم (٥).

٢٦ المصدر : WHAT ECONOMISTS KNOW : An Economic Policy Primer For 1990S
And Beyond by Robert Carson . Copyright © 1990 by St Martin's Press , Inc.

الشكل رقم (٥)



والشكل السابق يوضح أننا - أى الشعب - نشترى أو نطلب نظاماً لتنقية الهواء حتى النقطة X، ففي هذه النقطة تتساوى المنفعة الإجتماعية الحدية مع التكلفة الإجتماعية الحدية. أما بعد هذه النقطة فسوف ندفع مقابل وحدات الهواء النقي تكلفة أكثر مقومة بالجنيهات من قيمة المنفعة التي يحصل عليها المجتمع مقومة بالجنيهات، وفي مستويات الهواء النقي الأقل من X يكون الإنفاق بغرض السيطرة على تلوث الهواء أكثر، لأن المنافع الحدية التي تتحقق من إضافة وحدات من الهواء النقي تكون أكبر من التكاليف الحدية للحصول عليها.

رابعاً: النمو الإقتصادي وعلاقته بالتنمية التكنولوجية

سوف تظل مشكلة النمو الإقتصادي أحد الهموم الرئيسية في رسم السياسات الإقتصادية، بمعنى الإهتمام بتحقيق زيادة مستمرة ومقبولة في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، مصحوبة بزيادة فرص العمل والحد من البطالة وتضخم الأسعار وتجنب العجز في ميزان المدفوعات، ويعتبر ذلك من الأهداف الهامة مُعلنة لكافة الحكومات تحت أي نظام سياسي أو إقتصادي. ويتفق معظم الإقتصاديين على أن التفاعل بين الطلب المجمع والعرض المجمع يحدد المستوى الفعلي للناتج القومي الحقيقي، وبالتالي مستوى التوظيف (فرص العمل) والأسعار. ومعنى ذلك أن مؤشرات الناتج القومي ومستوى التوظيف والأسعار تمثل جميعها قدرة المجتمع على إنتاج السلع وإستعداده لإستهلاكها. كما يتفقون أيضاً على أن النظريات الإقتصادية على إختلافها في نظرتها للنمو الإقتصادي هي مجرد نظريات صورية إلى حد كبير وتهتم كثيراً بالجانب المنطقي والرياضي لنماذج النمو المختلفة أكثر من إهتمامها بالجانب العملي والتجريبي للنمو نفسه.

وباعتبار أن الناتج القومي الإجمالي GNP هو قياس للمحصلة الكلية لقيمة السلع والخدمات بأسعار السوق الجارية في سنة معينة قبل خصم قيمة إهلاك الأصول الرأسمالية، فإنه مع إنخفاض أسعار المعادن بالنسبة لباقي السلع الأخرى يزداد معدل النمو الإقتصادي، وينخفض هذا المعدل مع زيادة أسعار المعادن، باعتبار أن المعادن تمثل المواد الأولية اللازمة لصناعة المعدات والأدوات التي تؤدي الوظائف الإنتاجية والخدمية. وتساهم الخامات المعدنية في مصر من منتجات المناجم والمحاجر والملاحات في إجمالها بنسبة تتراوح من ١,١ إلى ١,٣ % من قيمة إجمالي الناتج القومي^{٢٧}. إلا أن هذا لا يقلل من أهميتها الحيوية لتغذية الصناعات التحويلية والإنشائية وغيرها. ورغم تدني هذه

^{٢٧} المصدر : محمد سميح عافية / التنمية المعدنية المعاصرة في مصر / الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨ .

النسبة، إلا أن إحتتمالات مساهمة النشاط التديني بنسبة أكبر في قيمة إجمالي الناتج القومي هي إحتتمالات متاحة وعملية يؤديها الواقع العملي والبيانات المتوفرة بشرط التخطيط الجيد والإدارة الرشيدة للموارد المعدنية.

والنمو الإقتصادي يقاس بمقدار التغير في الناتج القومي الصافي سواء بالتعبير عنه كرقم إجمالي أو موزعا على عدد السكان، وذلك بعد تصحيح التغير الحادث في الأسعار نتيجة الموجات التضخمية. ولكن من الناحية العملية فإن الناتج القومي الإجمالي هو الأكثر إستخداما لوجود صعوبات في حساب إستهلاك رأس المال (capital depreciation) الذي يُطرح من الناتج القومي الإجمالي للحصول على الناتج القومي الصافي NNP . وهناك تحفظات كثيرة بالنسبة لمدى فائدة التغير في صافي الدخل القومي الحقيقي كمقياس للنمو الإقتصادي نذكر منها مايلي:

١- أن أرقام الدخل القومي (أو الناتج القومي) تتأسس على المنفعة الخاصة أو التكلفة الخاصة بالسلع والخدمات، ولايوضع في الإعتبار التكاليف أو المنافع الخارجية externalities التي تحدثنا عنها من قبل . وعلى سبيل المثال، فإننا عندما نجهز منجما للفوسفات، فإن تكلفة تجهيزه وإنشائه وقيمة إنتاجه تدخل كلها في حسابات الدخل القومي، أما التكلفة السلبية لهذا المنجم الناتجة عن تلويثه للبيئة وإفساده لمنظر الطبيعة البكر، فلا يتم طرح قيمتها من الدخل القومي.

٢- أن الزيادة في الدخل القومي قد تكون ناتجة عن إستنزاف الموارد المعدنية بطريقة خاطئة وغير رشيدة . كما تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الناتج القومي الإجمالي لايعالج بطريقة ملائمة قضايا البيئة، خاصة إستخدام الموارد الطبيعية.

٣- أن الزيادة في الدخل القومي قد تكون ناتجة عن تضخم الأسعار، ولا تعكس الزيادة في هذه الحالة إنتاجا حقيقيا للسلع والخدمات، وبفرض تصحيح هذه

الزيادة بتطبيق الأسعار السائدة في سنة سابقة باعتبارها سنة أساس فإن ذلك لايعتبر تصحيحا واقعا .

٤- أرقام الدخل القومي لاتعبر عن مستوى معيشة أفراد المجتمع، ولاتعكس نوعية حياتهم الحقيقية فقد تؤول الزيادة في الدخل القومي إلى فئة قليلة من الأغنياء.

ومن الناحية العملية أيضا، فإن متوسط دخل الفرد رغم إعتباره مؤشرا مفيدا وخاصة إذا كان دخل معظم الأفراد يدور حول هذا المتوسط، إلا أن الواقع قد يختلف عن ذلك في كثير من الأحيان، حيث نجد حالات لتوزيع غير متوازن للدخل في العديد من الدول . وكلما زاد إنحراف توزيع الدخل، كلما قلت فائدة الأرقام الخاصة بمتوسط دخل الفرد وأصبحت غير ذي معنى، فعندما يكون دخل معظم أفراد المجتمع - كما هو الحال في مصر - أقل بكثير من المتوسط الحسابي لدخل الفرد بها، وأن مجموعة صغيرة فقط من أفراد المجتمع هي التي تستحوذ على الدخل المتميز الذي يعلو بكثير عن المتوسط الحسابي لدخل الأفراد في المجتمع . يقال عندئذ أنه يوجد توزيعين للدخل في المجتمع، ويشير ذلك إلى أنه لا يوجد ثقل للطبقة الوسطى في هذا المجتمع، وهي الطبقة الفاعلة التي تحرك ماتحتها وتعمل على تحفيز مافوقها، لصالح المجتمع ككل إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا.

ولقد إنكشيت في مصر الطبقة الوسطى وقلت فاعليتها حيث هبط معظم أفرادها مع الطبقة الفقيرة طبقا لمؤشرات الفقر البشرى الثلاثة^{٢٨} . وإرتفع القليل جدا منها إلى الطبقة الغنية، ولكنه إرتفاع هائم لاتسده أية دعائم ثابتة من طبقة وسطى حقيقية . أما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد في مصر كما حدده بيان الحكومة الأخير أمام مجلس الشعب فقد إرتفع إلى ١٤٤١ دولار، أي حوالى ٤٧٨٨ جنيها عام ١٩٩٨، وكان ١٠٥٠ جنيها عام ١٩٨٤ . وتقارير الأمم المتحدة تؤكد هذا الإرتفاع أيضا . ويشير ذلك إلى أن مصر حققت نموا إقتصاديا ملحوظا بشكل نسبي في الفترة بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٨ . ولكن إذا وضعنا

^{٢٨} مؤشرات الفقر الثلاثة : الفقر في الدخل - الفقر في الرعاية الصحية - الفقر في مستوى التعليم والتأهيل .

في الإعتبار أن هذا المؤشر هو أحد الأضلاع الثلاثة في مثلث التنمية البشرية، فإننا نجد أن مصر - طبقاً لأحدث تقرير للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ - قد حققت معدلاً بطيئاً في التنمية البشرية حيث إحتلت المكان رقم ١١٢ في قائمة دول العالم طبقاً للتقدم الذي أحرزته في مجالات الدخل والصحة والتعليم . وأكد هذا التقرير أن معدل الدخل في مصر قد زاد ولكن الفقر البشري مازال أعلى بكثير من زيادة الدخل، ليس هذا فقط بل إن ماتم تحقيقه من ثمار التنمية البشرية في مصر تم توزيعه بصورة أكثر جوراً عن دول أخرى متقاربة في التنمية، وتستند معظم أرقام التقرير المنوه عنه حول إحصائيات ونسب مصر في عام ١٩٩٦ رغم أن التقرير يعكس الفقر والتنمية البشرية في العالم لعام ١٩٩٨ .

كما أن التعبير عن متوسط الرقم الحسابي لدخل الفرد في مصر بالدولار الأمريكي على أساس سعر التحويل للجنيه المصري لن يكون دقيقاً إلا في حالة كون سعر التحويل يعكس القوة الشرائية للعملة محلياً، وهذا بطبيعة الحال غير صحيح في كثير من الأحيان، حيث يُعتبر سعر التحويل هو سعر عملة الدولار بالنسبة للجنيه المصري، ويتحدد العرض والطلب على الدولار عن طريق العرض والطلب لصادرات وواردات الولايات المتحدة والذي يختلف إلى حد كبير عن العرض والطلب لصادرات وواردات مصر . ولسنا هنا في معرض الحديث أو المقارنات بين الميزان التجاري الأمريكي والميزان المصري، ونكتفي بالإشارة فقط إلى أن العجز المعلن في الميزان التجاري المصري - طبقاً لأحدث تقرير للبنك المركزي - هو ١١,٨ مليار دولار العام المالي الماضي، حيث إستوردت مصر بما قيمته ١٦.٩ مليار دولار وصدرت بما قيمته ٥,١ مليار دولار، وتتوقع المصادر الإقتصادية إستمرار العجز في الميزان التجاري إلى نحو ١٤ مليار دولار .

والبنك الدولي وضع مصر في تقاريره حتى عام ١٩٨٧ ضمن الدول ذات الإقتصادات تحت متوسطة الدخل حيث كان متوسط معدل النمو السنوي (نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي) في السنوات من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ (بقيمة دولار ١٩٨٧) هو ٣,٥ %، وكان متوسط معدل التضخم السنوي في السنوات

١٩٦٥ - ١٩٨٠ هو ٧,٣ %، وفي السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٧ هو ٩,٢ %^{٢٩}. ثم هبطت مصر بعد ذلك في تقاريره إلى مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض عندما أصبح متوسط معدل النمو السنوي % (نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي) في السنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٢ (بقيمة دولار ١٩٩٢) هو ١,٨ %^{٣٠} ومتوسط المعدل السنوي للتضخم في نفس الفترة ١٣,٢ %، حيث كان في عام ١٩٩١ وحدها ١٩,٨ %، ١٩٩٢ ١٣,٦ %، وتوالى بعد ذلك إنخفاض معدلات التضخم إلى أن أصبحت ٥,٧ % عام ١٩٩٦. وتعلن الحكومة المصرية في بيانها الأخير أمام مجلس الشعب أن معدل النمو الحالي (٩٨-١٩٩٩) يقترب من ٧% سنويا، وأن معدل التضخم هبط إلى ٤ % سنويا. وتعلن في المقابل الأوراق التي أعدتها منظمة العمل العربية لمؤتمر العمل الذي إنعقد بمقر جامعة الدول العربية في الفترة من ٦ إلى ١٣ مارس عام ١٩٩٩ أن معدل البطالة بين الشباب في مصر في زيادة مستمرة مع الوقت، كما تعلن فشل التنمية في العناية بالجانب الإجتماعي، وسوء الأداء الإقتصادي من خلال معدلات النمو المتواضعة.

ونوضح فيما يلي بيانا نشرته الحكومة المصرية على شبكة معلومات الإنترنت^{٣١} عن تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP، ومعدل نموه، ومعدل نمو نصيب الفرد بالنسبة له، وكذلك متوسط معدل التضخم السنوي. ونلاحظ بصفة عامة من مطالعتنا للأرقام، أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي في مصر تزيد عن أرقام الناتج القومي الإجمالي لنفس الأعوام، وذلك عكس معظم الدول الصناعية المتقدمة. ونذكر على سبيل المثال أن الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٩٧ كان ٧١,٢ مليار دولار، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي عن نفس

^{٢٩} ملاحظة بغرض المقارنة: متوسط معدل النمو السنوي بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي كان ٦,٨ في الأعوام من

١٩٦٥ حتى ١٩٨٠، وكان ٦,٣ في الأعوام من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٧ (المصدر: World Development

Report 1989 / World Bank).

^{٣٠} ملاحظة بغرض المقارنة: متوسط معدل النمو السنوي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي كان ٤,٤ في الأعوام من

١٩٨٠ حتى ١٩٩٢ (المصدر: مؤشرات التنمية الدولية في العالم ١٩٩٤ / البنك الدولي).

^{٣١} المصدر: Source: Ministry Of Planning and CAPMAS; contacting.

<http://www.misrnet.idsc.gov.eg>.

العام هو ٧٥,٥ مليار دولار^{٢٢}، ويعبر الفرق في القيمة بينهما عن صافي دخل خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) الوارد من الخارج، وهو دخل المقيمين الذي يتلقونه من الخارج ناقصا المدفوعات المماثلة التي تؤدي لغير المقيمين الذين أسهموا في الإقتصاد المحلي (Net property income from abroad). كما لاحظنا أيضا أنه عند الإعلان عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (market price) كما هو موضح في الجدول التالي، أن هذه القيمة قد تقل أو تزيد عن القيمة التي يتم إعلانها بتكلفة عناصر إنتاج السلع والخدمات (factor cost)، ويتوقف الفرق في القيمة بينهما على ناتج طرح الضرائب غير المباشرة (indirect taxes) وإضافة الدعم الحكومي على القيمة الأولى للحصول على القيمة الثانية، أي للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عناصر إنتاج السلع والخدمات.

(شكل رقم ٦)

المؤشرات الاقتصادية	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (مليار جنيه)	١٧٥	٢٠٤	٢٢٩	٢٥٦	٢٨٠
معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي	٤,٠	٤,٦	٥,٠	٥,٣	٥,٧
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١,٥	٢,٥	٣,٠	٣,٢	N.A.
متوسط معدل التضخم السنوي	٩,١	٩,٣	٧,٣	٦,٢	٣,٨

Source : Ministry of Planning and CAPMAS .

^{٢٢} المصدر : تقرير التنمية في العالم ١٩٩٩/٩٨ - البنك الدولي .

ورغم أن إنخفاض متوسط معدلات التضخم يشير إلى نجاح نسبي في إصلاح الخلل المالي والسياسة النقدية، إلا أن مصر مازالت تُصنّف ضمن الدول ذات الإقتصادات المنخفضة. ويقول تقرير معهد التخطيط القومي (التنمية البشرية: مصر ١٩٩٤) عن النمو الإقتصادي في مصر:

"من الملاحظ أن أداء النمو الإقتصادي في مصر يعبر عن مزيج من النجاح والإحباط، فتذبذباته تعكس عوامل مختلفة داخلية وخارجية . ويمكن تقسيم الثلاثين سنة الأخيرة إلى فترتين تتميزان بنمو مرتفع هما النصف الأول من الستينيات والنصف الثاني من السبعينيات، وفترتين ذوات نمو منخفض هما ١٩٦٥/٦٤ - ١٩٧٣ ومعظم الثمانينيات. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦ % في المتوسط سنويا خلال النصف الأول من الستينيات، ثم أعقب ذلك تباطؤ النمو خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ (ليصل معدل النمو إلى ٣ % سنويا). أما فترة الإنفتاح التي تميزت بأنها كانت فترة رواج، فقد تراوح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلالها ما بين ٨ %، ٩ % . ولسوء الحظ، تراكمت الصعوبات والإختلالات الإقتصادية بما أدى إلى إبطاء نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى من الثمانينيات، ثم دخل الإقتصاد المصري مرحلة ركود منذ منتصف عقد الثمانينيات . ومن الملاحظ أن إرتفاع معدلات نمو السكان إبتلع جزء كبيراً من النمو في الإنتاج والدخل، ومن ثم فبعد أن تخطى متوسط معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل ٤ % خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤، نجده قد إنخفض إلى ١ % تقريبا خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٤، وعلى الرغم من أن هذا المعدل بلغ أقصى قيمة له (حول ٥ % سنويا) خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢، إلا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل لم يشهد سوى إرتفاع ضئيل خلال العقد الممتد بين سنتي ١٩٨٢ - ١٩٩٢.^{٣٣}

ويلاحظ أن الإقتصاد المصري ظل عبر السنوات الماضية، عرضة لتأثير

^{٣٣} من تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٤ : نصيب الفرد من الدخل في مصر ٦٤٠ دولار بقيمة دولارات عام ١٩٩٢، وعدد السكان في منتصف ١٩٩٢ هو ٥٤,٧ مليون نسمة .

التقلبات في البيئة الدولية والعوامل الخارجية، فمعدلات النمو المرتفعة التي تحققت خلال السبعينات تُعزى إلى الظروف المواتية التي تخص المصادر الأربعة الرئيسية لحصيلة النقد الأجنبي (تحويلات العاملين في الخارج، عوائد البترول، رسوم المرور في قناة السويس، وحصيلة السياحة) وجميعها شديدة الحساسية لتقلبات الأسعار العالمية في البترول، ولهذا فإن إنخفاض هذه الأسعار بعد سنة ١٩٨٢ أحدثت صدمة في الإقتصاد المصري مما أدى إلى الإنخفاض الشديد في معدل النمو.

"ويمكن تفسير هذا الضعف في هيكل الإقتصاد المصري بإنخفاض أداء قطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية، فلم يبلغ أداء القطاع الصناعي، ولأداء القطاع الزراعي، حد إستنفاد كامل الطاقة الإنتاجية ولاكافة فرص النمو والتوسع .. فإنه خلال العقود الثلاثة الأخيرة بلغ متوسط نسبة إسهام القطاعين (الزراعي والصناعي) في نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢٠ %، مع ملاحظة أن النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد إنخفض من ٣٠ % سنة ١٩٦٠ إلى ١٦ % سنة ١٩٩٠ . ولم يكن هذا التغيير لصالح التصنيع فسي الإقتصاد المصري، فإذا إستبعدنا البترول ومنتجاته من القطاع الصناعي تجد أن نصيبه النسبي قد إنخفض أيضا من ٢٢ % سنة ١٩٦٦/٦٥ إلى أقل من ١٥ % خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢ (إلى ٨,٤ % عام ١٩٩٨) .. وقد أدى الإنخفاض في أسعار البترول إلى تدهور حاد في النصيب النسبي لقطاع البترول، مما أدى إلى زيادة نسبية في نصيب كل من الزراعة والصناعة (مع الإنخفاض الحاد في إجمالي الناتج المحلي) .. ولتعزيز الإمكانيات الإنتاجية للإقتصاد المصري، بهدف زيادة النمو الإقتصادي، ينبغي تبنى إستراتيجية مترابطة منطقيا تعطى للصناعة الدور القيادي مع العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في نمو الإقتصاد المصري . ومن الضروري تخصيص موارد إستثمارية كافية لكل من الزراعة والصناعات التحويلية حتى يمكن تحقيق العائد المناسب من

الإستثمارات الضخمة التي وُجّهت خلال العشرين سنة الأخيرة إلى قطاع خدمات البنية الأساسية.

ونتفق مع معهد التخطيط القومى في عرضه وتحليله لأسباب الضعف الظاهر في هيكل الإقتصاد المصرى، ونقول أن ماتم ضخه من إستثمارات ضخمة خلال العشرين سنة الأخيرة في أعمال البنية الأساسية، وإن كان ذلك شرطا مسبقا ولازما للتنمية، إلا أن ذلك وحده لا يضمن النمو الإقتصادى، فعلى الرغم من أن خدمات البنية الأساسية من قوى كهربية ونقل وإتصالات وتوفير المياه وخلافه، هي كلها خدمات محورية لأنشطة المجتمع ولالإنتاج الإقتصادى، إلا أن هذه الخدمات ليست أكثر من كونها "عجلات" للنشاط الإقتصادى، وستظل تلك "العجلات" ساكنة إن لم تنتقل إليها الحركة الفعالة المناسبة من "آليات" منسجمة ومصممة بعناية ومتصلة "بالمحرك" الملائم للظروف المحلية الإقتصادية والاجتماعية، ليحركها بقوة وانتظام إلى النمو الإقتصادى والاجتماعى المنشود، ودون صدمات مع النظام العالمى الجديد أو مع متغيراته في أى وقت.

وفى الحقيقة أن النمو على المدى الطويل يمكن تفسيره غالبا وعلى وجه الحصر بأنه محصلة التفاعل بين التغير التكنولوجى والإنتاجية الحديثة المتناقصة (diminishing marginal productivity) . وكل مرحلة من مراحل هذا التفاعل تؤثر على عملية توزيع الناتج أو الدخل القومى بين قوة العمل وقوة رأس المال . وإذا إعتبرنا أن النمو فى النهاية يعنى الزيادة فى الناتج القومى الإجمالى سنويا فإن ذلك يثير تساؤلا هو : هل الإقتصاد الرأسمالى يمكنه أن يحافظ على معدل نمو ثابت سنويا دون إنحراف لمساره ناحية الكساد والبطالة من جهة، وناحية التضخم من جهة أخرى ؟.. . وهل إقتصاد السوق الذى يتبنه حاليا دعاة التحرير الإقتصادى فى مصر ويروجون لمبادئه ويؤكدون بأن التدخل الحكومى يعوق عملية النمو وأنه غير مفيد، وأن السياسة التى تقترب أكثر من سياسة "دعه يعمل دعه يمر" سوف تؤدى إلى الإنتعاش الإقتصادى وتحقيق أعلى معدلات للنمو .. فهل كان إيمان هؤلاء الدعاة بأفكارهم عن إقتصاد السوق

والتحرير الإقتصادي إستجابة لظروف إقتصادية محلية معينة ولصالح الأغلبية من المستهلكين ومستخدمي سلع وخدمات الصناعات المحررة...؟.

أما بالنسبة إلى التغير التكنولوجي أو التنمية التكنولوجية كأحد طرفي التفاعل في معادلة النمو الإقتصادي، فإننا نجد في مصر لجنة عليا للبحث العلمي والتكنولوجيا تتبع رئيس مجلس الوزراء، وثلاثة عشر هيئة ومعهدا بحثيا، خلاف النشاط العلمي المفترض للجامعات المصرية المنتشرة في كل محافظة من محافظات الوجه القبلي والوجه البحري . ومع كل هذه المؤسسات نجد أن التنمية التكنولوجية^{٣٤} في مصر مازالت تعتمد تماما على الإستيراد والنقل من الخارج، وتتم إلى حد كبير بمعزل عن هذه المؤسسات الوطنية، سوى ما يحدث أحيانا من مجهودات فردية قليلة عن طريق الصدفة، وهي مجهودات غير مجدية في كثير من الأحيان.

يقول سورندا باثل رئيس قسم التكنولوجيا التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية^{٣٥} : "إن للتكنولوجيا دورا حاسما في عملية التنمية وبناءً على هذا فقد كان الظن في العقد السابع من هذا القرن أن عملية نقل التكنولوجيا من الأمم الغنية إلى الأمم الفقيرة تضمن تحقيق تحول إقتصادي إجتماعي سريع للطرف الذي نزل الحلبة متأخرا وبالتالي يتحقق نوع من المساواة بدلا من مظاهر عدم المساواة في الرفاهية الإقتصادية. ولكن تجربة السنوات الخمس والعشرين الماضية في تنمية العالم الثالث تحمل العديد من النقاط السوداء. فعملية نقل التكنولوجيا من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة خاصة تلك التي تتم من خلال قنوات سوق القطاع الخاص أي قنوات المؤسسات والشركات متعددة الجنسية لم

^{٣٤} لا نقصد هنا منتجات التكنولوجيا، بل نقصد تكنولوجيا الإنتاج باعتبارها المجموع الكلي للمعرفة والخبرة التي ارتقت إليها الدول الصناعية المتقدمة اجتهادا وتدرجا . ونوضح ذلك عند الحديث عن مشاكل نقل التكنولوجيا بالفصل الثالث من الباب الحالي .

^{٣٥} المصدر : الدكتور محسن عبد الحميد توفيق / التكنولوجيا ذلك الداء والدواء / الكتاب السنوي الخمسون ١٩٨٠، المجمع المصري للثقافة العلمية .

تسهم بشيء في تخفيف فقر وجوع العالم الثالث. وإستراتيجية التنمية التي تلح وتصر على القيام بعملية نقل ضخمة وواسعة النطاق لم تؤدي إلى أي تحسن ملموس، على المستوى النسبي أو المطلق، في ظروف معيشة السواد الأعظم من تلك الشعوب، فلا يزال معظم سكان العالم الثالث لا يجدون من الطعام ما يسد رمقهم ولا يزالون أميين مكديسين في مساكن غير ملائمة. إننا نستطيع أن نصف التغيير الإقتصادي والإجتماعي الذي شهده معظم سكان العالم الثالث في السنوات القليلة الماضية بأنه تنمية تابعة أو تنمية ذليلة.

"وفي شيء من القسوة نقول إن الدول المتخلفة وقعت في حبال سحر التكنولوجيا القوي. فقد ظن المتخلفون أن إستيراد مصنع أوتوماتيكي كامل، يعمل بطاقة كبيرة وبعده قليل من العمال هو مدعاة فخر لإمتلاك مثل هذا الشيء الرائع. ولكن جوانب المأساة تتضح حين يتوقف المصنع العظيم بسبب تافه، وفي إنتظار قطعة غيار صغيرة بالطائرة، فالمصنع الضخم غير مناسب لأنه مقام على أساس كثافة تكنولوجية عالية تعنى بدورها رأسمال كبير وعمالة قليلة ولكنها عالية التدريب".

ولن نقف كثيرا الآن عند مشكلة نقل التكنولوجيا أو دراسة أبعاد هذه المشكلة من الناحية السياسية والإجتماعية، فلنا عودة لهذه المشكلة في مكان آخر من هذه الدراسة، ونكتفي الآن بأن نختم موضوعنا الحالي عن النمو الإقتصادي وعلاقته بالتنمية التكنولوجية بما قاله سنجر^{٣٦}: "إن الأسلوب الذي تتبعه بعض دول العالم الثالث لتحقيق النمو السريع في الناتج القومي الإجمالي بالتركيز على جذب الإستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية التي تتخذ نظام - آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا نهجا لها - لتقليل إستخدام الأيدي العاملة ولتعظيم أرباحها وتقليل فترة إسترجاع مدفوعاتها .. هذه الدول إنما تعطي بذلك الكثير

^{٣٦} المصدر : H.W. Singer / The Strategy of International Development – Essays in the Economics of Backwardness / Published by The MACMILLAN PRESS LTD 1978 .

جدا لفئة محدودة من المجتمع هم القلة من الأغنياء فتزداد ثرواتهم مع الوقت وتتسع الفجوة بينهم وبين باقي فئات المجتمع، وتزداد نسبة الفقر وتتفشى البطالة، رغم النمو الظاهر السريع الذي قد ينتج من إتباع هذا الأسلوب. كما ينشأ عن ذلك سوق محدودة للسلع الإستفزازية لإشباع رغبات القلة من علية القوم والخبراء الأجانب الوافدين بتكنولوجياتهم. ومؤدى ذلك كله هو تفشى الإنحراف في المجتمع وخلق بؤر كثيرة من الفساد في نسيجه تعمل على هدمه وإنهياره مع الوقت."

الفصل الثانى

الموارد المعدنية والمشروعات التعدينية "الواقع وإمكانات التنمية"

نرى أن نبدأ هذا الفصل بعرض موجز للقاء (تم تسجيله) أجراه أحد رؤساء شركة الحديد والصلب المصرية فى السبعينيات مع العاملين بمناجم حديد الواحات البحرية. قام فيه واحد من المهندسين الغاضبين لتخلف هذه الصناعة رغم مرور ربع قرن على إنشائها وقال من بين ما قاله موجهها حديثه لرئيس الشركة: " .. أن ما يحدث حاليا فى شركة الحديد والصلب هو نقل المئات من الخبراء الأجانب من كل إتجاه و جنس وليس نقل الخبرة، كما نرسل الآلاف من العاملين للخارج ثم يعودون للأسف كما ذهبوا.. ماذا أفادوا جميعهم شركة الحديد والصلب حتى الآن؟.. وماذا أعده رئيس الشركة لتحقيق الإستفادة بهم؟.. وماذا خطط لإمكان إستثمار الخبرات المحلية التى تكونت فى الشركة على قلتها؟".... وبدأ رئيس الشركة رده بشكر هذا المهندس على صراحته، وقال أن الموضوع الذى أثاره هام وخطير، وزاد على ذلك قوله بأن الخبرات المحلية التى تكونت قد هرب معظمها بسبب النظام الذى يضعهم فى غير مكانهم، وإن هو وضعهم فلا يهتم بهم ولا يعمل على إستثمارهم وتنميتهم وأصبح رئيس الشركة وزيرا للصناعة بعد ذلك، ثم رئيسا للجنة الصناعة بالحزب الحاكم.....!!

وصدق الدكتور ثروت محمد على حين قال^١ : " .. لقد تراكم فى نفوس المواطنين الإحساس بعدم الثقة فى الحكومات المختلفة بل وحتى فى الحكومات التى لم تأتى بعد، ويرجع ذلك إلى أن كل الحكومات تقريبا منذ عدة عقود من الزمن تضع أيديها على المشاكل التى تواجه الإقتصاد المصرى، وتشخصها تشخيصا جيدا، ثم تمضى الحكومة وتأتى حكومة أخرى، وقد تفاقمت هذه المشاكل" ..

ويقول الحكماء من خارج مراكز السلطة: أن أهم العوائق فى طريق التنمية الإقتصادية الإجتماعية فى مصر هى الإفتقار إلى الموهوبين الذين يشغلون مراكز القمة، فأصحاب المواهب إما أنهم قد هاجروا فرارا إلى الخارج، أو تم إحتجازهم قهرا داخل دائرة الظل.

وإذا إنتقلنا إلى هموم التعدين فى مصر ومشاكله وهى جزء لايتجزء من نسيج الهموم المصرية ككل، نجد أن الهيئة المسؤولة رسميا عن الثروة المعدنية فى مصر وهى الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية تكرر فى تقاريرها القول بأن: التنمية فى قطاع الثروة المعدنية فى مصر تواجه معوقات واضحة، منها معوقات ترجع إلى الظروف الطبيعية، ومعوقات ترجع إلى تدنى مستوى المهارات والتدريب وتفشى الأمية بين العاملين فى قطاع التعدين، ومعوقات ترجع إلى النواحي التنظيمية والتخطيط، من أهمها إفتقار القطاع لخطة عمل وإنتاج متكاملة وواضحة المعالم. وكذلك معوقات ترجع إلى تعدد الجهات العاملة فى النشاط التعدينى، مما يؤدى إلى تكرار الأنشطة فى مجال البحث والإنتاج وتعارض البيانات الصادرة، هذا - بالإضافة إلى معوقات ترجع إلى التداخلات من خارج القطاع من غير المختصين، تؤدى دائما إلى ضعف الرقابة على إنتاج المناجم والمحاجر وسوء إستغلال الخامات

^١ المصدر : سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر / العدد ٧٩ / فبراير ١٩٩٣ / الفصل السادس ص ٢٥٣ -
(دراسة تحليلية للهيكل التمويلي لقطاع الأعمال العام الصناعى) / صادرة عن معهد التخطيط القومى.

كل هذه المعوقات هي معوقات حقيقية وقائمة، ولكن أكثر المعوقات خطورة في رأينا هو أن نعلمها ونعلم كيف نتغلب عليها ثم نقف عند حد العلم بها ولانتقدم خطوة واحدة في اتجاه علاجها، وللأسف فإن القليل من القلة المستوعبة لتلك المعوقات وعلاجاتها الصائبة حين يعتلون كراسي السلطة ويخلون إلى شياطينهم، ينكرون بأفعالهم وأعمالهم ما انتهوا إليه من رأى وعلاج صائب وماتفوهوا به من قول واثق وكلمات حكيمة، وكأن ما نطقوا به سابقا كان مجرد كلمات يرسلونها إرسالا، لاتخرج من صميم قلوبهم، ولا تبلغ من أفئدتهم مبلغ اليقين والإيمان.

النتيجة الحتمية هي التخبط المستمر في مشروعات التعدين، وإهدار موارد الشعب .. والأمثلة كثيرة على هذا التخبط وتكاد تشمل كل الأنشطة التعدينية تقريبا؛ ولكننا نؤمن مع ذلك بأن التغيير هو الشيء الوحيد الثابت والمؤكد في هذا الكون؛ منه التغيير في النظام إلى نظام أنسب وأنجح، والتغيير في الأشخاص إلى أشخاص أقدر وأصلح؛ ومنه التغيير في الخامات المعدنية نفسها من حيث أنها عرضة لمتغيرات لاتقلت من الإرادة الأمينة الواعية، منها ما يمكن أن يستجد على الخام من دراسات تزيد من تأكيد كمياته وصفاته، ومنها كذلك ما يمكن أن يحدث على الخامات من دراسات تكنولوجية تزيد من القدرة على إستخراجها وتزيد من إمكانية إزالة شوائبها بطريقة إقتصادية، وتُزيل ما قد يعترض تصنيعها من صعوبات فنية. ومن المتغيرات أيضا ظروف السوق من العرض والطلب والتي تؤثر تأثيرا مباشرا في الحدية الإقتصادية للإستخراج وترتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم التكنولوجي في إستخدام الخامات المعدنية وبدائلها. ومن منطلق تلك المتغيرات كلها وما يمكن أن يتحقق عنها فإننا نقول عن إقتناع بأن قطاع الثروة المعدنية مؤهل دون غيره لأن يلعب دورا رئيسيا في التنمية يفوق غيره من القطاعات بكثير.